المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية

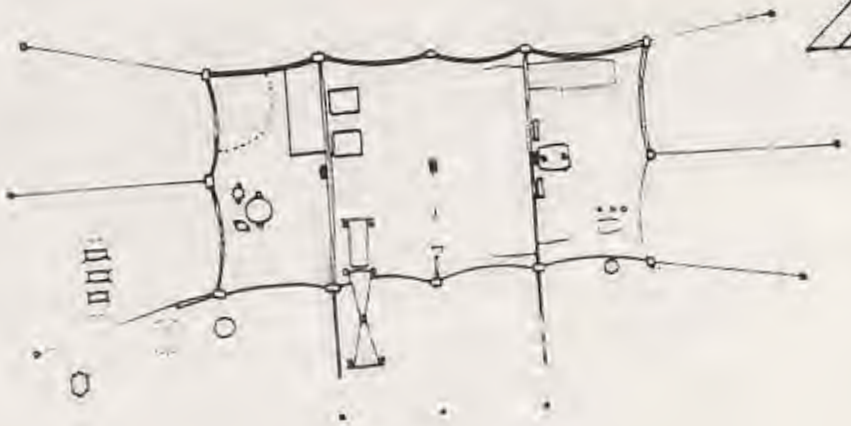

أثر النواحي البيئية في التخطيط والعمارة

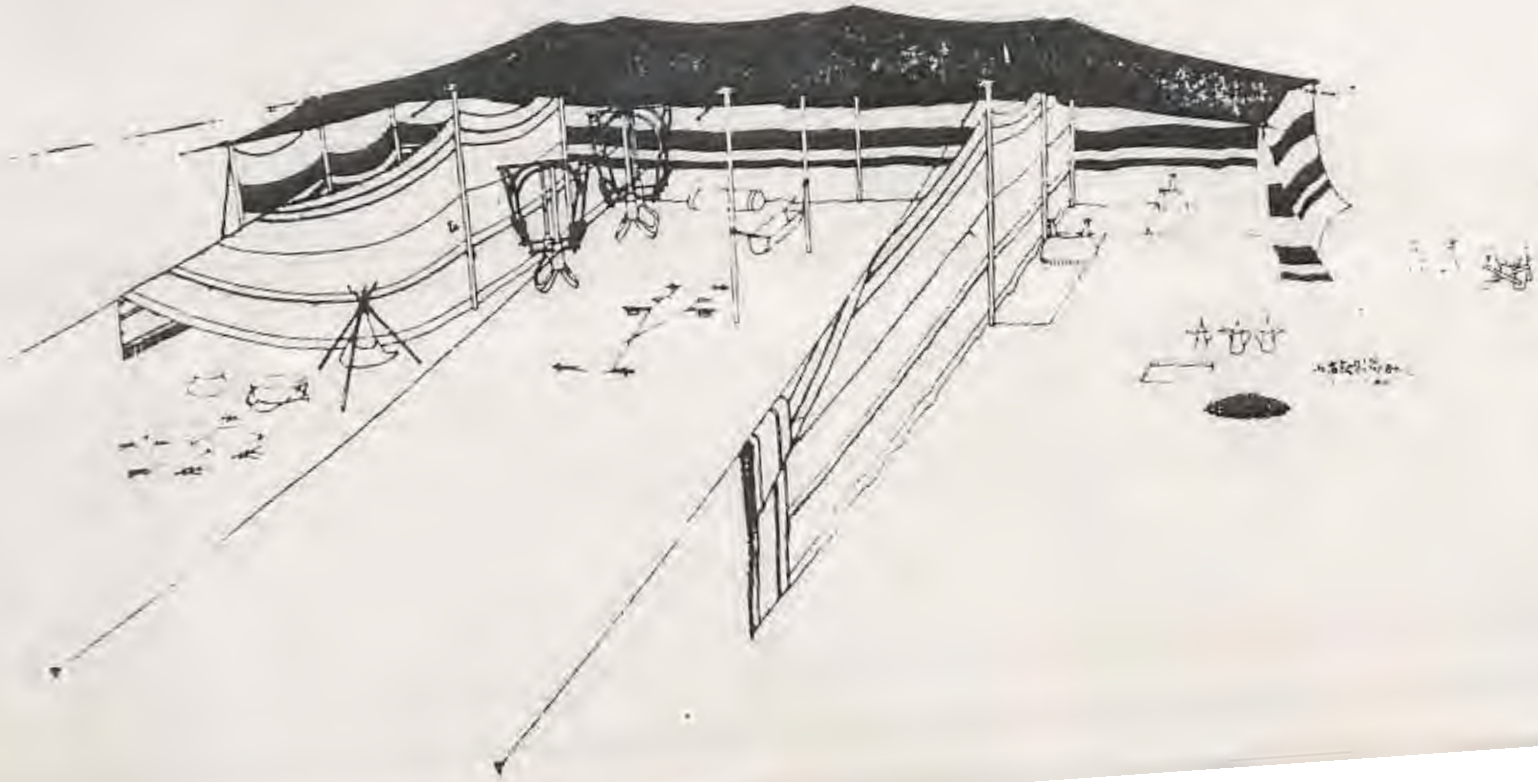

إعداد وتقديم

المهندس/ سيف الله اسامي أبو النجا

ابريل ١٩٨٠

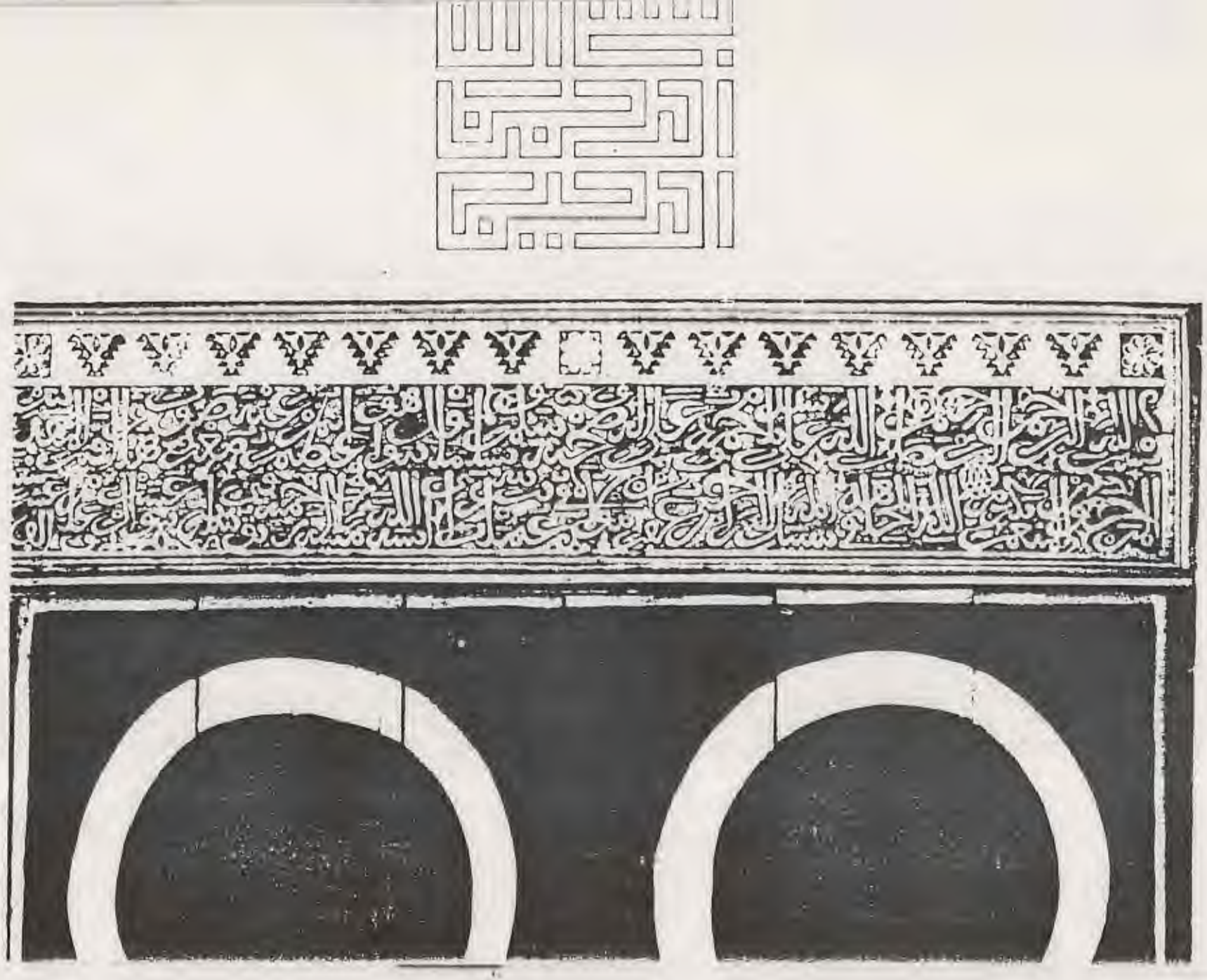

فهرست

الجزء الاول :

أثر النواحى البيئية فى التخطيط و التنمية

الجزء الثانى :

ملحق مصور عن أثر النواحى البيئية فى التشكيل البصرى للتخطيط والعمارة

الجزء الثالث :

القرية ومجتمع القرية ، والمجتمع البدوى وتوطين البدو

الجزء الرابع :

دراسة خاصة لمساكن النوبيين بقريتى اسطل وأدندان بالنوبة

المراجـــــــــع

١ - ـــــــ (١٩٥٦): الطريقة الانثروبولوجية لدراسة المجتمع . مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد العاشر

٢ - ـــــــ (١٩٥٧): تايلور ، دار المعارف

٣ - محى الدين صابر (١٩٦٢) : التغيير الحضارى وتنمية المجتمع ، سرس الليان ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى .

٤ - ـــــــ (١٩٦٤) : التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعى فى افريقيا ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الاول ، العدد الثالث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

٥ - احمد ابوزيد (١٩٦٥) : البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الاول ، المفهومات ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر .

٦ - ـــــــ (١٩٦٧) : البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الثانى الانساق ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر .

٧ - ماكيفروشار ازبج : المجتمع ترجمة احمد على عيسغ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة

٨ - عبد الباسط محمد حسن (١٩٧٠) : التنمية الاجتماعية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المطبعة العالمية ، القاهرة .

٩ - ايفانز بريتشارد (١٩٧٢) : الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة احمد ابو زيد ذ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية .

١٠ - ـــــــ (١٩٧٢) : القاهرة التكنولوجية ، عالم الفكر - المجلد فى العلوم ، المجلد الثالث ، العدد الثانى .

١١ - عاطف شكرى ومحمد على (١٩٧٢) : قراءات معاصرة فى علم الاجتماع ، شركة دار النشر المتحدة .

١٢ - عليه حسن حسين والسيد أحمد حامد (١٩٧٢) : القيم والتنمية الاجتماعية - دراسة انثروبولوجية للمجتمع النوبي والواحات الخارجة ، المجلة القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد التاسع ، العدد الثانى ، القاهرة

١٣ - وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٧٢) التكيف الاجتماعى بقرى ابيس ، جمهورية مصر العربية ، مديرية الشئون الاجتماعية ، محافظة البحيرة .

١٤ - السيد احمد حامد (١٩٧٣) : النوبة الجديدة : دراسة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية .

١٥ - ـــــــ (١٩٧٣) : دراسات فى علم الانسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

١٦ - حسن شحاته سعفان (١٩٧٣) : اسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

١٧ - ـــــــ (١٩٧٣) : التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة ، مؤتمر علم الاجتماع والتنمية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

١٨ - علياء شكرى واخرون (١٩٧٤) : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف بمصر .

١٩ - علية حسن حسين (١٩٧٤) : التنمية والتغير فى المجتمعات المستحدثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية .

٢٠ - نبيل محمد توفيق السمالوطى (١٩٧٤) : علم اجتماع التنمية ، دراسات فى اجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية .

أثر النواحي البيئية في التخطيط والتنمية

الجزء الأول

الهدف من الدراسة

تتناول هذه الدراسة النواحى الاجتماعية والثقافية للبيئة واثرها فى التنمية ، أو بتعبير آخر العلاقة بين البيئة والتخطيط لهدف أساسى هو التعرف على تأثير البيئة ،سواء اكانت بيئة طبيعية أو اجتماعية أو ثقافية . فى مشروعات التنمية التى تتم فى الجمعيات المحلية ، وبخاصة اثرها فى اعاقة تنفيذ هذه المشروعات ، وان كانت هناك عوامل اخرى تعوق التنمية هى معوقات نفسية تتعلق بما يعرف بالبيئة النفسية (Psychological environment) فاننا لا نشير اليها لانها تخرج عن نطاق هذا الباب ، فالبيئة كما اشير الى مفهومها فى المقدمة لا تعنى البيئة الطبيعية فحسب وأنما تعنى ايضا البيئة الاجتماعية (Social environment) والبيئة الثقافية (Cultural environment) والمقصود من كل من البيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية عند ما نتناول كلا منهما من حيث تأثيرهما فى التخطيط للتنمية ،فالبيئة تعنى كل مايثير سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيه ،وكثير من علماء النفس يعتبر المصادر الداخلية للاثاره أحد عناصر البيئة ، ولكن علماء الاجتماع عامة يؤكدون على الظروف والاحداث التى توجد خارج جسم الانسان ويهتمون بدراستها سواء اكانت ظروفا طبيعية أو اجتماعية أو ثقافية واذا كنا نركز على معوقات التنمية فلايعنى ذلك القول بعدم وجود العوامل الايجابية التى تتدخل لانجاح التخطيط وتقبل افراد المجتمع المحلى للتغيرات والتحديدات التى تتضمنها ، ولكن ابراز المعوقات امر هام لادراك مدى خطورتها ، ولكن توضع فى الاعتبار من جانب مخططى مشروعات التنمية وتنفيذها على مستوى المجتمع المحلى حتى تحقق تلك المشروعات الاهداف التى وضعت من اجلها ، فالعوامل التى تعوق التغيير والتجديد والعوامل التى تساعد على احداثهما - وعملية التنمية هى فى المحل الاول عملية تغيير اجتماعى وثقافى - هما جانبان لعملية واحدة ، ولكن التركيز على احد الجانبين هو وسيلة تحليلية تساعد فى الكشف عن تلك العوامل وابرازها بسهولة ووضوح ، سواء اكانت عوامل معوقة أو مساعدة لعملية التنمية .

ومن المنطقى أن نتناول تأثير البيئة الطبيعية فى المجتمع وفى الثقافة قبل التعرض لتأثير كل من البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية فى التنمية . أو فى اعاقة التنمية ، وفى ضوء ذلك يمكن ان نشير الى مايجب أن يوضع فى الاعتبار عند وضع خطة معينة للتنمية وفى اثناء تنفيذها ،وهذا ماسوف نحرص على ابرازه بعد ان نتناول اثر كل من البيئات الثلاث فى التنمية ،وقد راينا ان نعتمد على دراسات فى بعض مجتمعاتنا العربية وفى مصر الى جانب دراسات انثربولوجية اخرى لمجتمعات عربية واخرى غير عربية .

مفهوم التخطيط وتنمية المجتمع المحلى

التخطيط هو عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة فى ذلك على تنسيق شامل لمختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع القومى . تسير فى اتجاه محدد لتحقيق اهداف محددة متفق عليها وهى عملية تغير اجتماعى يؤدى حتما الى تغير بنائى ويقصد بالتغير البنائى (Structural change) التغير فى العلاقات الاساسية بين أعضاء المجتمع أو بين الجماعات والزمر التى تدخل فى تكوين البناء الاجتماعى للمجتمع .
فالمقصود بالتغير البنائى اذن هو التغير الذى يطرأ على البناء الاجتماعى . ويقصد بالبناء الاجتماعى (Social structure) مجموعة العلاقات الاجتماعية التى تقوم بين الزمر والجماعات والتى تتمتع بدرجة عالية من القدرة على البقاء والاستمرار لاجيال طويلة ، وهذه العلاقات تؤلف النظم الاجتماعية أى ان البناء الاجتماعى لاى مجتمع من المجتمعات هو عبارة عن الكل الذى يتألف من الانساق الاجتماعية المنفصلة المتمايزة التى تقوم بينها علاقات متبادلة ، مثل النسق القرابى والنسق السياسى والنسق الاقتصادى ، وكل نسق من هذه الانساق يضم عددا من النظم الاجتماعية التى تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متكاملة ايضا . الامر الذى يتطلب بالضرورة التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحى التنمية لمساعدة المجتمع فى عملية اعادة متكاملة .

فالتنمية اذن هى عملية اجتماعية فى المحل الاول . لا يمكن الفصل بين جانبيها الاقتصادى والاجتماعى ، اللذين يعتبران وجهين لعملة واحدة ، كل

منها مكمل للاخر حيث لا يمكن ان تتحقق اهداف التنمية الاقتصادية دون ان تصاحبها تنمية اجتماعية ، والعكس صحيح ، وان كانت النواحي الاقتصادية للتنمية تحتل مركزا بارزا فيها ،فنواحي التنمية متكاملة ، ولابد ان يضع التخطيط التنمية في الاعتبار النواحي الاقتصادية والاجتماعية بحيث لا تنفصل الاجراءات الاقتصادية عن الاجراءات الاجتماعية ، حتى تتوفر الشروط والظروف التي يستند اليها نجاح عملية التنمية في تحقيق ماتصبو اليه من اهداف ، فالتمييز بين النواحي الاقتصادية والنواحي الاجتماعية للتنمية والتحديد القاطع بينهما أمر في الحقيقة مصطنع وغير واقعي وغير عملي ، وقد ادى الى فشل الكثير من مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية ،لعدم مراعاة هذه المشروعات للاعتبارات الاجتماعية وعدم قيامها على دراسة لنظم المجتمعات وتقاليدها وقيمها الاجتماعية ،وانما اكتفت بمعرفة اوضاعها الاقتصادية فقط .

اما تنمية المجتمع المحلي (Community development) فهي تعني كما ينص التعريف الذي وضعته هيئة الامم المتحدة في عام ١٩٥٦ تلك العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الاهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الامة والاسهام في تقدمها باقصى مايمكن ويعني ذلك ان المقصود بها هو تلك العمارة التي تتم في نطاق محدد (مجتمعات محليه) ، وهي تعتبر اسلوبا حديثا للعمل الاقتصادي والاجتماعي يقوم على اسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، ويعمل على احداث تغيير في طريقة التفكير والعمل والحياة لدى افراد المجتمع المحلي عن طريقه اثارة وعيهم بهذا التغيير ، ان لم يكن هذا الوعي قائما او تنظيمه ان كان موجودا ، وبالطبع تهدف العملية الى رفع مستوى المجتمع المحلي اقتصاديا ، عن طريق استغلال مختلف الموارد وتحسين ظروف معيشة افراده ماديا وصحيا وتعليميا وترفيهيا ، وتطوير وتغيير اتجاهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم التي قد تقف عقبة في سبيل التنمية ،واكسابهم المهارات والمعارف والاتجاهات الحديدة التي تساعدهم على تحقيق التقدم مع زيادة قدراتهم ورضاتهم في خدمة انفسهم ، لذلك يطلق على هذا الهدف بالهدف التربوي ، وعلى هذا الاساس تعرف تنمية المجتمع المحلي بانها عملية تعليمية ، كما تهدف ايضا الى حل المشاكل الاجتماعية وعلاج التخلف فضلا عن ادماج المجتمع المحلي ادماجا اقتصاديا وساسيا في المجتمع القومي .
لذلك فالتنمية تعمل على اعادة توجيه المؤسسات والهيئات القائمة بالفعل ، وخلق انماط جديدة من النشاط والمؤسسات لاحداث التغير والتجديد المطلوب واعادة التنسيق وتوحيد جهود افراده والهيئات الحكومية لتحسين ظروف المجتمع ليكون جزءا متكاملا مع المجتمع القومي ،ومن ثم يعرف التخطيط للمجتمع المحلي ايضا بانها عملية تنظيمية ، وبناء على ذلك يتبين ان تنمية المجتمع المحلي يتم بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية دون الفصل بينهما او تميز احداهما عن الاخرى ، وتستند عملية تنمية المجتمع المحلي اساسا على المساركة الايجابية من جانب افراد هذا المجتمع مع الحكومة ممثلة من الهيئات المختلفه ، سواء كانت هذه المشاركة في التفكير او الاعداد او التنفيذ ،وذلك استنادا الى شعور الافراد بالحاجة الماسة الى ضرورة تغير مجتمعهم لتحقيق معيشة افضل ، وهذا الشعور وتلك المشاركة كفيلان بان يبرزا بالفعل المشكلات التي يعانون منها وكيفية التغلب عليها وتحديد الحاجات الملحة التي تحقق تنمية مجتمعهم المحلي من ناحية وتتفق مع خطة التنمية القومية من ناحية اخرى ، ومجهوداتهم في محاولة تغير اتجاهاتهم وتقاليدهم وقيمهم التي تعوق التنمية ، اذ ان هذا التغيير لايقل اهمية عن التغيير في النواحي المادية للتنمية ،وهذا كله متضمن في التعريف الذي وضعته هيئة الامم المتحدة والذي ذكر فيما سبق .

وعلى ذلك يتبين ان تخطيط وتنمية المجتمع المحلي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية والتخطيط على المستوى القومي ، التي اشرنا الى مفهومها فيما سبق وهي تعتبر جزءا من سياسة المجتمع القومي التي تتمثل في خطة قومية شاملة ،وعلى ذلك فكل مشروع من مشروعات التنمية التي تتناول المجتمعات المحلية ـ التي هي وحدات المجتمع القومي ـ يجب أن ينفذ في اطار تلك الخطة القومية فتنمية المجتمع القومي لاتتم الا عن طريق تنمية وحداته ،فالعمليتان متكاملتان ،والعلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل .

اولا - البيئة والطبيعة والمجتمع

تؤثر البيئة الطبيعية تاثيرا مباشرا او غير مباشر فى المجتمع والثقافة ، ففى البيئة الطبيعية اطرادات تستدعى استجابات معينة من جانب الانسان ، وهذه الاستجابات هى عبارة عن تكيفات نسقية تتفق وطبيعة تلك الاطرادات البيئيه من ناحية وحاجات الانسان من ناحية اخرى ، ففى المجتمعات البسيطة - البدائية ، المجتمعات البدائية - التى تعيش معتمدة اعتمادا مباشرا على الارض وفصول السنة ، يوجد تلازم واضح بين اطرادات الطبيعية والانسان يمكن وصفه وصفا دقيقا شاملا بحيث يعكس بكل وضوح حياة السكان وطابعهم المميز ، فالعلاقة بين الانسان والطبيعة فى تلك المجتمعات البسيطة وغيرها من المجتمعات التقليدية قوية للغاية .

ويظهر اثر البيئة الطبيعية فى المجتمع والثقافة بكل وضوح فى المجتمعات البسيطة والتقليدية ، حيث تتدخل البيئة الطبيعية تدخلا قويا فى تشكيل مختلف نظمها الاجتماعية لتاخرها التكنولوجى ، اذ ان التقدم التكنولوجى يتيح لافراد المجتمع التغلب على الظروف البيئية والجغرافية المحيطة بمجتمعهم كما هو الحال فى المجتمعات الحديثة ، فقد كشفت الدراسات الانثروجرافية للجماعات القبلية عن وجود ارتباطات لا شك فيها بين البيئة والبناء القرابى واتساق المكانة الاجتماعية وحجم وحدات الاقامة وتنظيمها .

الاثنوجرافيا : (Ethnography)

هى الدراسة الوصفية للمجتمع او هى عملية جمع المعلومات والبيانات عن المجتمع الذى يدرسه الباحث عن طريق الملاحظة المباشرة او غير المباشرة ، مهما كانت وجهة او الغرض النظرى الذى يحدد المعلومات التى يرغب الباحث فى جمعها وتسجيلها . وتعتبر الدراسة الاثنوجرافية المادة الخام التى يعتمد عليها الانثروبولوجيون الاجتماعيون فى دراستهم للنظم الاجتماعية والبناء الاجتماعى .

ونكتفى فيما يلى ببعض الامثلة من الدراسات الانثروبولوجية لبيان اثر الطبيعة فى تكوين العلاقات الاجتماعية وفى تشكيل النظم الاجتماعية وفى ثقافة المجتمعات المحلية .

١ - العلاقات الاجتماعية :

فى قرى منطقة ابيس التى تقع فى الجزء الشرقى لمدينة الاسكندرية على بعد ١٢ كيلو مترتقريبا ، تتدخل التربة فى اختيار المحاصيل التى يهتم السكان بزراعتها ، كما ان لها اثرا واضحا فى تكوين العلاقات بين الافراد وتقوية وتدعيم هذه العلاقات ، فالتربة تتميز بنسبة عالية من الاملاح نظرا لكون المنطقة بحيرة اصلا وقد أدى ذلك بالسكان الى عدم التزامهم بنظام الدورة الزراعية فى زراعة محاصيل معينة لقلة غلتها فضلا عن صعوبة تسويقها لعدم جودتها ، فاتجهوا الى زراعة المحاصيل التى تلائم التربة مثل البطيخ الكاوشوك الذى يستخرج منه اللب الذى يحقق لهم ربحا وفيرا ، ومن ثم فقد استطاع السكان ان يوجهوا نشاطهم الزراعى وفقا لطبيعة التربة من ناحية وظروفهم العامة من ناحية اخرى .

ومما لا شك فيه ان الظروف البيئية للاقليم تعتبر احد العوامل التى ادت الى ان تتخذ القرية هذا الشكل او الشكل الاخر ، فعلى سبيل المثال كان النيل يتخذ مجراه فى التوبة الاصلية فى واد صخرى بين مرتفعات الهضبتين الشرقية والغربية ، ويمتد على جانبى مجرى النيل سهل فيضى ضيق للغاية ، فيما عدا بعض الاماكن التى يتسع فيها لوجود بعض المساحات الطمية الفسيحة .

لذلك كانت الارض الزراعية محدودة ، وهى عبارة عن اشرطة ضيقة تحصرها الحافات او المدرجات الصخرية وفصلها بعضها عن بعض مساحات كبيرة من الاراضى الصحراوية والرملية القاحلة . وقد اقام المنوفيون مساكنهم بالقرب من تلك الاراضى الزراعية على المدرجات الصخرية او الاراضى الصحراوية حتى يمكنهم استغلال كل الاراضى الزراعية ، وعلى ذلك فقد حددت الظروف البيئية مواقع الاقامة والاستقرار .

٢ - النشاط الاقتصادى والنظم الاقتصادية :

تمثل تاثير البيئة الطبيعية بشكل واضح فى النشاط الاقتصادى وفى تشكيل النظم الاقتصادية ، وبخاصة فى المجتمعات البسيطة والتقليدية لتاخرها

التكنولوجى ، اذ ان البيئة الطبيعية هى التى توفر الموارد الاقتصادية التى يقوم عليها النشاط الاقتصادى بقدر ماتتيح به تكنولوجية المجتمع .

وفى قرى منطقة الوادى الجديد التى تقع غرب وادى النيل فى الصحراء الكبرى الليبية بجمهورية مصر العربية كان للظروف البيئية أثر قوى فى تشكيل نظم الملكية السائدة هى ملكية المياه وليست ملكية الارض ، على اساس ان مساحة الارض التى يمكن ان تستغل فى الزراعة تتوقف على كمية المياه المتدفقة من العيون والابار ، فالمياه هى العامل المحدد لنوع الحيازة ، لانها المصدر الوحيد للرى ، ومن يملك المياه يملك حق الانتفاع بالارض التى فى زمام العين او البئر ومن ثم فانه على اساس ملكية المياه توزع الارض الزراعية بين ملاك البئر او العين ، وحيث ان العيون والابار معرضة دائما لخطر الانطماس بفعل الرمال التى تحملها الرياح ، وحيث انها معرضة ايضا لتناقص مياهها لضعف الدفع الذاتى كما اشرنا الى ذلك من قبل ، لجا السكان للتغلب على هذه الصعوبة وتامين حياتهم الى توزيع ملكيتهم على عدد من العيون والابار بدلا من تركيزها فى مكان واحد مما يعرضها للضياع اذا ما انطمست العين او البئر او جفت المياه ، وعلى الرغم من ان التوزيع للملكية وبالتالى انتشار الاراضى الزراعية يتطلب من المزارع ان يسافر محمولا متاعا فى الانتقال من ارض الى اخرى ، فانه يحقق له الشعور بالامن والطمانينة لوجود سند رمانى دائم ارضه اذا ما نضب المياه فى احد الابار او العيون .

ولقد كان لهذا التوزيع والانتشار لملكية المياه اثر فى ظهور نمط من الزراعة يسمى زراعة (المقبض) للتغلب على المتاعب والاقلال من المجهود الشاق وخاصة فى فصل الشتاء لشدة البرودة ليلا وفى فصل الصيف لشدة الحرارة نهارا ، ويقضى هذا النظام بان يقايض المزارع الذى يمتلك المياه فى اماكن بعيدة ومنظرفه مزارعا اخرا نظير حصوله على مياهه فى الغربة التى يقيم فيها ، بشرط ان تكون كمية المياه مساوية لملكيته مع احتفاظ كل منهما بحق الملكية واسترداد ها فى اى وقت يشاء ، وبذلك يمكن لكل منهما زراعة ارضه دون ان يلجا الى التنقل الى الاراضى الاخرى البعيدة التى يملكها كل منهما .

٣ - المعتقدات والقيم الاجتماعية :

وفى بعض المجتمعات البسيطة والتقليدية تكون الموارد الاقتصادية التى تقوم عليها نواحى النشاط الاقتصادى والنظم الاقتصادية محورا لنشاطات اخرى غير اقتصادية تعكس جانبا اخر من جوانب علاقة الانسان بالبيئة الطبيعية ، ويتعلق هذا الجانب بالقيم والمعتقدات السائدة فى تلك المجتمعات ، فلا يتركز اهتمام العابا حول الذرة باعتباره موردا للمعيشة والتغذية فحسب ، بل يتعدى هذا المجال بحيث يكون متضمنا فى صلواتهم ومفهومهم عن الطبيعة الشريرة وتصوراتهم عن المسئولية السياسية .

ثانيا - البيئة الطبيعية والتنمية

مما لا شك فيه ان للظروف البيئية الطبيعية اثرا على تنمية المجتمع المحلى ، فهى على العموم توفر الامكانيات والموارد الاقتصادية التى يقوم عليها النشاط الاقتصادى فى المجتمع والتى تميزه بطابع اقتصادى عام ، ومن البديهى ان توفر موارد اقتصادية معينة فى المجتمع المحلى يساعد فى تحقيق اهداف التنمية فى ذلك المجتمع ، وبخاصة فيما يتعلق بنواحيها الاقتصادية ، وعلى ذلك يمكن اعتبار البيئة الطبيعية عاملا مساعدا لتنمية المجتمعات المحلية .

البيئة الطبيعية كمعوق للتنمية :

وفى بعض المجتمعات المحلية التى تتم فيها مشروعات التنمية ، تقف البيئة الطبيعية عقبة فى سبيل تحقيق اهدافها ، وتعتبر معوقا اساسيا من معوقات التنمية وحتى اذا لم يكن لظروف البيئة الطبيعية أثر مباشر فى التنمية ، فان تاثيرها فى النظم الاجتماعية من حيث انها تتدخل فى تشكيل هذه النظم ، كما سبق لنا من الصفحات السابقة ، يجعل اثرها فى التنمية غير مباشر ، وهذا ماسوف يتبين لنا عند مانتناول بعض النظم الاجتماعية وبخاصة نظام الملكية التقليدى فى مجتمع الواحات الجديد واثره فى التنمية ، وهو ماسيكشف عن التفاعل الدائم القائم بين البيئة الطبيعية والمجتمع والثقافة ، فالبيئة الطبيعية تؤثر تاثيرا مباشرا وغير مباشر فى التنمية .

ثالثا - البيئة الاجتماعية والتنمية

مفهوم البيئة الاجتماعية :

يقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الجزء من البيئة (الشاملة) الذى يتكون من الافراد والجماعات فى تفاعلهم ، وكذلك التجمعات الاجتماعية وانماط السلوك الاجتماعى وجميع مظاهر المجتمع الاخرى .

١ - الالتزامات الاجتماعية :

تحدد العلاقة الاجتماعية واجبات وتوقعات معينة ، تعتبر التزامات اجتماعية لا يمكن للشخص أن يتحرر منها ولا يؤديها نحو اعضاء مجتمعه المحلى ، وترتبط بالادوار التى يجب عليه ان يؤديها ، وفى بعض هذه المجتمعات تعتبر هذه الالتزامات بمثابة ضمان او تامين اجتماعى للشخص ، حيث انه على يقين من ان الاشخاص الاخرين سواء اكانوا من اقاربه ام من غير أقاربه سوف يؤدون واجباتهم نحوه طالما هو يؤدى التزاماته نحوهم .

وقد تقف الالتزامات الاجتماعية عقبة أمام التجديدات والتغييرات التى تفرضها عملية التنمية فى تلك المجتمعات ، فعلى سبيل المثال رفض الصيادون من سكان منطقة الساحل الشمالى من بيرو استخدام قوارب الصيد المجهزة بالادوات الحديثة وغيرها من الادوات التى اقترحتها الهيئة التى تشرف على تنفيذ عملية تطوير صيد الاسماك ، وقد تبين ان سبب هذا الرفض يرجع الى تلك الالتزامات الاجتماعية التى تقع على عاتق الرجل نحو اقاربه ، فالزيادة فى الدخل التى يحققها الصيد الوفير من الاسماك تعنى زيادة عدد الاقارب الذين يحتم عليه فى هذه الحالة ان يرعاهم ويوفر لهم حاجاتهم المعيشية ، فالمزيد من الكسب والربح - وبالتالى تكوين الثروة ونموها - لا تشكل لديه حافزا لقبول مثل هذه الادوات الجديدة والتخلى عن الادوات التى يستخدمها ، حيث انه يدرك ان تلك الالتزامات تقضى على ماتحققه من دخل .

٢ - نظام الملكية :

من اهم المعوقات التى واجهت مشروع التنمية فى مجتمع الوادى الجديد نظام الملكية التقليدى ، نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها ، فقد تبين لنا فيما سبق أن الملكية فى ذلك المجتمع ملكية مياه وليست ملكية ارض ، وان حقوق الملكية موزعة فى اكثر من مكان تبعا لتفرق العيون والابار لكى يتفادى الاهالى الخسارة الاقتصادية التى قد تلحق بهم عندما ينطمس احد الابار او احدى العيون ، والملكية التقليدية هى ملكية جماعة البدنة ، حيث تملك كل مايخصها من المياه والارض والنخيل ، وتقوم بتوزيع المحصول فيما بين العائلات التى تتالف منها تبعا لحقوق كل عائلة حسب ميراثها .

وكذلك تقوم بتقسيم وتوزيع ايام الرى فيما بين تلك العائلات فافراد جماعة البدنة يحتفظون بملكيتهم بمثابة ضمان او تامين اجتماعى للشخص دون اية محاولة للتقسيم ، فالملكية ليست متعلقة بشخص وانما متعلقة بالجماعة ككل ، ووحدة الملكية هى احد العوامل التى يقوم عليها تماسك الجماعة ووحدتها ، وبعنى استمرار الملكية كوحدة استمرار تماسك الجماعة ووحدتها والمحافظة عليهما ، ويعتبر هذا التماسك وتلك الوحدة من القيم القرابية التى تلزم أفرادها جميعا على التصدى لكل مايناال من تماسكها ووحدتها ، وخاصة وان للقرابة دورا هاما ورئيسيا فى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية ، لذلك عارض الاهالى مشروع حصر الملكية وتجميعها فى منطقة واحدة حتى يمكن ريها ، اذ ان هذا المشروع يحتم تقسيم الملكية وتوزيعها بين افراد جماعة البدنة ، وبالتالى يجعل الملكة متعلقة بشخص بعد ان كانت متعلقة بجماعة البدنة ككل ، ويتضمن ذلك تفكك الجماعة وضعف العلاقات بين افرادها .

لهذا كله عارض الاهالى مشروع تجميع الملكية ، ولم يستجيبوا لتنفيذ ماطلب منهم فيما يتعلق بحصر الملكية حتى يمكن تنفيذ المشروع ، الأمر الذى ادى الى تاجيله وعدم تنفيذه حتى الان .

٣ - النظام السياسى :

لقد كشفت بعض الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية عن ان للنظم السياسية فى المجتمعات التقليدية تاثيرا هاما فى التنمية ، التى تتم فى هذه المجتمعات كمعوق من معوقات التنمية ، وان هذا الاثر يختلف من حيث الدرجة من مجتمع الى اخر تبعا لمدى تدخل الادارة والهيئات الحكومية فى توجيه وتنفيذ مشروعات التنمية من ناحية ومدى تقبل السكان للمشروعات وادراكهم لنتائجها الاقتصادية بالنسبة لمعيشتهم وتطلعاتهم من ناحية اخرى ، وان كان ذلك يتدخل ايضا فى اضعاف مختلف المعوقات الاخرى لمشروعات التنمية ، فقد تبين من تلك الدراسات أن هناك تناسبا طرديا بين الدرجة التى عليها السلطة التقليدية المحلية من القوة من ناحية ودرجة العزلة التى عليها المجتمع التقليدى من الناحية الاخرى ، فكلما زادت درجة العزلة التى عليها المجتمع التقليدى عن المجتمع القومى الذى يؤلف احد مقاطعاته ، كلما ازداد السلطة التقليدية المحلية قوة واعتمد المجتمع على وسائل الضبط الاجتماعى غير الرسمية ، بالاضافة الى تدخل النظم الاجتماعية واهمتها فى مجال الضبط الاجتماعى . (Social Control)

٤ - نظـام التـدرج الاجتماعـي : (Social stratification)

في المجتمعات التقليدية التي تتم فيها مشروعات التنمية تكون للمنزلة الاجتماعية للفرد صلة وثيقة بما تتعرض له التنمية من عقبات ، اذ تفرض المنزلة الاجتماعية ادوارا اجتماعية معينة يجب على الفرد ان يؤديها ، وفي الوقت ذاته تحتم عليه الابتعاد كلية عن اداء ادوار اخرى حيث ان ممارسة هذه الادوار تؤدي الى ضعف منزلته الاجتماعية .

وفي المجتمعات التقليدية تتدخل المنزلة الاجتماعية للشخص في رفضه او قبوله لاداء عمل من الاعمال والالتحاق به ، ففي بعض قرى منطقة ابيس - التي اشرنا اليها فيما سبق - تقيم جماعات من البدو التي كانت تقيم اصلا في الصحراء الغربية والتي هجرت منها الى تلك القرى للاستقرار والاقامة فيها تبعا لخطة توطين البدو ، وقد رفض افراد هذه الجماعات الاقبال على ممارسة الزراعة في اراضيهم الزراعية التي وزعت عليهم وملكت لهم ، ويرجع هذا الرفض الى انهم يعتبرون الرعي من اشرف الاعمال التي يقبل الرجل على ممارستها ، ولا تدخل الزراعة في قائمة هذه الاعمال ، بل انهم يحتقرون العمل الزراعي ، وعلى ذلك فالرجل يدرك تماما ان اقباله على ممارسة الزراعة كفيل بأن يضعف من منزلته الاجتماعية على الرغم من اختلاف الظروف العامة في القرية الجديدة التي تقيم فيها هذه الجماعات البدوية .

استنادا الى ماسبق يمكن ان نستخلص النتيجتين التاليتين اللتين يجب وضعهما في الاعتبار ، سواء اكان على مستوى التخطيط او التنفيذ ، عند تنمية مجتمع من المجتمعات المحلية :-

ا - اهمية المعرفة الشاملة الدقيقة لانماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الافراد والجماعات والنظم الاجتماعية في تفاعلها وترابطها وتساندها الوظيفي ، ولا تتحقق هذه المعرفة الا باجراء دراسة كلية شاملة للمجتمع المحلي ، ويعني ذلك ان هذه الدراسة ضرورة تتطلبها عملية التخطيط قبل رسم الخطط والبدء في تنفيذ التجديدات والتغييرات في النظم القائمة بالفعل ، فمثل هذه الدراسة تعطي الرؤية الواضحة لكل المجالات التي يعمل فيها المتخصصون ، سواء على مستوى التخطيط او التنفيذ .

وليست هذه الدراسة ضرورية فقط للكشف عن القوى المعوقة للتنمية بحيث يمكن وضع الخطط المناسبة لاضعاف والغاء فاعليتها ، بل تكشف ايضا عن القوى الاخرى التي تساعد على تنفيذ التنمية والاسراع في تحقيق اهدافها . فعلى سبيل المثال يعتبر الانتماء الى سلف واحد مشترك أحد عوامل تماسك الجماعة القرابية التي ينتمي افرادها الى هذا السلف ، في حين يعتبر في الوقت ذاته احد عوامل عدم تماسك المجتمع المحلي ، حيث يؤدي تعدد مثل هذا الانتماء الى ضعف العلاقات بين الجماعات القرابية التي تؤلف هذا المجتمع ، وبالمثل يعتبر قدم الاقامة احد تلك العوامل التي تؤدي الى التباعد في العلاقات بين الجماعات والافراد ، وعلى الرغم من ذلك فان هناك النظم الاجتماعية التي تعمل في الاتجاه المضاد لفعل هذه العوامل ، مثال ذلك الزواج من خارج الجماعة القرابية ، وعلى ذلك يجب ان يوضح هذا كله في الاعتبار عند تنمية المجتمع المحلي حتى يمكن بالفعل مواجهة عوامل عدم التماسك بما يتفق واضعاف دورها او انعدامه بقدر الامكان ، وحتى يمكن استغلال عوامل عدم التماسك لتساعد في تنفيذ مشروعات التنمية والاسراع في تحقيق اهدافها .

ب - يجب العمل على كسب القيادات التقليدية المحلية ، وبخاصة في المراحل الاولى للتنمية . فان لهذه القيادات سلطة ونفوذ ، خاصة وانهم في الغالب يكونون رؤساء الجماعات القرابية ، بمقتضاها يمكن تكتيل الاهالي للمشاركة الايجابية في تنفيذ مشروعات التنمية او الوقوف موقفا سلبيا او معاديا لها .

رابعا - البيئة الثقافيـة والتنميـة

١ - مفهـوم البيئة الثقافيـة :

لقد استطاع الانسان منذ ظهوره حتى الان ان يخلق بيئة مغايرة عن البيئة الطبيعية في محاولته الدائمة للسيطرة عليها وخلق الظروف الملائمة لوجوده واستمراره ، وهذه البيئة المصنوعة - التي تعتبر جزءا من البيئة الشاملة - هي البيئة الثقافية او الثقافة . فالثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والاخلاق والقانون والعرف ، وكل المقدرات والعادات الاخرى التي يكتسبها الانسان من حيث هو عضو في مجتمع .

ويمكن التمييز بين نوعين من الثقافة هما : الثقافة اللامادية ، وتشمل مظاهر السلوك التي تتمثل في العادات والتقاليد ، والتي تعبر عن المثل والقيم

والافكار المادية وتشمل كل مايصنعه الانسان فى حياته العامة ، وكل ماينتجه العمل البشرى من اشياء ملموسة وكذلك كل مايحصل عليه الناس عن طريق استخدام فنونهم التكنولوجيه .

والثقافة المادية هى نتاج التكنولوجيا التى تعتبر عاملا وسيطا بين الانسان والبيئة الطبيعية .

٣ - اثر البيئة الثقافية فى التنمية :

ومما لا شك فيه ان للبيئة الثقافية سواء اكانت ثقافية مادية او ثقافة لامادية اثرا فى اعاقة التنمية التى يتعرض لها المجتمع المحلى ، وهذا ماسوف يتبين لنا من الامثلة الاتية التى تتعلق بالمعتقدات والاتجاهات والقيم :-

ا - المعتقدات :

قد يكون للمعتقدات السائدة لدى افراد مجتمع محلى دور رئيسى فى اعاقة التنمية ، والامثلة على ذلك كثيرة ، فافراد (البيجا) - وهى قبيلة فى شرق السودان - قاوموا الجرارات الميكانيكية التى استخدمتها الحكومة فى حرث أراضى طوكر المطرية ، وبلغ من مقاومتهم لها انهم كانوا يعترضون طريقها لاعتقادهم انها تفسد الارض ، وتسبب تقليل رطوبتها بما تحدثه من قلب لقشرة الارض .

ومايزال الناس فى البلاد الاسلامية يبحثون موضوع الفائدة التى تكون على راس المال من حيث اعتبارها ربا فتكون حراما ام هى زيادة خير تدفع الى الادخار وتصون من التبذير وتعين على الكسب والانتاج ، وعلى ذلك فاتجاه الناس نحو الفائدة حيوى فى ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فلو تخيلنا ان احماعا قام على تحريم الفائدة ، لاصبح من العسير تصور حياة مالية واقتصادية فى المجتمع الجديد ، ولتعطلت كل المنائط الصناعية والمرافق التجارية فى صورتها القائمة فى العالم المعاصر .

ب - الاتجاهات والقيم :

قد يكون للاتجاهات والقيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع نفس الدور فى اعاقة التنمية . ويتبين لنا هذا مما يلى :-

١ - فى مجتمع الوادى الجديد - الذى اشرنا اليه فى الصفحات السابقة فى اكثر من موضع - فشلت محاولات تنظيم الاسرة ، التى تعتبر من اهم برامج تنمية المجتمعات المستحدثة وتهدف الى رفع مستوى معيشة الاسرة .

٢ - لقد اشرنا فيما سبق الى تدخل المرتبة الاجتماعية فى اقبال الرجل على ممارسة عمل معين ورفضه ممارسة غيره من الاعمال ، وفى الواقع يتعلق هذا الرفض والقبول بالقيم السائدة فى المجتمع .

ويتمثل ذلك بطريقة غير مباشرة فى موقف النوبيين ازاء العمل الزراعى لدى الغير فى مقابل الاجر النقدى ، فهم يرفضون فى قراهم مثل هذا العمل على الرغم من الظروف الاقتصادية القاسية التى يعيشونها ، اذ ان اقبال الرجل على ممارسة هذا العمل كفيل بان يؤدى الى انخفاض مرتبته الاجتماعية ، لانه يعنى فى نظرهم السخرة والتبعية للملاك الذين يعملون فى اراضيهم .

لذلك يثير لفظ (تحير) النزاع الذى يصل الى حد العنف عندما يوجه الى احد الاشخاص ، فقد ارتبط هذا العمل بفئة معينة من فئات المجتمع النوبى وهى تحتل احدى المراتب الدنيا من التدرج الاجتماعى .

ونتيجة لوجود عدد كبير من الرجال القادرين على العمل خارج القرى النوبية فى المدن للعمل فيها ، لجا النوبيون المقيمون فى القرى الى الزراعة بالمشاركة لاستخدام اراضيهم الزراعية على اساس ان يقسم المحصول بين المالك والشريك الذى يقوم بزراعتها تبعا لما هو متعارف عليه فى مثل هذه الحالة ، وبذلك يتجنب النوبيون العمل فى مقابل الاجر النقدى .

لذلك طالب النوبيون باصرار بضرورة اعادة توزيع الاراضى على اساس روابط القرابة بحيث تتكتل اراضى الاقارب العاصبين فى المكان ، فان التجاور المكانى يؤدى الى امكانية زراعة الاراضى والعناية بها والاشراف الدائم على المزروعات على اساس الزراعة بالمشاركة ، فاذا كانت الاراضى الزراعية فى

حاجة الى الايدى العاملة الزراعية التى لاتتوفر فى المجتمع النوبى ، واذا كان النوبيون يرفضون العمل فى مقابل الاجر ، فان تجاور اراضى الاقارب يحقق امكانية استخدام المقيمين فى القرى لأراضيهم واراضى اقاربهم غير القادرين على العمل من المقيمين فى القرى وغيرهم الذين يعملون فى المدن وفى الاعمال الاخرى داخل القرى .

يمكننا اذن ان نؤكد على ضرورة اعتماد التخطيط التنمية على دراسة لثقافة المجتمع المحلى الذى سوف تتم فيه ، فمثل هذه الدراسة - كما هو واضح من الامثلة السابقة - سوف تؤدى الى ان تتفادى عملية التخطيط كثيرا من العقبات ، وان تحقق بنجاح اهدافها ، اذ ان تنمية المجتمعات المحلية - سواء اكانت على مستوى التخطيط او التنفيذ - يجب ان تضع فى الاعتبار مكونات ثقافة هذه المجتمعات ، وخاصة الاتجاهات والقيم والمعتقدات والتقاليد ، لانها اقوى المكونات مقاومة للتغيير والتجديد .

ويعنى هذا انه ينبغى العمل على تهيئة البيئة الثقافية لكل التجديدات والتغييرات التى تتضمنها التخطيط . وأن يتم ادخالها فى هذه البيئة من خلال مكوناتها ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا بمعرفة مكونات هذه البيئة وفهمها ، فمعرفة تلك المكونات لاتعين فقط فيما يجب ان تتجنبه المشروعات مما قد يتناقض معها فحسب ، وانما تساعد ايضا على اختيار السبل التى عن طريقها يمكن تعديل وتغيير الاتجاهات وانماط السلوك المعوقة للتنمية والتخطيط فى احد جوانبه عملية توجيهية ولا يمكن ان تتم هذه العملية بنجاح الا بالاعتماد على مثل هذه الدراسة .

خاتمة :

من كل ماسبق يتضح ان التخطيط والتنمية هما عمليتا تغيير ثقافى واجتماعى مقصود ، وانما تواجه بردود فعل من جانب البيئة الثقافية والبيئة الاجتماعية تكشف عن التفاعل القائم بين العوامل الثقافية والاجتماعية والقوى الطبيعية ، وان ردود الفعل هذه اما ان تكون معوقة للتنمية او مساعدة تدفعها فى طريقها المرسوم ، وان كنا لم نتطرق اليها فى هذا الباب ، ومن ثم ينبغى ان يعتمد التخطيط لها على دراسة كلية شاملة للمجتمع المحلى الذى يتعرض لها .

واذا كانت تنمية المجتمع المحلى - سواء اكانت على مستوى التخطيط او التنفيذ - يجب أن تراعى ردود الفعل هذه ، وبخاصة تلك التى تعوقها ، فان هناك جانبا على درجة بالغة من الاهمية يجب ان يوضع ايضا فى الاعتبار ، فالتجديدات والتغييرات التى تقصدها مشروعات التنمية تؤدى عنما الى احداث تغييرات هائلة وجذرية فى المجتمع وبنائه الاجتماعى ، الامر الذى يؤدى الى ضرورة ظهور عمليات للتكيف الثقافى والاجتماعى مع الظروف الجديدة التى اوجدتها التنمية ، لكى يتم عن طريق هذه العمليات اعادة تكامل المجتمع ، فالامر اذن لايتوقف على مجرد تنفيذ مشروع لتنمية المجتمع المحلى مع الاخذ بعين الاعتبار لنتائج الدراسة الكلية الشاملة للمجتمع لكى يحقق المشروع بنجاح الاهداف المرغوب فيها ، بل ان الامر اكثر من ذلك ، فالتخطيط للتنمية ينبغى ان يضع المشروعات متضمنة افضل السبل لمواجهة التغييرات الثقافية والاجتماعية التى تنشأ عن تلك التغييرات والتجديدات التى تتضمنها التنمية ، والتى يتنبأ المخططون بحدوثها ، لكى تساعد التنمية المجتمع فى محاولاته لاعادة تكامله . ويعتمد فى ذلك على نتائج دراسات الانثروبولوجيين والاجتماعيين عن التغير الثقافى والاجتماعى والبنائى .

ملحق مصور عن

أثر النواحي البيئية في التشكيل البصري للعمارة والتخطيط

الجزء الثاني

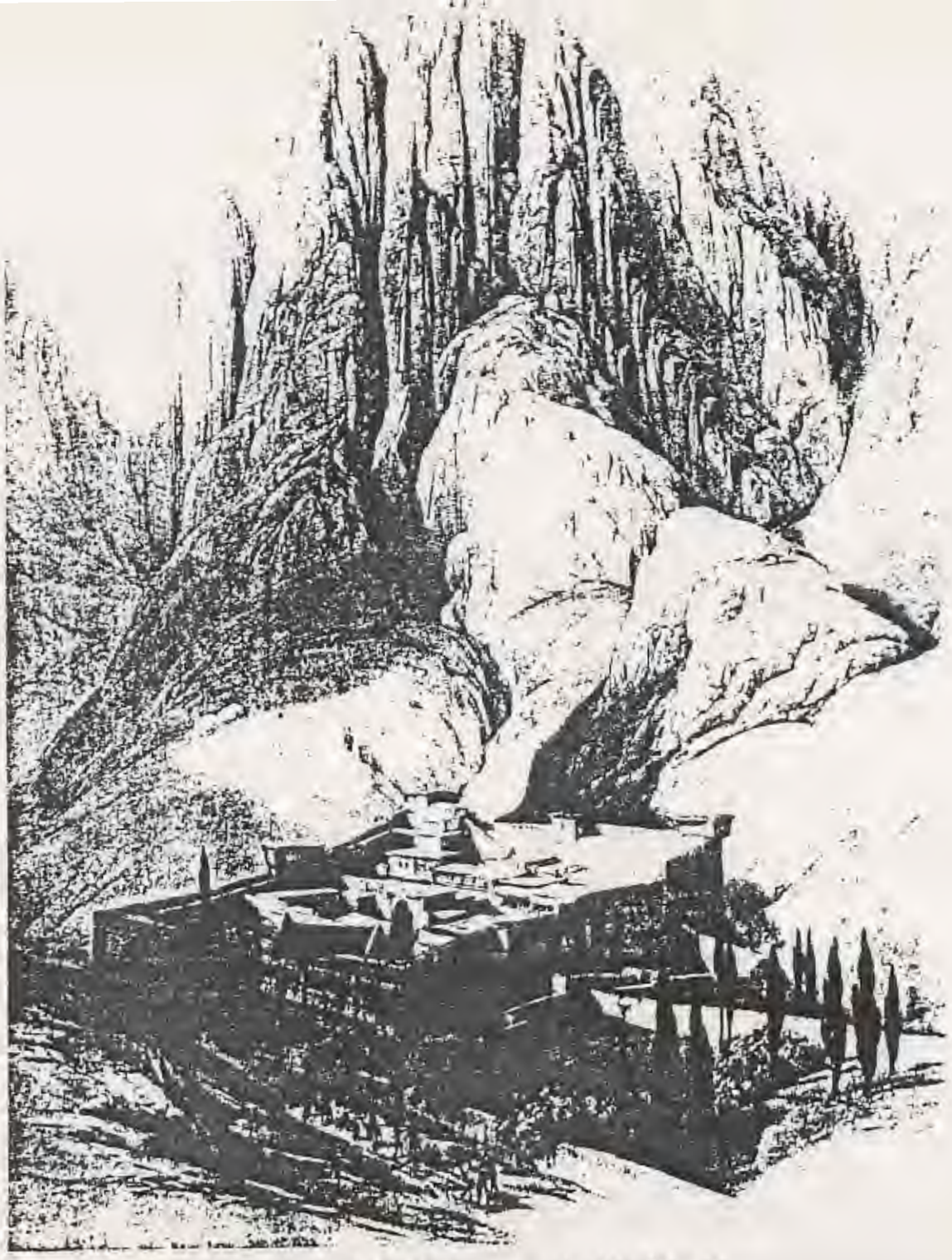

Monastery of St. Catherine with Mt. Horeb

Monastery of St. Catherine, Mt. Sinai (1979)

A Scout to the Summit of Arno

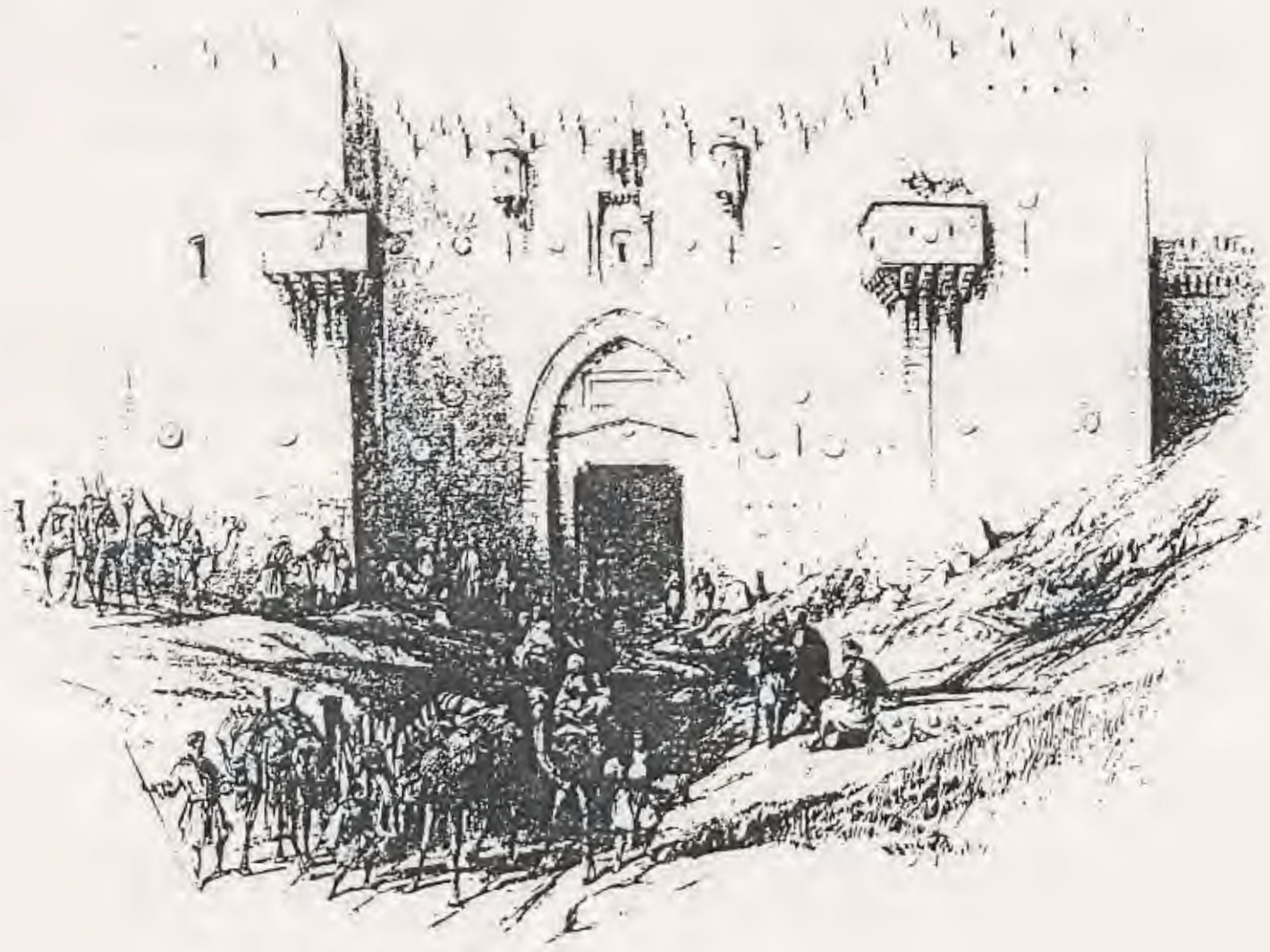

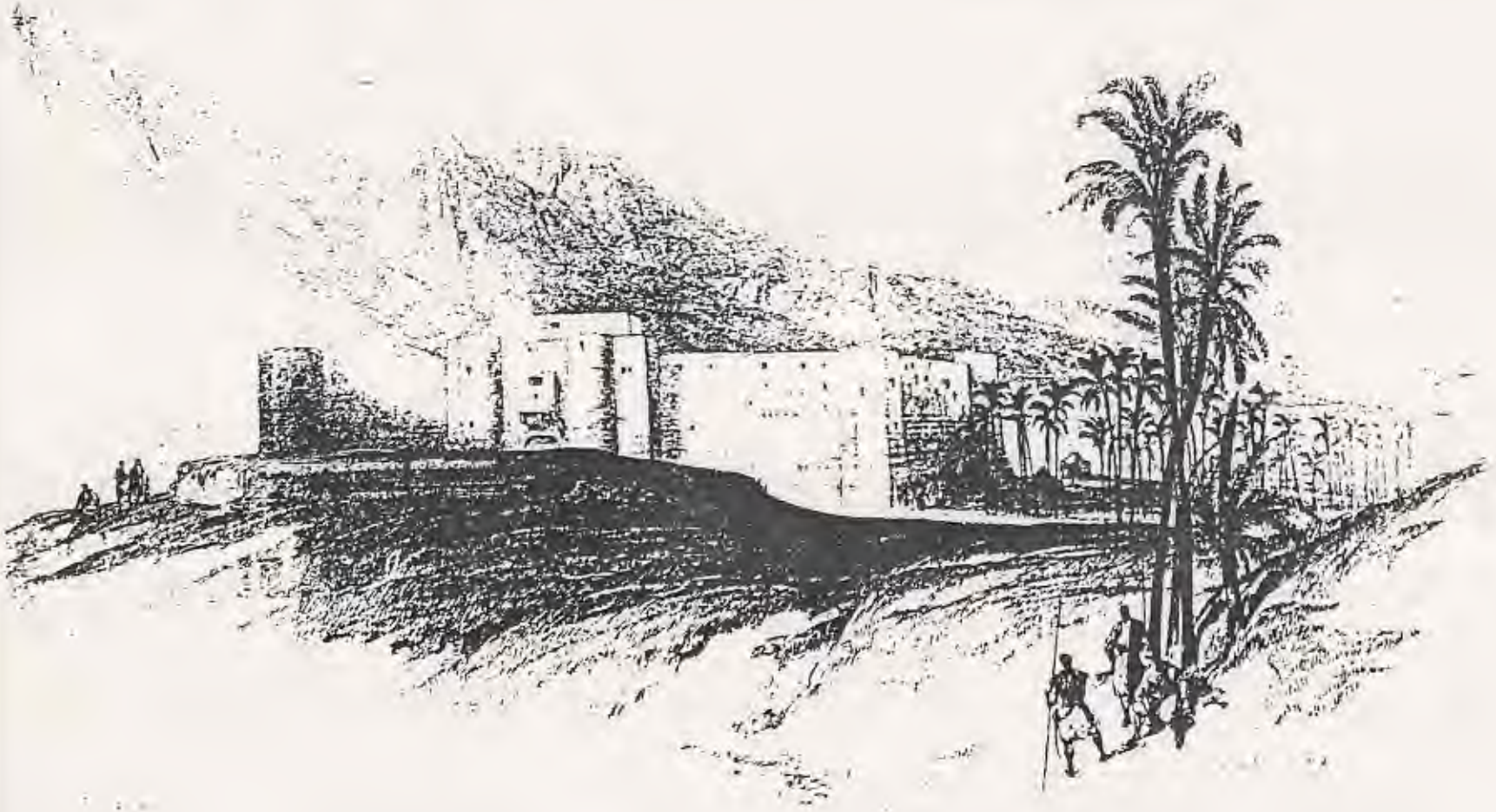

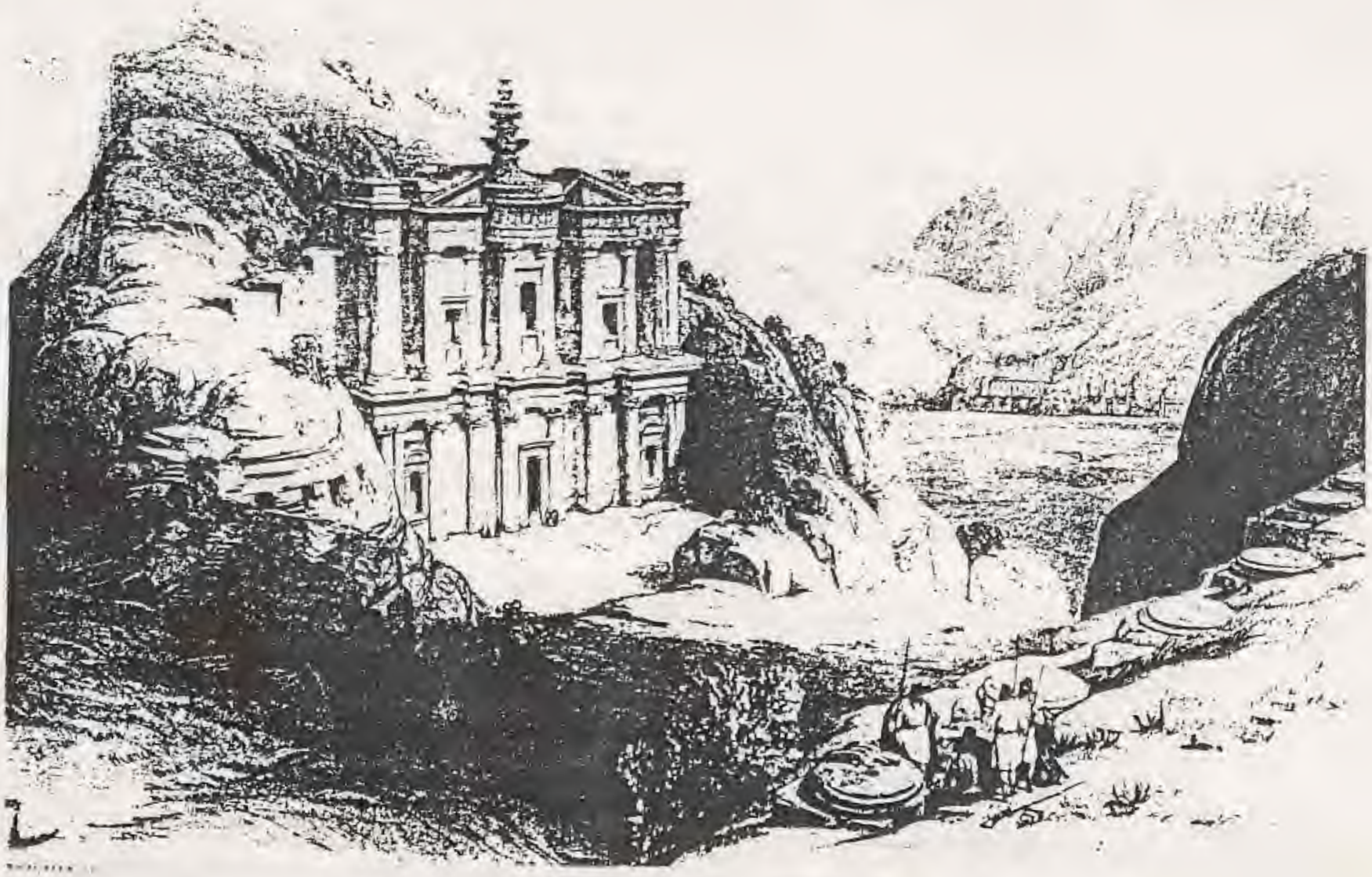

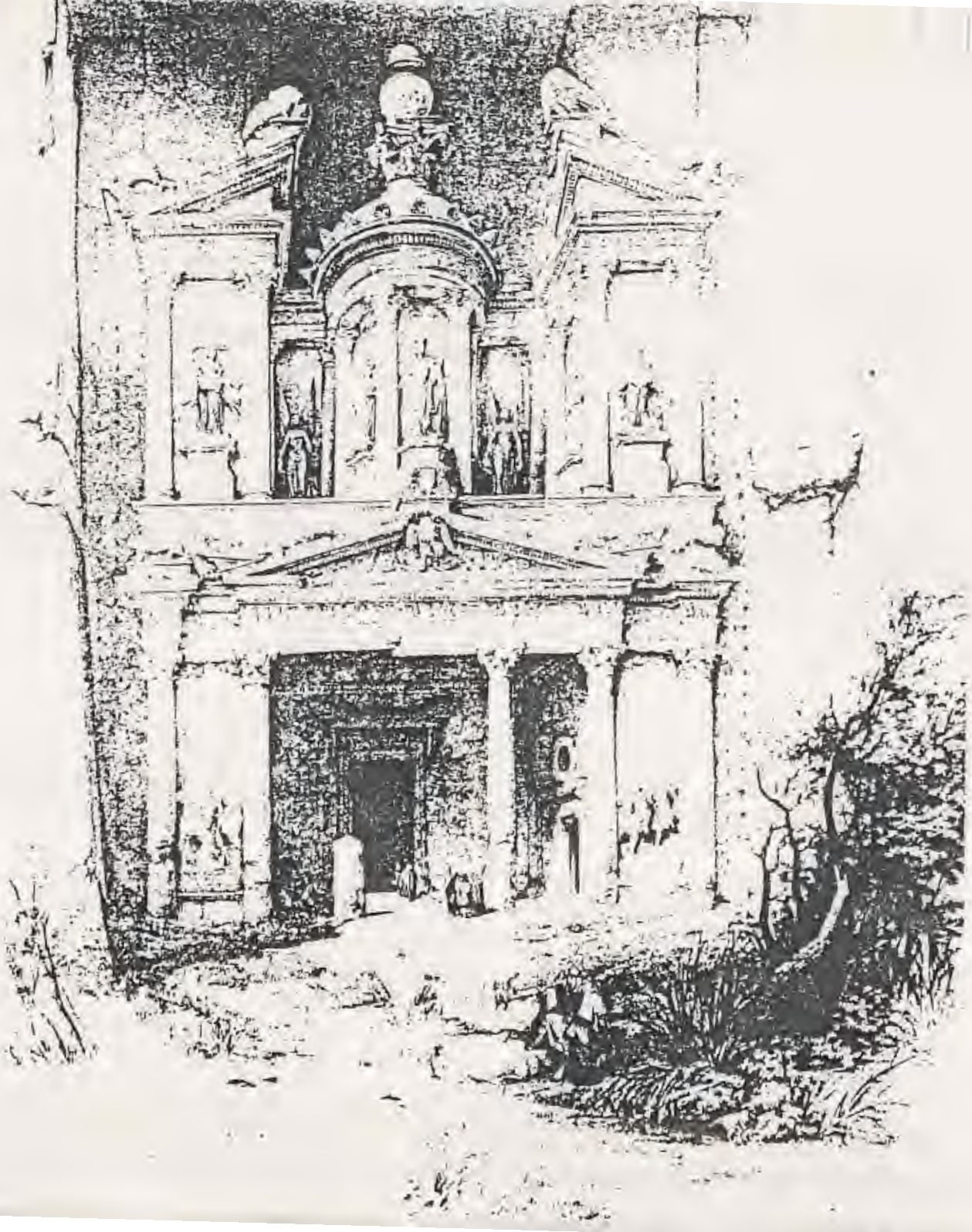

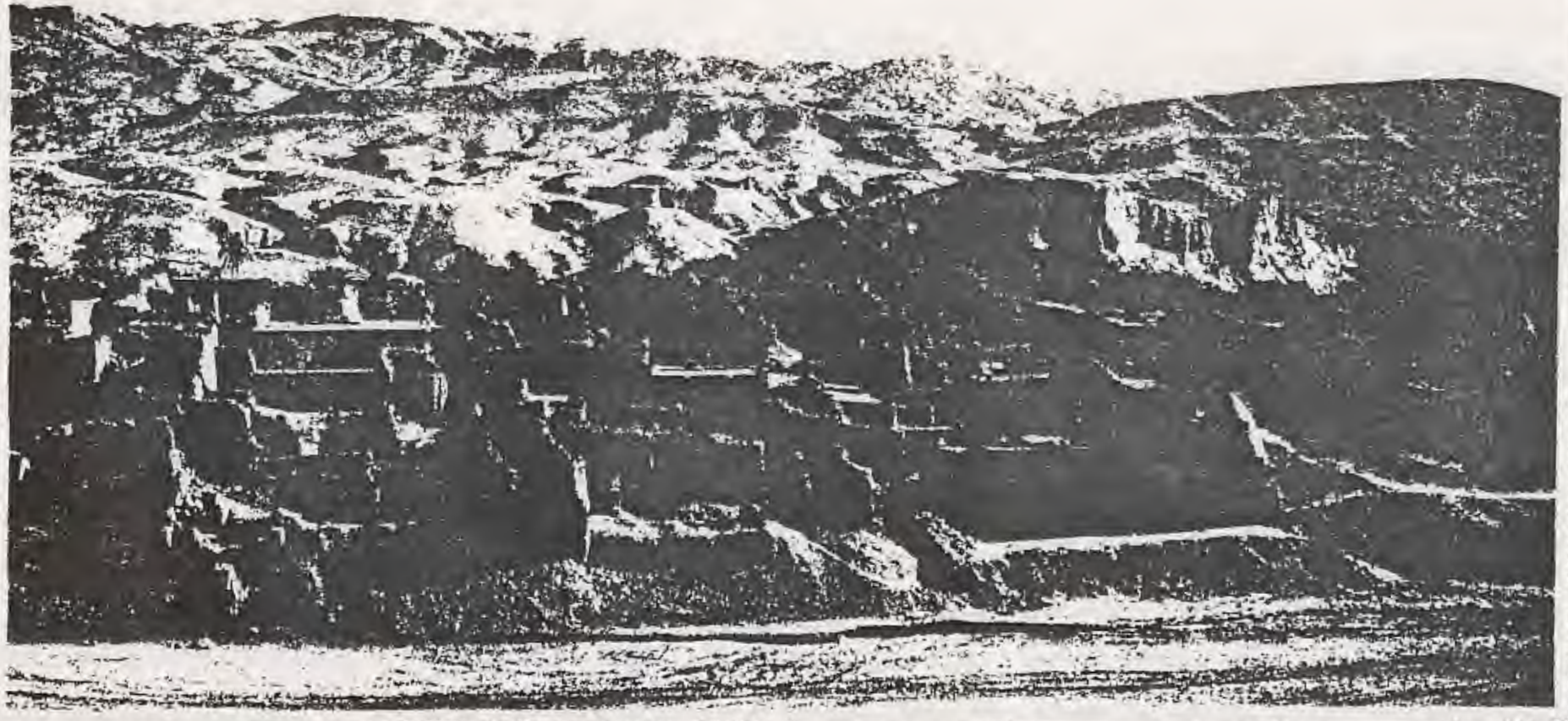

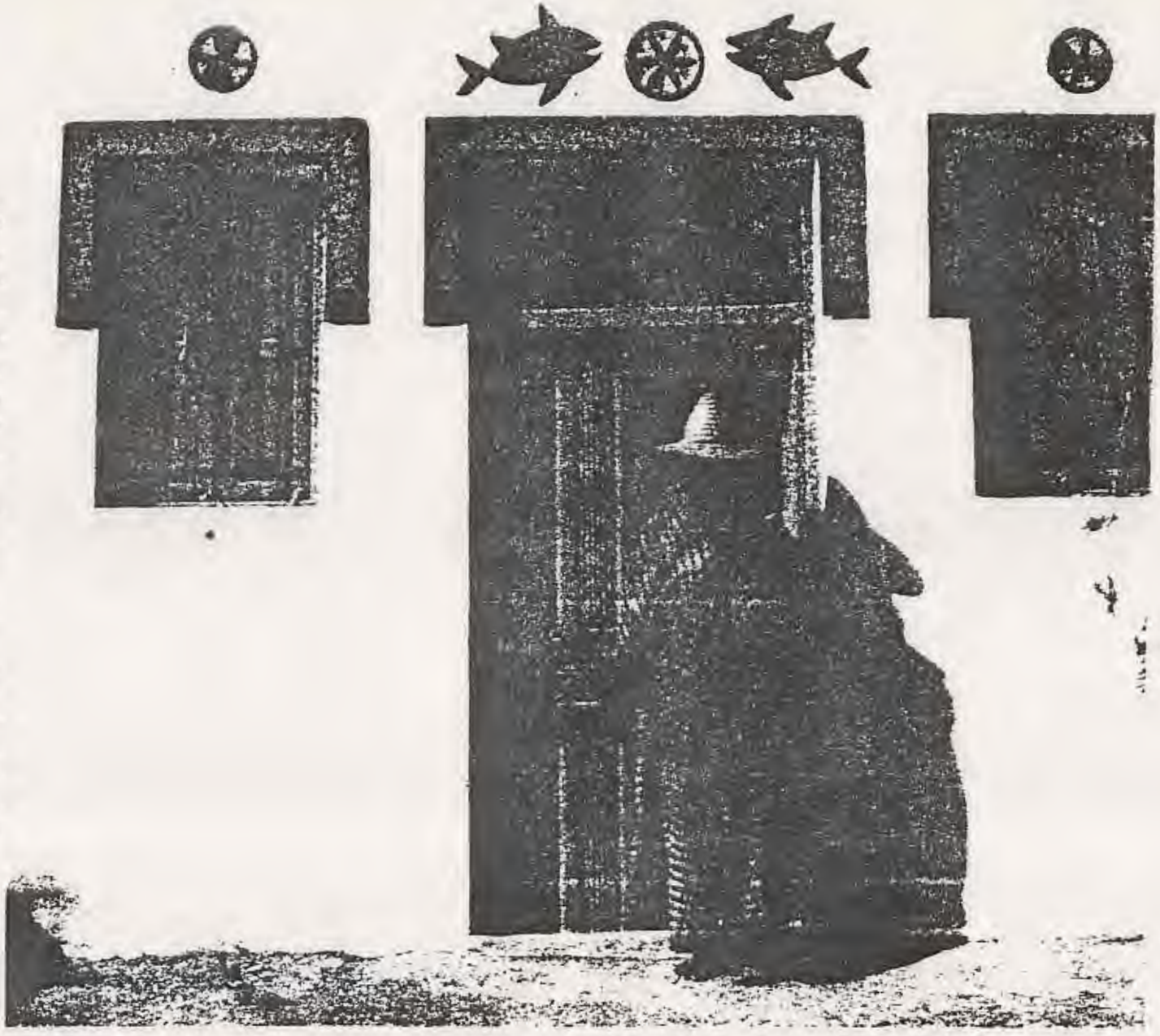

ربما هذه الشجرة جعلت منه ذا درجات
وبحر مختلف عن بعض .
ولا أدل على ذلك من حربه التي
وهبته لاشيء نوعا من الخيال له
تبدو بعضها في هذه الصورة . حمار
صغير حزين يمتطي شجرتين
يحمل على ظهره بعضا من هدوء
وسكينة وخوف وذل وعجز
حقيقية وذل يالحكماء بينهم لا يجدون
ما يمنعهم الصعود على ظهور
تلك الحمير .
هذالك يقبض على رسائله التي
جاءت على ورق أصفر فرحة
بهذه العودة في ذلك الصباح الخلاب
ربما يقبض عليها بحزن
لأنها تحمل وداعا يحمل لي
رائحة بقايا من الورود . يتأملها
ويتأمل يده التي السماء .
بمزيج الدامعة البياض . واحمر
والخصوص بمساحتها المنتشرة
في كل مكان وكأنه قد سوبها أيدي
مهندس فاقت قدرته قدرة البشر .
غير أن حربه أنيقة حديقة وقبل
نهاية حربه وغير ذلك والواقع أنها
كل ذلك لكن الأكيد أن حربة بقعة
من الأرض اكتمل فيها التوازن
منذ الأزل السنين بين كل الرجال
وعناصر الطبيعة لينولد عن
ذلك سحر خلاب انتشى أمامه كل من
رأى الجزيرة منذ أن زارها
وليس " وصحبه .

أشكال الجنوب

القصور

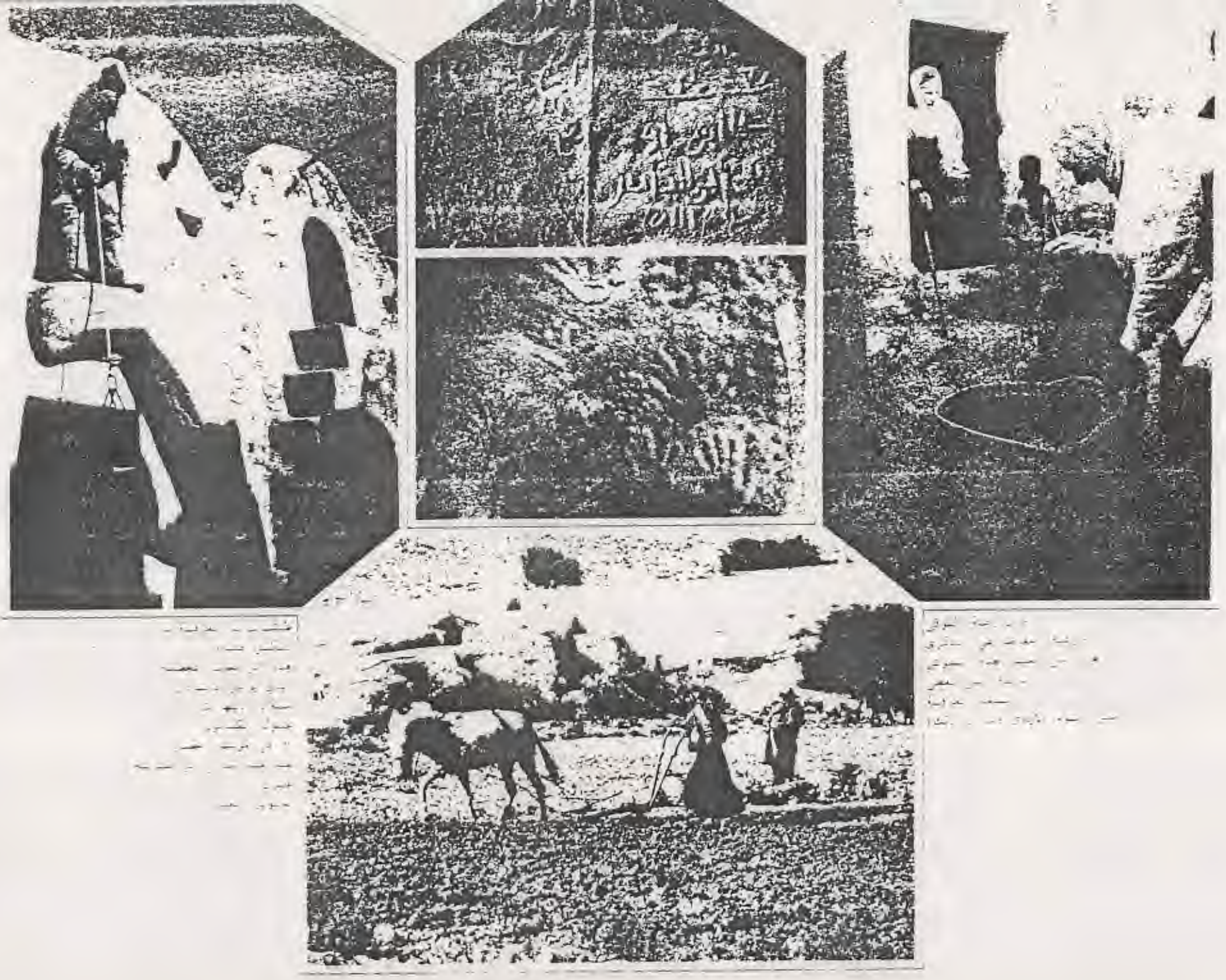

اقتصاد الجنوب

مَطباطة

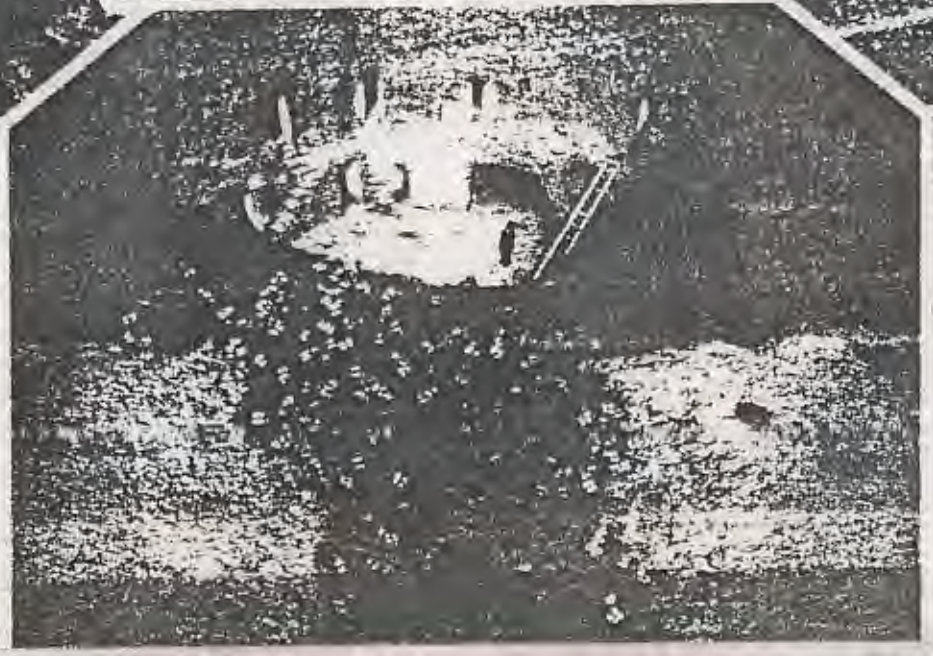

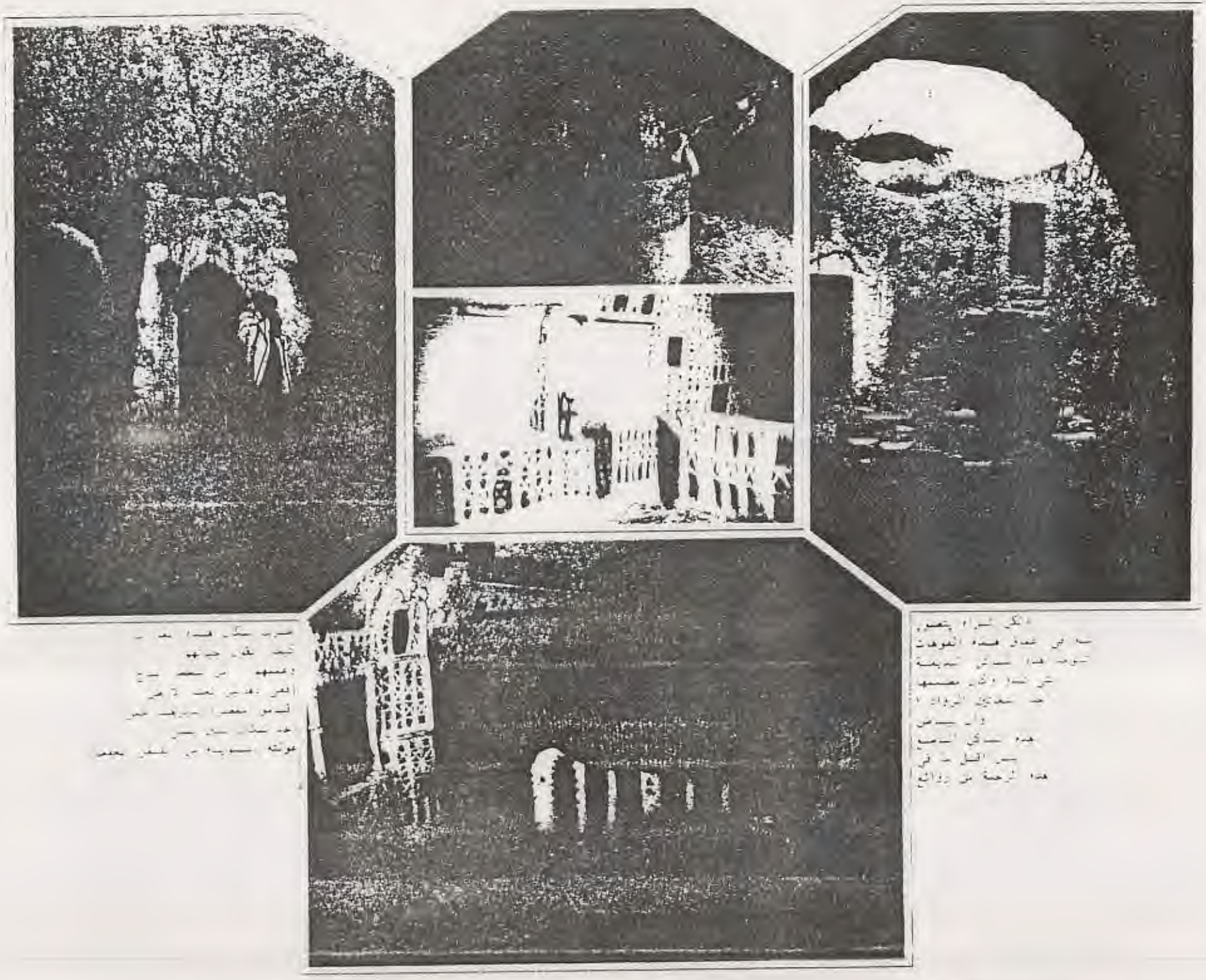

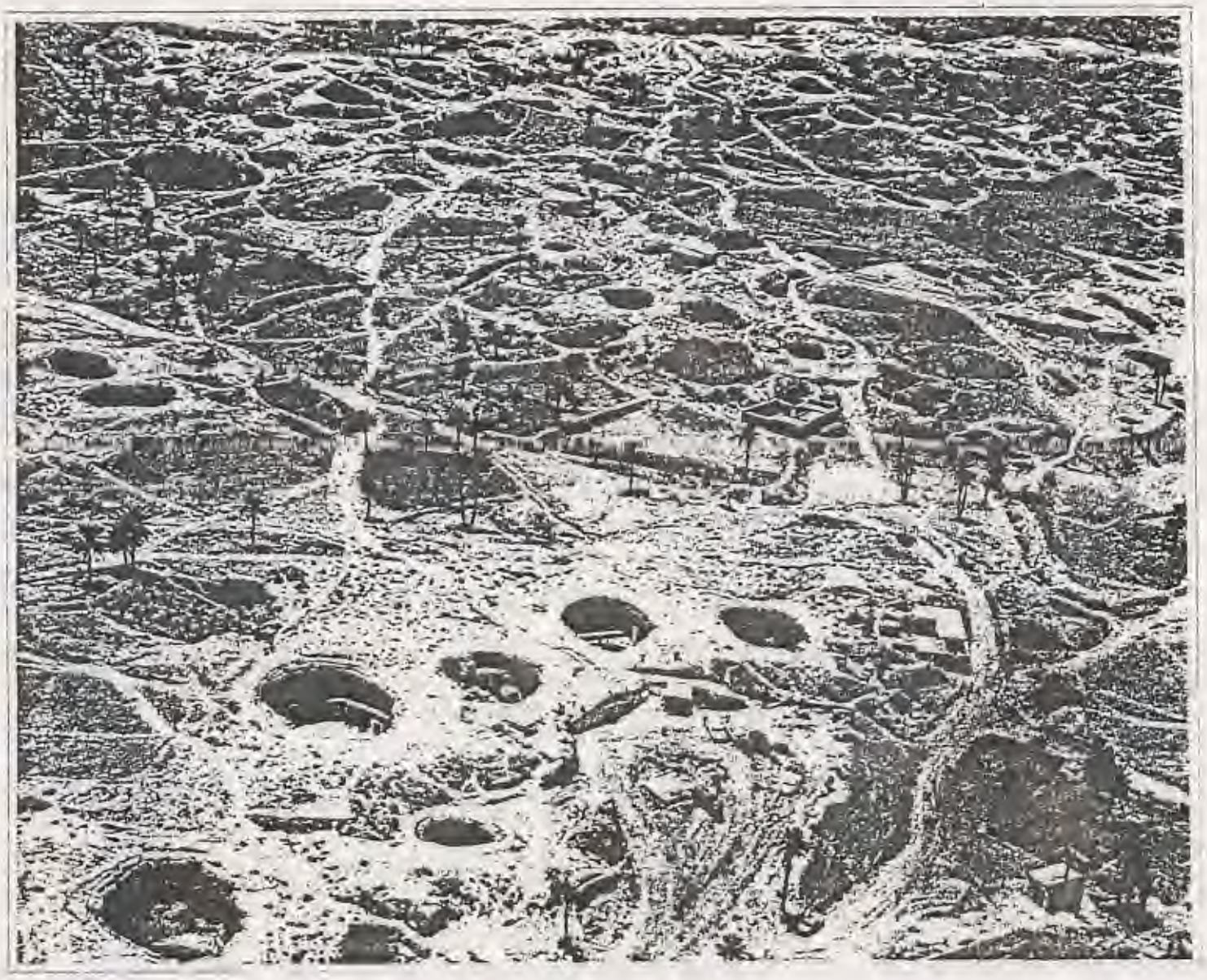

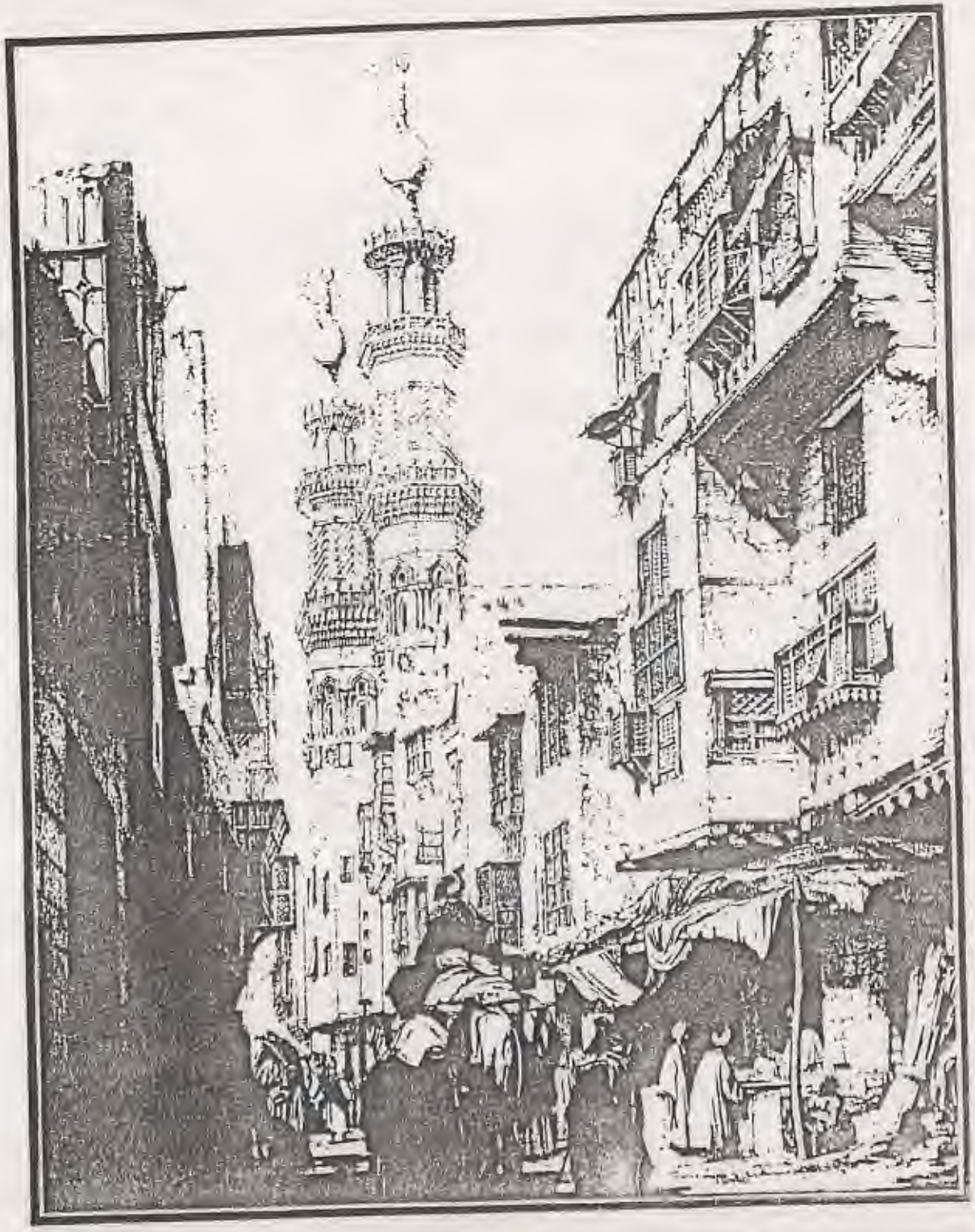

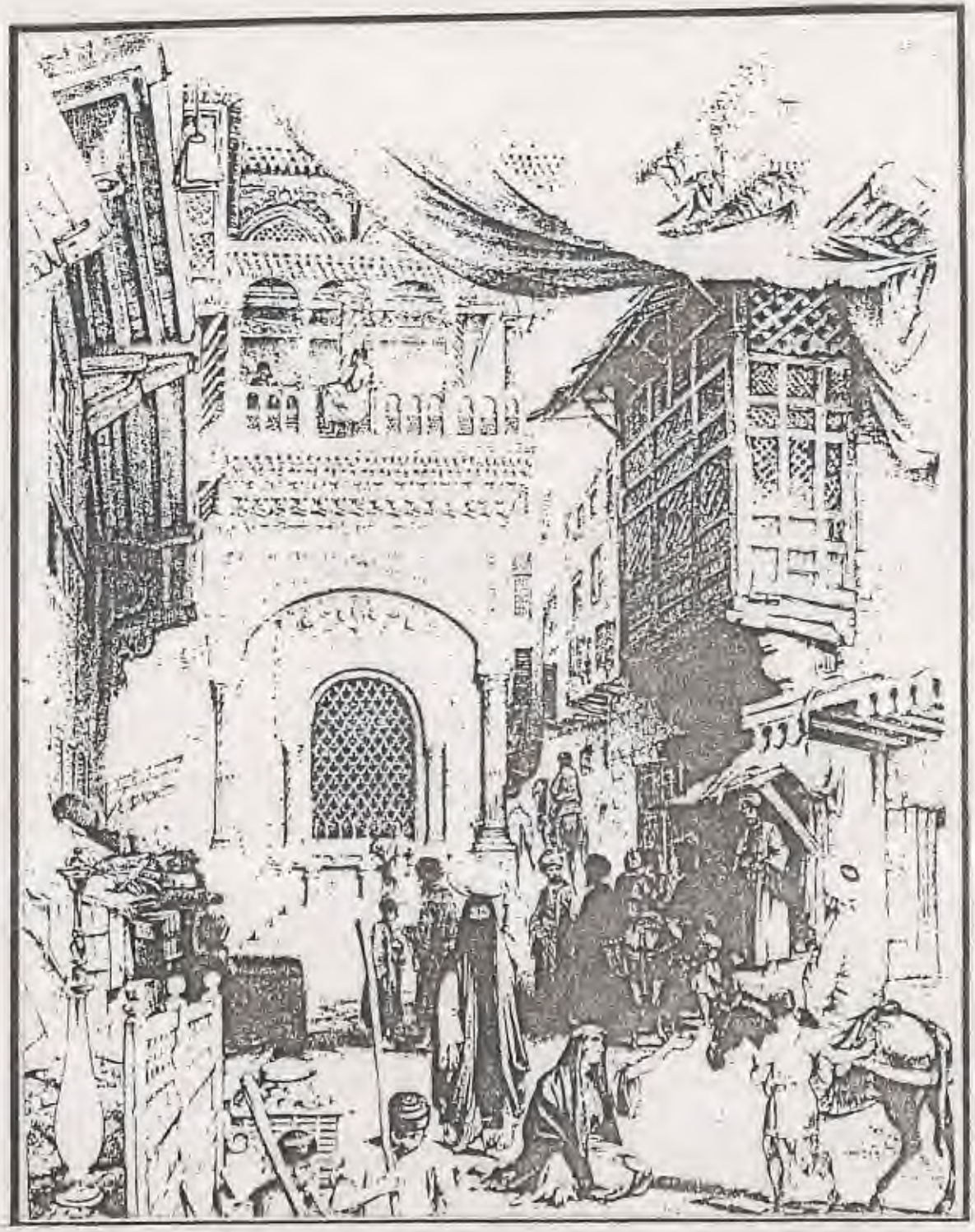

- القرية ومجتمع القرية
- المجتمع البدوي وتوطين البدو

القرية ومجتمع القرية

الشرق الأوسط اقليم عريق في الحضارة الزراعية ، التي يقدر الاثاريون أنها ظهرت فيه منذ عشرة آلاف عام ، وذلك عندما كان الانسان لا يزال يستعمل الآلات الحجرية وكانت فئوسه ومناجله من الحجارة ، وهذا هو العصر الحجري الحديث ، وقد أدى أكتشاف الزراعة الى أستقرار المجتمعات البشرية في محلات دائمة ، هي القوى الزراعية ، مجتمع الفلاحين الذين ركزوا اهتمامهم منذ فجر التاريخ في انتاج الحبوب ، وأهمها القمح والشعير ، وقد أضيف اليها حديثا الذرة الشامية والذرة العويجة حيث يمكن الحصول على ماء الرى صيفا ، كما أنه قد ادخلت زراعة الأرز أيضا حيث يتوفر الماء ، وهذه الحبوب الحديثة العهد بالشرق الأوسط ذات اهمية كبيرة في تغذية سكانه ، لأن محصولها يفوق محصول القمح أو الشعير

ومعظم أقطار الشرق الأوسط تعتمد في حياتها الزراعية على تربية الماشية الى جانب الزراعة ، وهو ما يسمى بالاقتصاد الزراعي المختلط ، ولذلك لابد مع تهيئة الوسائل لتغذية الماشية التي تربيها القرية ، أما الماعز والغنم فيمكن أن ترعى خارج الارض الزراعية ، كما أنها تستطيع أن ترعى بعد ذلك ما يتخلف في الحقول بعد الحصاد ، وفي الشتاء تحتاج للدريس ، والقرية تعتمد في وسائل نقلها على الحمير ، وهذه تحتاج لعلف مكون من الحبوب والدريس كذلك ، وأكثر الحيوانات نفقة في تربيتها هي البقر والثيران ، التي تمد الفلاح باللبن ومستخرجاته وتساعده في أعمال الحقل .

ويزرع الفلاحون في المنحدرات الجبلية أشجار الفاكهة التي تلائم المناخ ، وأهمها التين والكروم والمشمش ، وأشجار الغسطل واللوز والجوز وثمار هذه الفاكهة جميعا تجفف وتحفظ ، هذا الى جانب أشجار الزيتون الذي يكون زيته عنصرا هاما في الغذاء ، ولا سيما في اقليم تقل فيه المواد الحيوانية والبروتينية . وقد أدخل الى هذا الاقليم في العصر العربي زراعة الموالح ، وهي تكون جزءا هاما من المحاصيل النقدية في فلسطين وسوريا .

مورد الماء هو الذي يحدد موقع القرية ، فلابد من كفاية موارد الماء لزراعة الحبوب والبقول الشتوية ، وهي في العادة القمح والشعير ، وقلما تجد الشوفان في المناطق الجبلية ، ولابد من وجود مورد ماء كاف مستمر للشرب ، وادارة الرحى ان امكن ، ولابد ان يكون ماء المطر كافيا لرى قطعة ارض تنتج الخضروات وبعض المحاصيل الغذائية الثانوية الاخرى . . هذا هو الحد الادنى اللازم لمجتمع القرية ، أما اذا كانت القرية أغنى وأفضل فانها تشجع الفلاحين على زراعة بعض محاصيل نقدية مثل الزعفران والطباق .

ومورد الماء أيضا هو الذي يحدد مساحة القرية وعدد سكانها ، فحيث تكثر العيون والينابيع الصغيرة تكثر القرى ، ولكن كلا منها لا تحتوي الا على عدد سكان قليل ، بينما تضم القرية اذا كانت قائمة على عين ماء متدفقة كبيرة التصرف واذا كانت هذه العين نادرة في اقليمها .

ففرى فلسطين التي تقع على السفوح الغربية لهضبتها عديدة متجاورة صغيرة المساحة قليلة في عدد السكان ، بينما قرى فلسطين الجنوبية قليلة متناثرة كبيرة في عدد السكان ، لانها الملجأ الوحيد في اقليم جاف ، بل تحول بعضها الى بلدان صغيرة مثل الخليل وبير السبع . أما حيث تقوم القرى على الانهار والعباه الجارية طول العام ، فانها تتلاصق وتتزاحم ، مثل قرى ريف مصر على نهر النيل وفروع الدلتا . وقرى نهر العاصي ونهر الليطاني .

والقرية في الشرق الاوسط مجتمع قديم عتيق ، يتبع أساليب قديمة في الانتاج ولا يزال قائما على أسس اجتماعية تقليدية ، فلا يزال المحراث الذي تجره الثيران موجودا ، ولا يزال اساليب الرى البدائية القديمة موجودة ، ولا تظن ان أساليب الزراعة الميكانيكية ستدخل أقطار هذا الاقليم مادام زمام الارض الزراعية صغيرا ، وما دامت ملكياتها متفتتة ، هذا الى أن الزراعة في هذا الاقليم من النوع الجاف الذي يعتمد على الرى ورفع

الماء وتوزيعه من العيون والآبار ، والحقول في هذا الاقليم ليست متسعة متصلة الا في السهول الفيضية حول الانهار الكبرى ، في وادي النيل الادنى والعراق الادنى ، اما فيما عدا ذلك فتقع متناثرة حول الينابيع وعيون الماء ، ومثل هذه البقع المتناثرة لا يصلح معها استعمال الالات الزراعية الميكانيكية .

مجتمع القرية في الشرق الاوسط مجتمع بسيط ، يقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي بقدر الامكان ، ينتج ما يحتاج اليه من قمح وحبوب ومواد غذائية حيوانية بل وينتج ماتحتاج اليه من سلع مصنوعة في القرية ذاتها ، وفي كثير من اقطاره يكون المجتمع وحدة سياسية وادارية الى جانب كونه وحدة اقتصادية اجتماعية .

والارض في الشرق العربي تنقسم الى ثلاثة اقسام رئيسية :

١ - الارض المملوكة للافراد

٢ - الارض المشاع

٣ - الارض الاميرية أو الاملاك الاميرية

وتاريخ الملكية في بعض اراضي الشرق العربي يرجع الى ماقبل الفتح العربي نفسه ، وبعضها يرجع الى الهبات والاقطاعات التي كان يهبها الامراء والحكام لعواليهم وأنصارهم ، وقد توسع الاتراك في منح هذه الاقطاعات التي تعرف بالتشالك في العراق والجانب السوري ، أو أرض الوسية والأبعديات التي اقتطعها محمد علي لرجال دولته في مصر ، وهذا أصل النظام الاقطاعي السائد في أقصار الشرق العربي والذي تخلصت منه مصر أخيرا باصدار قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ ، كما تخلصت منه سوريا والعراق في السنوات الاخيرة .

ويمتلك الاقطاعيون في الشرق الاوسط معظم الاراضي الزراعية ، بل ان قرى بأكملها تقع داخل اقطاع واحد أو تشلك واحد ، بينما الفلاحون لا يمتلكون الا مساحات ضئيلة من الارض الزراعية ، يعمل قانون الوراثة في الشريعة الاسلامية على تفتيتها حيلا بعد جيل ، وهذا من أسباب ضعف الانتاج الزراعي . كما انه السبب المباشر فيما يخيم على الشرق من فقر مدقع وبؤس شديد .

اما الارض المشاع فهي التي تملكها القرية كلها على المشاع ، لكل اسرة فيها الحق في جزء منها تقوم بزراعتها ، دون أن يكون لها الحق في التصرف فيها بالبيع أو الرهن أو الهبات ، ويقوم رئيس القرية " ويسمى المختار في الجانب السوري) كل عام بالاشتراك مع مشايخ القرية ، بتقسيم الارض المشاع على أسر الفلاحين كل حسب مقدرتها ، ولكل اسرة جزء من جميع درجات الارض المشاع بعضها احسن خصبا من البعض الاخر وبعضها يقع في بطن الوادي ، وبعضها في السفح ، وبعضها في الجرود ، وبعضها لا يصلح لزراعة القمح أو المحاصيل النقدية ، وبعضها لا تصلح الا للرعي أو الاحتطاب ، فكان من العدل أن تمنح كل أسرة جزءا من الارض المشاع ، وفي كل نوع من أنواع التربة هذه .

واذا كانت الارض المشاع قد حفظت جزءا كبيرا من الارض من التفتيت ، نتيجة للتوريث حيلا بعد جيل ، فانها تشتت مجهود الفلاح في الرحلة المستمرة من قطعة ارضه المملوكة الى قطع ارضه الممنوحة له في المشاع . وعلى الرغم من هذا فهذا نظام اجتماعي اشتراكي سليم لا يحتاج الا لجزء يسير من التعديل لكي لا يتعارض مع مبادئ الاقتصاد السليمة ، وذلك بأن يضاف اليه نظام التعاون في العمل والانتاج وتوزيع المحصول ، وقد هاجم كثير من الأوروبيين هذا النظام بينما استحسنه البعض الاخر . وفي رأينا انه يحقق العدالة الاجتماعية في جزء من املاك الغرمة في العالم العربي على الاقل .

اما الارض الاميرية فترجع نظريا الى فكرة ان الارض ملك للامير ، والامير هو الذي يوزعها ولذلك فان الارض تؤول للامير (أو الدولة اذا استعملنا الاصطلاح الحديث) في عدة حالات ، منها وفاة المالك وانقطاع ذريته ، فالدولة هي التي ترثها حينئذ اذا تركت دون زراعة ثلاثة أعوام متوالية . والارض الاميرية تؤجرها الدولة للافراد ، ولا يحق لهؤلاء حينئذ ان يتصرفوا فيها بالهبة ، ولكن يحق لورثتهم أن يحلوا محل مورثهم في استئجار الارض من الدولة ، كما لا يحق لمستأجر هذه الارض ان يتصرف فيها بالوقف .

المجتمع البدوى وتوطين البدو

لا يعتبر المجتمع الزراعى فى الريف العربى هو الذى يشكل هذا الريف وحده . بل يشترك معه أيضا المجتمع البدوى الذى أرتبط بتاريخ الحضارة العربية ارتباطا وثيقا ، ونظرا لحرمان المجتمع البدوى من الخدمات الاساسية فانه يصبح اكثر قطاعات الشعب العربى احتياجا الى التنمية والبناء ، حيث أن حياة التنقل التى تتميز بها حياة البدو تحول دون ايصال الخدمات التى يقدمها المجتمع للبدوى فى المجتمع القومى ، ومن اجل هذا فانه لابد من ادماج المجتمع البدوى فى المجتمع القومى ليسهم فى انشطته العامه ويصبح جزءا فعالا فى الكيان القومى ثروة وسترا ، ومن أجل ذلك كانت البداوة فى المجتمع العربى من المشاكل ذات الاهمية التى يستلزم حلها خلق اطار اجتماعى جديد ، يتم من خلال عمليات توطين وتنمية للمجتمع البدوى .

المقصود بالبداوة

لقد بدأ الانسان حياته بدويا فى عصور ماقبل التاريخ ، حيث كانت هذه الحياة تعتمد على التنقل ، ولاتزال تلك الظاهرة هى السمة الأساسية للبداوة والبداوة ليست التنقل المطلق غير المحدود أو غير المقصود ، ولكنها تنقل يستهدف التحرك الى مواضع مؤقتة يتوقف مدى الاستمرار فيها على كمية الموارد المعيشية المتاحة فى تلك المواضع وعلى مدى توفر الوسائل الفنية المستخدمة فى استغلالها ومدى توفر عنصر الامن الاجتماعى بها .

وجدير بالذكر أن هناك فارقا واضحا بين البداوة والهجرة ، وذلك لان الهجرة تبدأ من نقطة انطلاق وبداية ثابتة ، سواء أكانت الهجرة مؤقتة أو دائمة . واما نقطة البداية والانطلاق فى البداوة فانها دائرية ، بمعنى أنه يصعب التفرقة بين المستقر والمهجر فى حالة البداوة . ولعل الزراعة المتنقلة والصيد والرعى تتطور بطبيعتها على البداوة ، لانها تقوم على التحرك والتنقل خاضعة فى ذلك للبيئة ، لانها هى التى تسيرها حيث تريد لا حيث يريد الانسان . والبداوة المعاصرة استمرت فى صورة الرعى اكثر منها فى الصور الاخرى ، كما ارتبطت البداوة الرعوية فى الاذهان بالصحراء وخاصة فى المنطقة العربية .

واذا كانت البداوة ليست وقفا على الصحراء ، فانها كذلك ليست وقفا على العرب ، ذلك أن تصور البداوة يرتبط فى الاذهان بالعرب وبالجمل ، ومع ذلك فان البداوة اليوم فى العالم بين غير العرب هى أضعاف أضعافها بين العرب ، واذا كان الجمل هو عنوان البداوة فى منطقتنا فان البقر مثلا عنوان البداوة فى افريقيا ، على انه حتى فى المنطقة العربية - خاصة فى أفريقيا العربية - توجد جماعات بادية لاتنتسب الى العروبة انتسابا دمويا ، وان كانت تنتسب اليها حضاريا ، فهم مسلمون مثل قبائل البربر فى الصحراء الكبرى ومثل البجا فى شرق السودان .

هذا ، وقد ظلت البداوة تمارس نفوذا خلقيا منفصلا على الحياة العربية ، ومازال كثير من النظم الاجتماعية وانماط السلوك والقيم البدوية تتعايش حتى فى العواصم والمدن العربية المعاصرة ، جنبا الى جنب مع التطورات والقيم الغربية ، وتكاد تتفرد بشخصيتها فى المجتمعات العربية الغربية .

ذلك أن البداوة العربية اتصلت بحضارة العرب الكبرى ، وارتبطت بمنبت الرسالة الاسلامية ، فأصبحت مستودع الفضائل ومستقر المثل ومناط الاحلام فهى صفحتهم الخلفية والروحية ، وهى مجدهم السياسى . ولعلنا نلمح ذلك الاعتزاز بهذا التراث الذى انبعث من البداوة العربية ومن قيمها وخصائصها فى آثارنا الادبية والفكرية ، وفى اتجاهاتنا المعاصرة . فلم يفقد هذا التراث العربى توهجه ولا اصالته بما مر عليه من زمن ، بل ظل مصدرا للقوة المتجددة ، يلهم بها الجيل العربى بعد الجيل العربى .

واذا كان هناك شئ مشترك فى البداوة العربية ، فذلك أنها تقوم حتى اليوم بدور على جانب من الاهمية ، وهذا الدور هو فى حقيقة الامر امتداد لوجه من وجوه الحضارة البدوية ، ذلك هو النظام القرابى ، ومن خلال هذا النظام القرابى احتفظ العربى بوحدته الحضارية ، فالبدوى فى الشام وفى الاردن وفى

السعودية وفي العراق وفي مصر وفي فلسطين وفي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان واليمن ، وفي كل بلد عربي ، يرتبط بقبيلته التي تتماكس في هذه الوحدات السياسية ويستشعر رابطة حقيقية مع افرادها حيثما كانوا ، ومثل هذه الحقيقة وان كانت تسند بعض المفاهيم السياسية المعاصرة في الوحدة العربية ، الا انها قد تثير مشكلة قومية في نطاق الواقع السياسي ، ذلك يحتم الولاء القومي ويجعل الاولوية للوحدة السياسية القومية التي ينبغي ان تسود العلاقات الاجتماعية في نطاقها ومن اجلها .

اما من الناحية الحضارية ، فهذا الموقف مرتبط بتصور البدوي للابعاد المكانية والزمنية ،فسولاء البدوي لا ينصرف الى المكان ، وانما يتجه الى الزمان ومن هنا جاء تمسكه بالعادات والتقاليد والانساب ، وهذه الصفة لا تقتصر على البداوة بين العرب بل هي ظاهرة قائمة في كل مجتمعات البادية . وهي ذات صلة بعبادة الاسلاف في الديانات القديمة .

ان قيام الدولة الحديثة ذات الوظائف والمسئوليات الاقتصادية والاجتماعية في القوميات التي تضم مجتمعات بدوية ، كان يحمل في طياته احتمالات التغيير الشامل لتلك المجتمعات ، فالوجود القانوني للدولة ينشئ التزامات متبادلة بين الدول والافراد هي مجموعة الحقوق والواجبات ، كذلك فان وظائفها الاقتصادية والاجتماعية تفرض عليها استثمار الموارد الطبيعية القومية ، وتطوير المرافق العامة كالمواصلات المادية والفكرية وانشاء الخدمات الاساسية وتسييرها وايصالها المواطنين في ميادين التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية . . الخ .

ومن هنا فان المجتمع البدوي وجد نفسه محاطا - كغيره من المواطنين - بسلطان الدولة من كل جانب ، فهي تتقاضى منه الضرائب وقد كان هو يجمعها من الاخرين وتلزمه بالخدمة للعسكرية وتفرض عليه قيودا في تنقله ، وتفرض عليه اجراءات صحية ،وتجبره على نظام اداري اسسه وتطوراته غير واضحة له ، وتدعوه الى الاشتراك في نظام الدولة منتخبا ومرشحا في الهيئات الدستورية ، ثم هي تقدم له التعليم وتعرض عليه من خلال ذلك معلومات وأفكارا وتصورات جديدة ، وتقدم له ولحيواناته الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية ، وتمد له يد المساعدة فتقدم له الاعانات المالية ، وتسرع الى نجدته في أوقات الشدة والقحط وتوفر له ولحيوانه الماء ،وتهيئ له المراعي وتيسر له تسويق منتجاته ، وتمهد له طريق المواصلات وتفتح له أبواب العمل الذي يناسبه . وهو في تلقيه لكل هذه الى جانب ان التقاليد الموروثة عنده تمنعه من التزاوج من خارج القبيلة ، وهو يشعر بأن استقراره في بقعة بعينها يتيح له التزاوج وايجاد علاقة بينه وبين المجتمع، فينفر من هذا الاستقرار ويخاف من النتائج المترتبة عليه . يضاف الى ذلك ان تغشى الانماط الجديدة من الحياة . وتناولها وممارستها ، تنشأ له حاجات - جديدة تقصر امكانياته عن الوفاء بها وتنشأ له تصورات جديدة وقيم اخرى عن المكانة الاجتماعية ، وحاجات متزايدة بعد أن كانت حاجاته محدودة ووسائله التي يملكها تكفيه ، وبعد أن كان يعيش في عالم مستقل بنفسه يشكل نموذجا قائما بذاته .

ان التغيير الذي حمله المجتمع السياسي القومي الى المجتمع البدوي ، تناول كل جوانب حياته ، واتى عليها من أساسها ، لم تعد الثروة البدوية تحتفظ بمفهومها التقليدي من حيث ان الحيوان قيمة اجتماعية ، بل اصبحت قيمتها أولا واخيرا قيمة اقتصادية ، ثم انها لم تعد ملكا خاصا للبدوي وعزة وغنى لصيقة بل أصبحت جزءا من الثروة القومية ، ولم تصبح الارض التي يستثمرها بطريقة غير اقتصادية حقا مطلقا له يتصرف فيها كما يشاء ، بل انها ثروة قومية من حق الدولة وواجبها ان تساعده على استغلالها بأفضل الطرق بما يعود على الثروة القومية بأحسن النتائج واكثرها موردا . ولم يعد رعي الحيوان وتربيته هو المورد الاقتصادي الحرزي ، بل أن الاعمال الاخرى في المصانع والمؤسسات الحكومية والمنشآت المدنية أصبحت أفضل ، ولم يعد الرجل الشجاع هو النموذج الاخلاقي ،بل لعله أصبح للرجل المتعلم .

ولا شك ان النظام التقليدي المتوارث لحياة البدوي في الصحراء ، واعتزازه بالحرية المطلقة ، جعله يتنقل في ارجائها حيثما شاء بلا قيود وحدود بحثا عن الماء والكلأ . حيث يجد في ذلك سعادة لا تقدر ،فالبدوي بطبعه يكره التقليدي للاعمال البدوية والحياة المدنية التي تقيده بقيود تتنافى مع عاداته

وتقاليده ، هذا الامية وانتشار الجهل وانعدام نواحي النشاط المختلفة ضربت حوله ستارا من العزلة ، واضعفت ثقته في المجتمع القومي الذي ينتمي اليه ، وقد لعب الاستعمار دورا خطيرا في فرض هذه العزلة واضعاف الثقة بينه وبين المجتمع .

مجتمع البدو

يعيش البدو على أبواب الهلال الخصيب ويكونون جزءا هاما من سكان العراق وسكان سوريا ، كما انهم يكونون جزءا هاما من سكان ايران ، اذ تتراوح نسبة البدو الى الحضر في هذه الاقطار مابين ١٠ ، ١٥ ٪ من السكان . ولقد كان للبدو في مصر شأن اكبر من شانهم في الوقت الحضار حتى القرن التاسع عشر ومنذ ذلك الحين اتجهت سياسة الحكومة المصرية نحو تثبيت البدو في مواطنهم ، وكان لمحمد علي جهود مرفقة في هذا السبيل . اما في شمال افريقيا فللبدو مركزهم انهام في حياة البلاد الاجتماعية والساسية ، يفوق ان لم يساو مركزهم في العراق وايران .

وتختلف العلاقة بين البدو والحضر من مكان الى آخر حسب قيمتهم العددية وحسب تفاوت قوة الحكومة المركزية وسيطرتهم على أزمة الامور . فحيث لا يستطيع ان يصل سلطان الحكومة يقوم البدو بمهمة " حراسة القرية " . ومعنى هذا فرض اتاوة على الفلاحين والتجار ، بل والمدن الصغيرة ، نظير قيامهم بهذه الحراسة ضد عدوان قبائل البدو الاخرى وللبدو فوق هذا حق رعي قطعان الابل والضأن في الحقول بعد الانتهاء من الحصاد . هذا الى أنه لاتزال توجد بعض قرى في الشرق الاوسط وشمال افريقيا حديثة عهد بالاستقرار في الارض ، وأهلها يعيشون في نظام اجتماعي شبه بدوي .

وتبدو ظاهرة البداوة من ناحية النظام الاجتماعي في الواحات ، حيث لاتزال العصبية البدوية ظاهرة ، والواحات ابوية في الشرق الاوسط ، أموية في الصحراء الكبرى ، حيث يعيش الناس في اتحادات قبلية تسمى " اغادير " وحيث يرجع الرجل بنسبه الى أمه وجداته وليس الى الاب واجداده . . . وقد اشرنا الى هذا من قبل .

توطين البدو

ان توطين البدو ، والتي تسمى احيانا بعملية تحضير البدو او تثبيتهم أواستقرارهم ، هي عملية تقوم على احداث تغيرات في الظروف الطبيعية المحيطة بحياتهم بحيث تنقلهم من حياة التنقل وعدم الاستقرار الى حياة مستقرة في مكان ثابت ومتمركزة فيه ، بحيث يسهل تنمية الموارد البشرية والاقتصادية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية وايجاد التفاعل المنشود والمقصود بين البدو وبقية طوائف المجتمع الاخرى . وهناك جهود صادقة في انحاء الوطن العربي اتخذت وتتخذ لتوطين البدو ، كما تمت الاستعانة بالجهود الدولية في هذا الاتجاه ايضا ، حيث عاونت منظمات الامم المتحدة في برامج التوطين ، وتقوم خطة التوطين اساسا على استزراع مساحات من الارض وتوزيعها على البدو ، وتوفير المساكن اللازمة والخدمات والمرافق وتقديم العون اللازم لهم لكي يستقروا في مواضع التوطين .

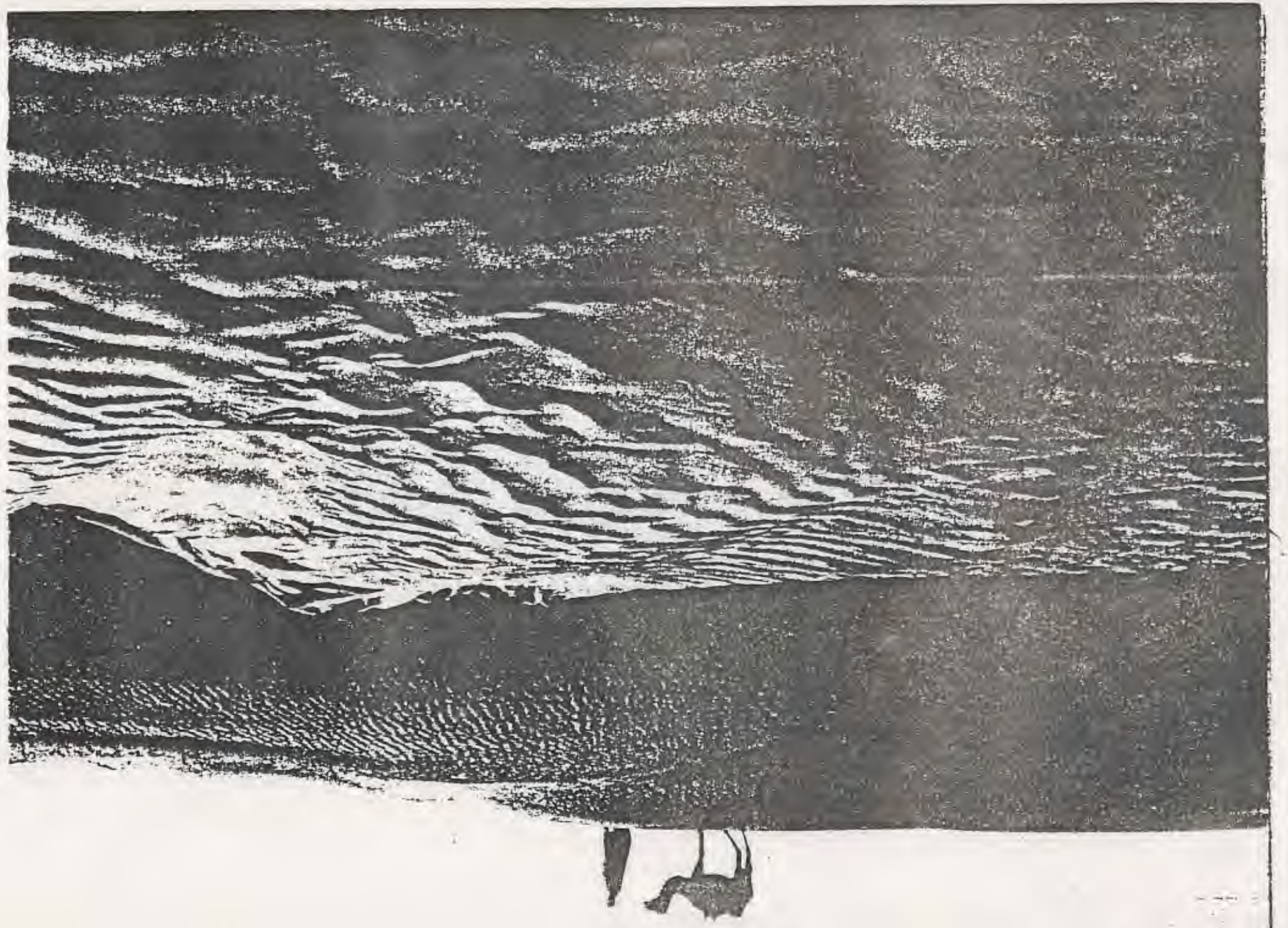

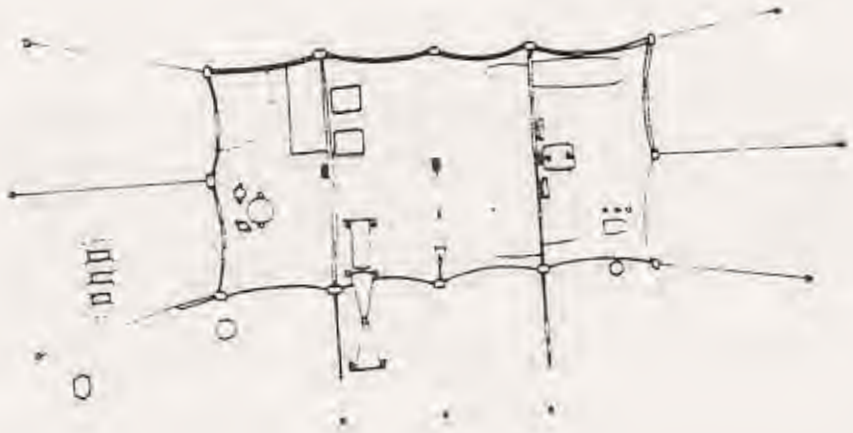

بيت الشعر

هو رمز الحياة في الصحراء ولكنه الآن آخذ في الزوال بصورة لا مفر منها. وتعرض في المصورة محتويات أحد بيوت الشعر وطريقة نصبه والمواد التي يستعملها البدوي في حياته اليومية

The Badu Tent

The 'house of hair' is the symbol of life in the desert, inevitably now fast disappearing. The Museum presents the contents of the tent, its method of erection and the materials used in the Badu's daily life.

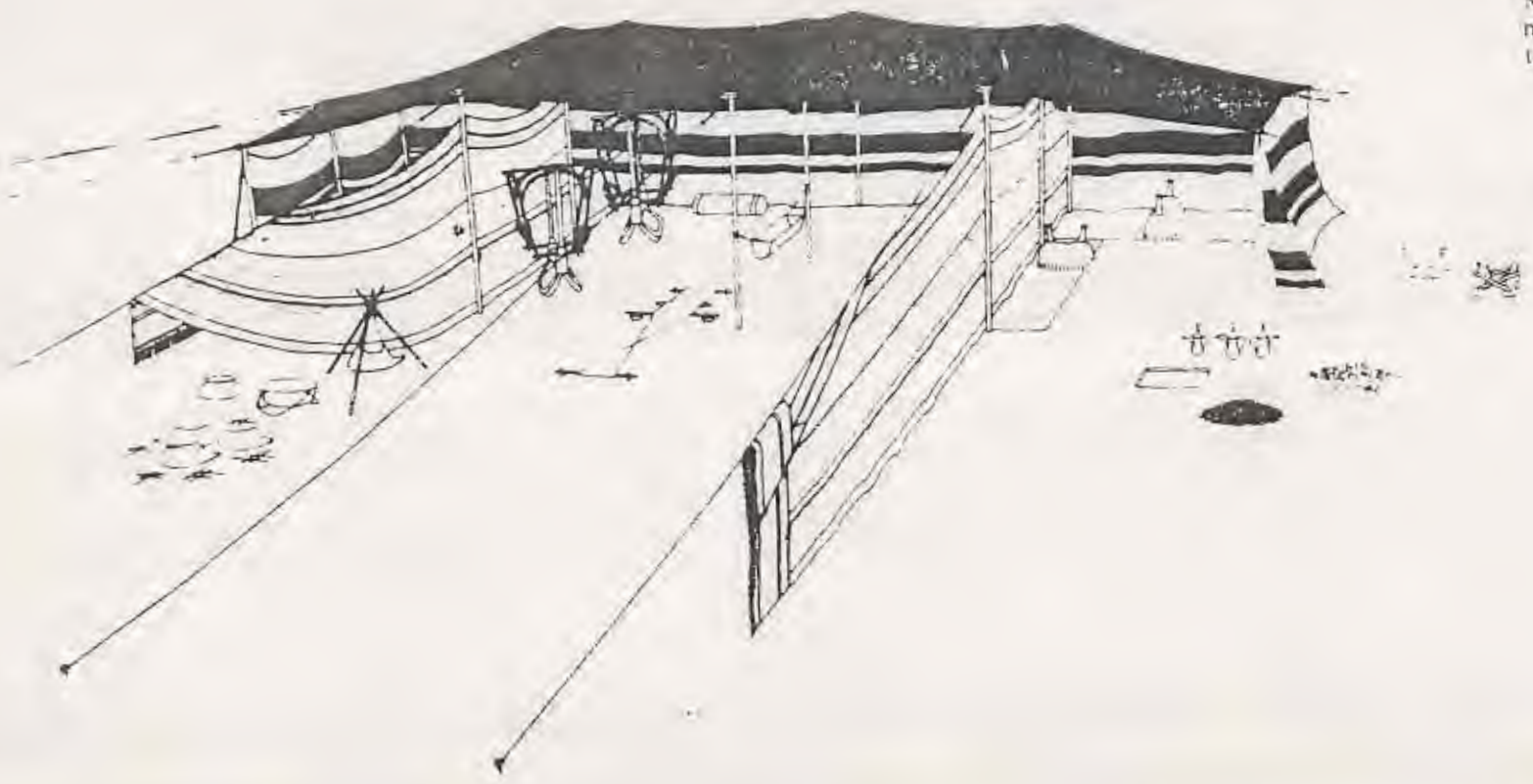

دراسة خاصة لمساكن النوبيين
بقريتى أسطل وأدندان بالنوبة

الجزء الرابع

المكتب العربي للتصميمات والإستشارات الهندسية

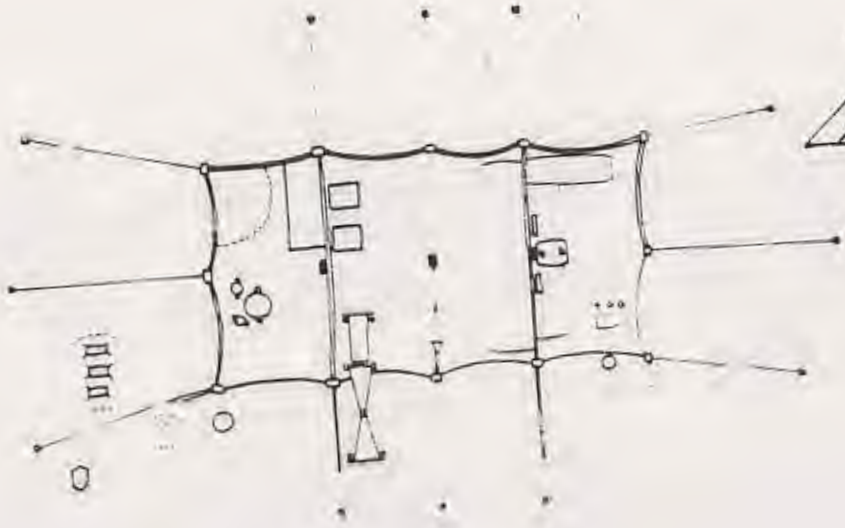

أثر النواحي البيئية في التخطيط والعمارة

إعداد وتقديم

المهندس/ سيف الله اسامى أبو النجا

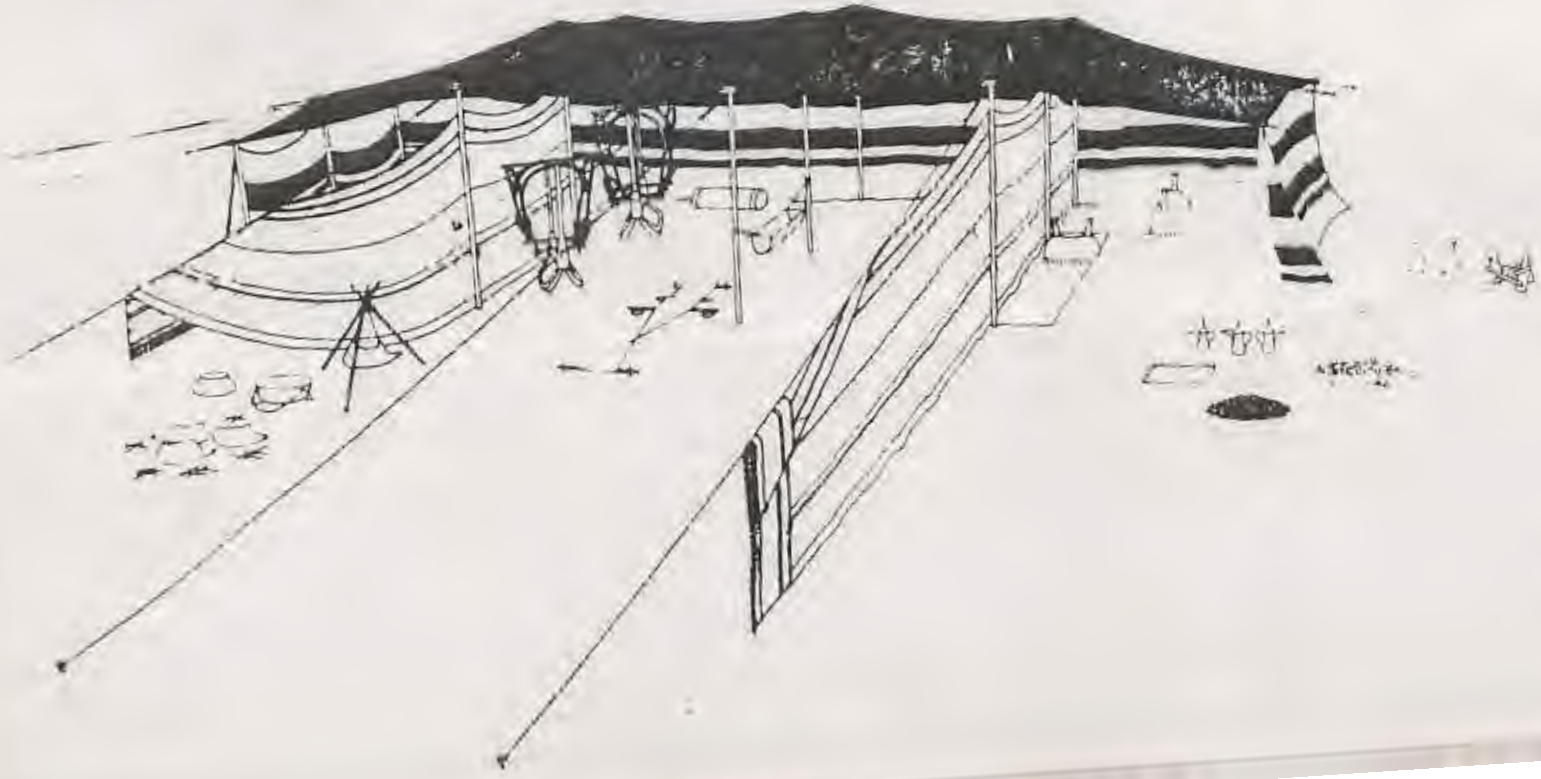

ابريل ١٩٨٠

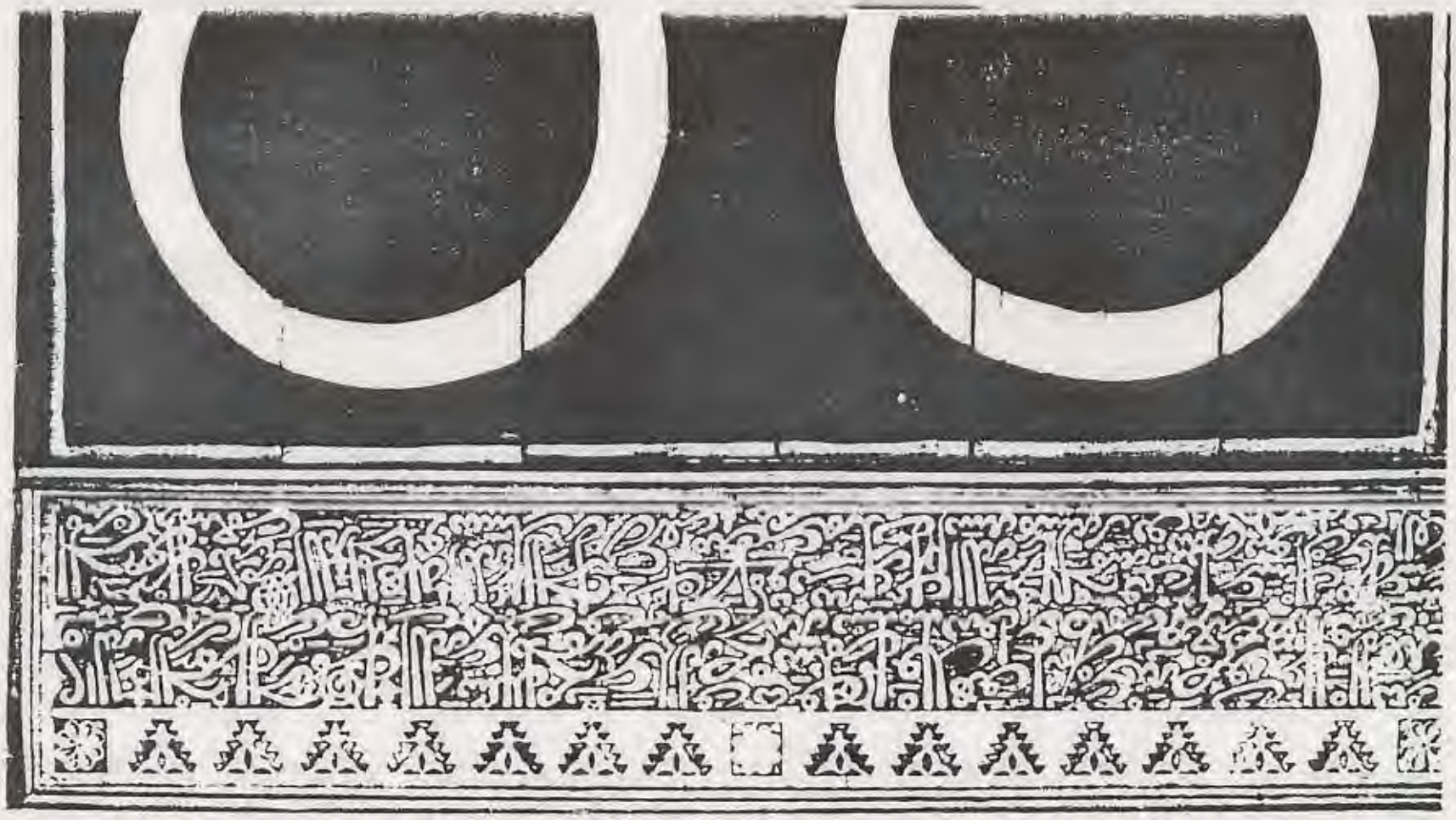

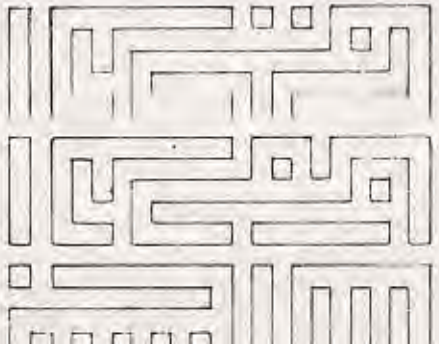

فهرست

الجزء الاول :

أثر النواحى البيئية فى التخطيط و التنمية

الجزء الثانى :

ملحق مصور عن أثر النواحى البيئية فى التشكيل البصرى للتخطيط والعمارة

الجزء الثالث :

القرية ومجتمع القرية ، والمجتمع البدوى وتوطين البدو

الجزء الرابع :

دراسة خاصة لمساكن النوبيين بقريتى اسطل وأدندان بالنوبة

المراجـــــــع

١ ـــــــ (١٩٥٦): الطريقة الانثروبولوجية لدراسة المجتمع . مجلة كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد العاشر

٢ ـ ـــــــ (١٩٥٧): تايلور ، دار المعارف

٣ ـ محى الدين صابر (١٩٦٢) : التغيير الحضارى وتنمية المجتمع ، سرس الليان ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى .

٤ ـ ـــــــ (١٩٦٤) : التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعى فى افريقيا ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الاول ، العدد الثالث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

٥ ـ احمد ابوزيد (١٩٦٥) : البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الاول ، المفهومات ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر .

٦ ـ ـــــــ (١٩٦٧) : البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الثانى الانساق ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر .

٧ ـ ماكيفروشار ازبيح : المجتمع ترجمة احمد على عيسى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة

٨ ـ عبد الباسط محمد حسن (١٩٧٠) : التنمية الاجتماعية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المطبعة العالمية ، القاهرة .

٩ ـ ايفانز بريتشارد (١٩٧٢) : الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة احمد ابو زيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية .

١٠ـ ـــــــ (١٩٧٢) : الظاهرة التكنولوجية ، عالم الفكر ـ التقدم فى العلوم ، المجلد الثالث ، العدد الثانى .

١١ـ علياء شكرى ومحمد على (١٩٧٢) : قراءات معاصرة فى علم الاجتماع ، شركة دار النشر المتحدة .

١٢ـ علية حسن حسين والسيد احمد حامد (١٩٧٢) : القيم والتنمية الاجتماعية ـ دراسة انثروبولوجية لمجتمع النجيلى والواحات الخارجة ، المجلة القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد التاسع ، العدد الثانى ، القاهرة

١٣ـ وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٧٢) التكيف الاجتماعى بقرى ابيس ، جمهورية مصر العربية ، مديرية الشئون الاجتماعية ، محافظة البحيرة .

١٤ـ السيد احمد حامد (١٩٧٣) : النوبة الجديدة : دراسة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية .

١٥ـ ـــــــ (١٩٧٣) : دراسات فى علم الانسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

١٦ـ حسن شحاته سعفان (١٩٧٣) : اسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

١٧ـ ـــــــ (١٩٧٣) : التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة ، مؤتمر علم الاجتماع والتنمية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

١٨ـ علياء شكرى واخرون (١٩٧٤) . دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف بمصر .

١٩ـ علية حسن حسين (١٩٧٤) : التنمية والتغير فى المجتمعات المستحدثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية .

٢٠ـ سهير محمد توفيق السمالوطى (١٩٧٤) : علم اجتماع التنمية ، دراسات فى اجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية .

أثر النواحي البيئية في التخطيط والتنمية

الجزء الاول

الهدف من الدراسة

تتناول هذه الدراسة النواحى الاجتماعية والثقافية للبيئة واثرها فى التنمية ، أو بتعبير آخر العلاقة بين البيئة والتخطيط لهدف أساسى هو التعرف على تأثير البيئة ،سواء اكانت بيئة طبيعية أو اجتماعية أو ثقافية . فى مشروعات التنمية التى تتم فى الجمعيات المحلية ، وبخاصة اثرها فى اعاقة تنفيذ هذه المشروعات ، وان كانت هناك عوامل اخرى تعوق التنمية هى معوقات نفسية تتعلق بما يعرف بالبيئة النفسية (psychological environment) فاننا لا نشير اليها لانها تخرج عن نطاق هذا الباب ، فالبيئة كما اشير الى مفهومها فى المقدمة لاتعنى البيئة الطبيعية فحسب وأنما تعنى ايضا البيئة الاجتماعية (Social environment) والبيئة الثقافية (Cultural environment) والمقصود من كل من البيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية عند مانتناول كلا منهما من حيث تأثيرهما فى التخطيط للتنمية ،فالبيئة تعنى كل مايثير سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيه ،وكثير من علماء النفس يعتبر المصادر الداخلية للاثاره أحد عناصر البيئة ، ولكن علماء الاجتماع عامة يؤكدون على الظروف والاحداث التى توجد خارج جسم الانسان ويهتمون بدراستها سواء اكانت ظروفا طبيعية أو اجتماعية أو ثقافية واذا كنا نركز على معوقات التنمية فلايعنى ذلك القول بعدم وجود العوامل الايجابية التى تتدخل لانجاح التخطيط وتقبل افراد المجتمع المحلى للتغيرات والتحديدات التى تتضمنها ، ولكن ابراز المعوقات امر هام لادراك مدى خطورتها ، ولكن توضع فى الاعتبار من جانب مخططى مشروعات التنمية وتنفيذها على مستوى المجتمع المحلى حتى يتحقق تلك المشروعات الاهداف التى وضعت من اجلها ، فالعوامل التى تعوق التغيير والتحديد والعوامل التى تساعد على احداثهما - وعملية التنمية هى فى المحل الاول عملية تغيير اجتماعى وثقافى - هما جانبان لعملية واحدة ، ولكن التركيز على احد الجانبين هو وسيلة تحليلية تساعد فى الكشف عن تلك العوامل وابرازها بسهولة ووضوح ، سواء اكانت عوامل معوقة أو مساعدة لعملية التنمية .

ومن المنطقى أن نتناول تأثير البيئة الطبيعية فى المجتمع وفى الثقافة قبل التعرض لتأثير كل من البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية فى التنمية . أو فى اعاقة التنمية ، وفى ضوء ذلك يمكن ان نشير الى مايجب ان يوضع فى الاعتبار عند وضع خطة معينة للتنمية وفى اثناء تنفيذها ، وهذا ماسوف نحرص على ابرازه بعد ان نتناول اثر كل من البيئات الثلاث فى التنمية ،وقد راينا ان نعتمد على دراسات فى بعض مجتمعاتنا العربية وفى مصر الى جانب دراسات انثربولوجية اخرى لمجتمعات عربية واخرى غير عربية .

مفهوم التخطيط وتنمية المجتمع المحلى

التخطيط هو عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة فى ذلك على تنمية شاملة لمختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع القومى . تسير فى اتجاه محدد لتحقيق اهداف محددة متفق عليها وهى عملية تغيير اجتماعى يؤدى حتما الى تغيير بنائى ويقصد بالتغيير البنائى (Structural change) التغير فى العلاقات الاساسية بين أعضاء المجتمع أو بين الجماعات والزمر التى تدخل فى تكوين البناء الاجتماعى للمجتمع . فالمقصود بالتغير البنائى اذن هو التغير الذى يطرأ على البناء الاجتماعى . ويقصد بالبناء الاجتماعى (Social structure) مجموعة العلاقات الاجتماعية التى تقوم بين الزمر والجماعات والتى تتمتع بدرجة عالية من القدرة على البقاء والاستمرار لاجيال طويلة ، وهذه العلاقات تؤلف النظم الاجتماعية أى ان البناء الاجتماعى لاى مجتمع من المجتمعات هو عبارة عن الكل الذى يتألف من الانساق الاجتماعية المنفصلة المتمايزة التى تقوم بينها علاقات متبادلة ، مثل النسق القرابى والنسق السياسى والنسق الاقتصادى ، وكل نسق من هذه الانساق يضم عددا من النظم الاجتماعية التى تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متكاملة ايضا . الامر الذى يتطلب بالضرورة التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحى التنمية لمساعدة المجتمع فى عملية اعادة متكاملة .

فالتنمية اذن هى عملية اجتماعية فى المحل الاول ، لا يمكن الفصل بين جانبيها الاقتصادى والاجتماعى ، اللذين يعتبران وجهين لعملة واحدة ، أو

منها مكمل للاخر حيث لايمكن ان تتحقق اهداف التنمية الاقتصادية دون ان تصاحبها تنمية اجتماعية ، والعكس صحيح ، وان كانت النواحي الاقتصادية للتنمية تحتل مركزا بارزا فيها ،فنواحي التنمية متكاملة ، ولابد ان يضع التخطيط التنمية في الاعتبار النواحي الاقتصادية والاجتماعية بحيث لاتنفصل الاجراءات الاقتصادية عن الاجراءات الاجتماعية ، حتى تتوفر الشروط والظروف التي يستند اليها نجاح عملية التنمية في تحقيق ماتصبو اليه من اهداف ، فالتمييز بين النواحي الاقتصادية والنواحي الاجتماعية للتنمية والتحديد القاطع بينهما أمر في الحقيقة مصطنع وغير واقعي وغير عملي ، وقد أدى الى فشل الكثير من مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية ،لعدم مراعاة هذه المشروعات للاعتبارات الاجتماعية وعدم قيامها على دراسة لنظم المجتمعات وتقاليدها وقيمها الاجتماعية ،وانما اكتفت بمعرفة اوضاعها الاقتصادية فقط .

اما تنمية المجتمع المحلي (Community development) فهي تعني كما ينص التعريف الذي وضعته هيئة الامم المتحدة في عام ١٩٥٦ تلك العملية التي يمكن بمقتضاها توحيد الجهود الكل من الاهالي والحكومة للتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الامة والاسهام في تقدمها باقصى مايمكن ويعني ذلك ان المقصود بها هو تلك العملية التي تتم في مناطق محددة (مجتمعات محلية) . وهي تعتبر اداة احداث التعديل الاقتصادي والاجتماعي يقوم على اسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، ويعمل على احداث التغيير في طريقة التفكير والعمل والحياة لدى افراد المجتمع المحلي عن طريقة اثارة وعيهم بهذا التغيير ، ان لم يكن هذا الوعي قائما او تعليمه ان كان موجودا ، وبالتالي تهدف العملية الى رفع مستوى المجتمع المحلي اقتصاديا ، عن طريق استغلال مختلف الموارد وتحسين ظروف معيشة افراده ماديا وصحيا وتعليميا وترفيهيا . وتطوير وتغيير اتجاهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم التي قد تقف عقبة في سبيل التنمية ،واكسابهم المعلومات والمعارف والاتجاهات الجديدة التي تساعدهم على تحقيق التقدم مع زيادة قدراتهم ورغباتهم في خدمة انفسهم ، لذلك يطلق على هذا الهدف بالهدف التربوي ، وعلى هذا الاساس تعرف تنمية المجتمع المحلي بانها عملية تعليمية ، كما تهدف ايضا الى حل المشاكل الاجتماعية وعلاج التخلف فضلا عن ادماج المجتمع المحلي ادماجا اقتصاديا واساسيا في المجتمع القومي .
لذلك فالتنمية تعمل على اعادة توجيه المؤسسات والهيئات القائمة بالفعل ، وخلق انماط جديدة من النشاط والمؤسسات لاحداث التغير والتجديد المطلوب واعادة التنسيق وتوحيد جهود افراده والهيئات الحكومية لتحسين ظروف المجتمع ليكون جزءا متكاملا مع المجتمع القومي ،ومن ثم يعرف التخطيط للمجتمع المحلي ايضا بانها عملية تنظيمية ، وبناء على ذلك نتبين ان تنمية المجتمع المحلي تتم بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية دون الفصل بينهما او تميز احداهما عن الاخرى ، ويستند عملية تنمية المجتمع المحلي اساسا على المشاركة الايجابية من جانب افراد هذا المجتمع مع الحكومة ممثلة من الهيئات المختلفة ، وتعني هذه المشاركة في التفكير او الاسداء او التنفيذ ،وذلك استنادا الى شعور الافراد بالحاجة الماسة الى ضرورة تغير مجتمعهم لتحقيق معيشة افضل ، وهذا الشعور وتلك المشاركة كفيلان بان يبرزا بالفعل المشكلات التي يعانيها مجتمعهم وكيفية التغلب عليها وتحديد الحاجات الملحة التي تحقق تنمية مجتمعهم المحلي من ناحية وتتفق مع خطة التنمية القومية من ناحية اخرى ، ومجهوداتهم في محاولة تغير اتجاهاتهم وتقاليدهم وقيمهم التي تعوق التنمية ، اذ ان هذا التغيير لايقل اهمية عن التغيير في النواحي المادية للتنمية ،وهذا كله متضمن في التعريف الذي وضعته هيئة الامم المتحدة والذي ذكر فيما سبق .

وعلى ذلك يتبين ان تخطيط وتنمية المجتمع المحلي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية والتخطيط على المستوى القومي ، التي اشرنا الى مفهومها فيما سبق وهي تعتبر جزءا من سياسة المجتمع القومي التي تتمثل في خطة قومية شاملة ،وعلى ذلك فكل مشروع من مشروعات التنمية التي تتناول المجتمعات المحلية ـ التي هي وحدات المجتمع القومي ـ يجب أن ينفذ في اطار تلك الخطة القومية فتنمية المجتمع القومي لاتتم الا عن طريق تنمية وحداته ،والعمليتان متكاملتان ،والعلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل .

اولا ـ البيئة والطبيعة والمجتمع

تؤثر البيئة الطبيعية تاثيرا مباشرا او غير مباشر في المجتمع والثقافة ، ففي البيئة الطبيعية اطرادات تستدعي استجابات معينة من جانب الانسان ، وهذه الاستجابات هي عبارة عن تكيفات نمطية تتفق وطبيعة تلك الاطرادات البيئية من ناحية وحاجات الانسان من ناحيه اخرى ، ففي المجتمعات البسيطة ـ الصماء بالمجتمعات البدائية ـ التي تعيش معتمدة اعتمادا مباشرا على الارض وفصول السنة ، يوجد تلازم واضح بين اطرادات الطبيعية والانسان يمكن وصفه وصفا دقيقا شاملا بحيث يعكس بكل وضوح حياة السكان وطابعهم المميز ، فالعلاقة بين الانسان والطبيعة في تلك المجتمعات البسيطة وغيرها من المجتمعات التقليدية نوية للغاية .

ويظهر اثر البيئة الطبيعية في المجتمع والثقافة بكل وضوح في المجتمعات البسيطة والتقليدية ، حيث تتدخل البيئة الطبيعية تدخلا قويا في تشكيل مختلف نظمها الاجتماعية لتاخرها التكنولوجي ، اذ ان التقديم التكنولوجي يتيح لافراد المجتمع التغلب على الظروف الوعرة والجغرافية السيئة بمجتمعهم كما هو الحال في المجتمعات الحديثه ، فقد كشفت الدراسات الانثروجرافية للجماعات القبلية عن وجود ارتباطات لاشك فيها بين البيئة والبناء القرابي واتساق السكنى الاجتماعية وحجم وحدات الاقامة وتنظيمها .

الاثنوجرافيا : (Ethnography)

هي الدراسة الوصفية للمجتمع او هي عملية جمع المعلومات والبيانات عن المجتمع الذي يدرسه الباحث عن طريق الملاحظة المباشرة او غير المباشرة ، مهما كانت وجهة او الغرض النظري للبحث الذي يحدد المعلومات التي يرغب الباحث في جمعها وتسجيلها . وتعتبر الدراسة الاثنوجرافية المادة الخام التي يعتمد عليها الانثروبولوجيون الاجتماعيون في دراستهم للنظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي .

وتكتفي فيما يلي ببعض الامثلة من الدراسات الانثربولوجية لبيان اثر الطبيعة في تكوين العلاقات الاجتماعية وفي تشكيل النظم الاجتماعية وفي ثقافة المجتمعات المحلية .

١ ـ العلاقات الاجتماعية :

في قرى منطقة ابيس التي تقع في الجزء الشرقي لمدينة الاسكندرية على بعد ٦٠ كيلو متر تقريبا ، تتدخل التربة في اختيار المحاصيل التي يهتم السكان بزراعتها ، كما ان لها اثرا واضحا في تكوين العلاقات بين الافراد وتقوية وتدعيم هذه العلاقات ، فالتربة تتميز بنسبة عالية من الاملاح نظرا لكون المنطقة بحيرية اصلا وقد ادى ذلك بالسكان الى عدم التزامهم بنظام الدورة الزراعية في زراعة محاصيل معينة لقلة غلتها فضلا عن صعوبة تسويقها لعدم جودتها ، فاتجهوا الى زراعة المحاصيل التي تلائم التربة مثل البطيخ الكاوتشوك الذي يستخرج منه اللب الذي يحقق لهم ربحا وفيرا ، ومن ثم فقد استطاع السكان ان يوجهوا نشاطهم الزراعي وفقا لطبيعة التربة من ناحية وظروفهم العامة من ناحية اخرى .

ومما لاشك فيه ان الظروف البيئية للاقليم تعتبر احد العوامل التي ادت الى ان تتخذ القرية هذا الشكل او الشكل الاخر ، فعلى سبيل المثال كان النيل يتخذ مجراه في التربة الاصلية في واد صخري بين مرتفعات الهضبتين الشرقية والغربية ، ويمتد على جانبي مجرى النيل سهل فيضي ضيق للغاية ، فيما عدا بعض الاماكن التي يتسع فيها لوجود بعض المساحات الطمية الفسيحة .

لذلك كانت الارض الزراعية محدودة ، وهي عبارة عن اشرطة ضيقة تحصرها الحافات او المدرجات الصخرية وتفصلها بعضها عن بعض مساحات كبيرة من الاراضي الصحراوية والرملية القاحلة . وقد اقام التميون مساكنهم بالقرب من تلك الاراضي الزراعية على المدرجات الصخرية او الاراضي الصحراوية حتى يمكنهم استغلال كل الاراضي الزراعية ، وعلى ذلك فقد حددت الظروف البيئية مواقع الاقامة والاستقرار .

٢ ـ النشاط الاقتصادي والنظم الاقتصادية :

وتمثل تاثير البيئة الطبيعية بشكل واضح في النشاط الاقتصادي وفي تشكيل النظم الاقتصادية ، وبخاصة في المجتمعات البسيطة والتقليدية لتاخرها

التكنولوجي ، اذ ان البيئة الطبيعية هي التي توفر الموارد الاقتصادية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي بقدر ماتتيح به تكنولوجية المجتمع .

وفي قرى منطقة الوادي الجديد التي تقع غرب وادي النيل في الصحراء الكبرى الليبية بجمهورية مصر العربية كان للظروف البيئية أثر قوي في تشكيل نظم الملكية السائدة هي ملكية المياه وليست ملكية الارض ، على اساس ان مساحة الارض التي يمكن ان تستغل في الزراعة سوقف على كمية المياه المتدفقة من العيون والابار ، فالمياه هي العامل المحدد لنوع الحيازة ، لانها المصدر الوحيد للري ، ومن يملك المياه يملك حق الانتفاع بالارض التي في زمام العين او البئر ومن ثم فانه على اساس ملكية المياه توزع الارض الزراعية بين ملاك البئر او العين ، وحيث ان العيون والابار معرضة دائما لخطر الانطماس بفعل الرمال التي تحملها الرياح ، وحيث انها معرضة ايضا لتناقص مياهها لضعف الدفع الذاتي كما اشرنا الى ذلك من قبل ، لجا السكان للتغلب على هذه الصعوبة وتامين حياتهم الى توزيع ملكيتهم على عدد من العيون والابار بدلا من تركيزها في مكان واحد مما يعرضها للضياع اذا ما انطمست العين او البئر او جفت المياه ، وعلى الرغم من ان التوزيع للملكية وبالتالي انتشار الاراضي الزراعية يتطلب من المزارع ان يبذل مجهودا شاقا في الانتقال من ارض الى اخرى ، فانه يحقق له الشعور بالامن والطمانينة لوجود مصدر مائي دائم لزراعته اذا ما نضبت المياه في احد الابار او العيون .

ولقد كان لهذا التوزيع والانتشار لملكية المياه اثر في ظهور نمط من الزراعة يسمى زراعة (العقيض) للتغلب على المتاعب والاقلال من المجهود الشاق وخاصة في فصل الشتاء لشدة البرودة ليلا وفي فصل الصيف لشدة الحرارة نهارا ، ويقضي هذا النظام بان يقايض المزارع الذي يمتلك المياه في اماكن بعيدة ومتفرقة مزارعا اخرا نظير حصوله على مياهه في القرية التي يقيم فيها ، بشرط ان تكون كمية المياه مساوية لملكيته مع احتفاظ كل منهما بحق الملكية والتصرف في اي وقت يشاء ، وبذلك يمكن لكل منهما زراعة ارضه دون ان يلجا الى التنقل الى الاراضي الاخرى البعيدة التي يملكها كل منهما .

٣ - المعتقدات والقيم الاجتماعية :

وفي بعض المجتمعات البسيطة والتقليدية تكون الموارد الاقتصادية التي تقوم عليها نواحي النشاط الاقتصادي والنظم الاقتصادية محورا لنشاطات اخرى غير اقتصادية تعكس جانبا اخر من جوانب علاقة الانسان بالبيئة الطبيعية ، ويتعلق هذا الجانب بالقيم والمعتقدات السائدة في تلك المجتمعات ، فلا يركز اهتمام المايا حول الذرة باعتباره موردا للمعيشة والتغذية فحسب ، بل يتعدى هذا المجال بحيث يكون متضمنا في صلواتهم ومفهومهم عن الطبيعة البشرية وتصوراتهم عن المسئولية السياسية .

ثانيا - البيئة الطبيعية والتنمية

مما لا شك فيه ان الظروف البيئية الطبيعية اثرا على تنمية المجتمع المحلي ، فهي على العموم توفر الامكانيات والموارد الاقتصادية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في المجتمع والتي تميزه بطابع اقتصادي عام ، ومن البديهي ان توفر موارد اقتصادية معينة في المجتمع المحلي يساعد في تحقيق اهداف التنمية في ذلك المجتمع ، وخاصة فيما يتعلق بنواحيها الاقتصادية ، وعلى ذلك يمكن اعتبار البيئة الطبيعية عاملا مساعدا لتنمية المجتمعات المحلية .

البيئة الطبيعية كمعوق للتنمية :

وفي بعض المجتمعات المحلية التي تتم فيها مشروعات التنمية ، تقف البيئة الطبيعية عقبة في سبيل تحقيق اهدافها ، وتعتبر معوقا اساسيا من معوقات التنمية وحتى اذا لم يكن لظروف البيئة الطبيعية أثر مباشر في التنمية ، فان تاثيرها في النظم الاجتماعية من حيث انها تتدخل في تشكيل هذه النظم ، كما سبق ان اشرنا في الصفحات السابقة ، يجعل اثرها في التنمية غير مباشر ، وهذا ماسوف يتبين لنا عند مانتناول بعض النظم الاجتماعية وبخاصة نظام الملكية التقليدي في مجتمع الوادي الجديد واثره في التنمية ، وهو مايكشف عن التفاعل الدائم القائم بين البيئة الطبيعية والمجتمع والثقافة ، فالبيئة الطبيعية تؤثر تاثيرا مباشرا وغير مباشر في التنمية .

ثالثا - البيئة الاجتماعية والتنمية

مفهوم البيئة الاجتماعية :

يقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الجزء من البيئة (الشاملة) الذي يتكون من الافراد والجماعات في تفاعلهم ، وكذلك التوقعات الاجتماعية والانماط السلوكية الاجتماعي وجميع مظاهر المجتمع الاخرى .

١ الالتزامات الاجتماعية :

تحدد العلاقة الاجتماعية واجبات وتوقعات معينة ، تعتبر التزامات اجتماعية لا يمكن الشخص أن يقصر منها ولا يؤديها نحو اعضاء مجتمعه المحلى ، وترتبط بالادوار التى يجب عليه ان يؤديها ، وفى بعض هذه المجتمعات تعتبر هذه الالتزامات بمثابة ضمان او تامين اجتماعى للشخص ، حيث انه على يقين من ان الاشخاص الاخرين سواء اكانوا من اقاربه ام من غير أقاربه سوف يؤدون واجباتهم نحوه طالما هو يؤدى التزاماته نحوهم .

وقد تقف الالتزامات الاجتماعية عقبة أمام التجديدات والتغييرات التى تفرضها عملية التنمية فى تلك المجتمعات ، فعلى سبيل المثال رفض الصيادون من سكان منطقة الساحل الشمالى من بيرو استخدام قوارب الصيد المجهزة بالادوات الحديثة وغيرها من الادوات التى اقترحتها الهيئة التى تشرف على تنفيذ عملية تطوير صيد الاسماك ، وقد تبين ان سبب هذا الرفض يرجع الى تلك الالتزامات الاجتماعية التى تقع على عاتق الرجل نحو اقاربه . فالزيادة فى الدخل التى يحققها الصيد الوفير من الاسماك تعنى زيادة عدد الاقارب الذين يحتم عليه فى هذه الحالة ان يرعاهم ويوفر لهم حاجاتهم المعيشية ، فالمزيد من الكسب والربح - وبالتالى تكوين الثروة ونموها - لا يشكل لديه حافزا لقبول مثل هذه الادوات الجديدة والتخلى عن الادوات التى يستخدمها ، حيث انه يدرك ان هذه الالتزامات تقضى على ما يحققه من دخل .

٢ - نظام الملكية :

من اهم المعوقات التى واجهت مشروع التنمية فى مجتمع الوادى الحديد نظام الملكية التقليدى ، نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها ، فقد تبين لنا فيما سبق أن الملكية فى ذلك المجتمع ملكية مياه وليست ملكية ارض ، وان حقوق الملكية موزعة فى اكثر من مكان تبعا لتفرق العيون والابار لكى يتفادى الاهالى الخسارة الاقتصادية التى قد تلحق بهم عندما ينضب احد الابار او احدى العيون ، والملكية التقليدية هى ملكية جماعة البدنة ، حيث تملك كل ما يخصها من المياه والارض والنخيل ، وتقوم بتوزيع المحصول فيما بين العائلات التى تتالف منها تبعا لحقوق كل عائلة حسب ميراثها .

وكذلك تقوم بتقسيم وتوزيع ايام الرى فيما بين تلك العائلات فافراد جماعة البدنة يحتفظون بملكيتهم بمثابة ضمان او تامين اجتماعى للشخص دون اية محاولة للتقسيم ، فالملكية لسبب متعلقة بشخص وانما متعلقة بالجماعة ككل ، ووحدة الملكية هى احد العوامل التى يقوم عليها تماسك الجماعة ووحدتها ، ويعنى استمرار الملكية كوحدة استمرار تماسك الجماعة ووحدتها والمحافظة عليهما ، ويعتبر هذا التماسك وتلك الوحدة من القيم القرابية التى تلزم افرادها جميعا على التصدى لكل ما ينال من تماسكها ووحدتها ، وخاصة وان للقرابة دورا هاما ورئيسيا فى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية ، لذلك عارض الاهالى مشروع حصر الملكية وتجميعها فى منطقة واحدة حتى يمكن ريها ، اذ ان هذا المشروع يحتم تقسيم الملكية وتوزيعها بين افراد جماعة البدنة ، وبالتالى يجعل الملكية متعلقة بشخص بعد ان كانت متعلقة بجماعة البدنة ككل ، ويتضمن ذلك تفكك الجماعة وضعف العلاقات بين افرادها .

لهذا كله عارض الاهالى مشروع تجميع الملكية ، ولم يستجيبوا لتنفيذ ما طلب منهم فيما يتعلق بحصر الملكية حتى يمكن تنفيذ المشروع ، الأمر الذى ادى الى تاجيله وعدم تنفيذه حتى الان .

٣ - النظام السياسى :

لقد كشفت بعض الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية عن ان للنظم السياسية فى المجتمعات التقليدية تاثيرا هاما فى التنمية ، التى تتم فى هذه المجتمعات كمعوق من معوقات التنمية ، وان هذا الاثر يختلف من حيث الدرجة من مجتمع الى اخر تبعا لمدى تدخل الادارة والهيئات الحكومية فى توجيه وتنفيذ مشروعات التنمية من ناحية ومدى تقبل السكان للمشروعات وادراكهم لنتائجها الاقتصادية بالنسبة لمعيشتهم ومطلعاتهم من ناحية اخرى ، وان كان ذلك يدخل ايضا فى اضعاف مختلف المعوقات الاخرى لمشروعات التنمية . فقد تبين من تلك الدراسات أن هناك تناسبا طرديا بين الدرجة التى عليها السلطة التقليدية المحلية من القوة من ناحية ودرجة العزلة التى عليها المجتمع التقليدى من الناحية الاخرى ، فكلما زادت درجة العزلة التى عليها المجتمع التقليدى عن المجتمع القومى الذى يؤلف احد قطاعاته . كلما ازدادت السلطة التقليدية المحلية قوة واعتمد المجتمع على وسائل الضبط الاجتماعى غير الرسمية ، بالاضافة الى تدخل النظم الاجتماعية واهميتها فى مجال الضبط الاجتماعى . (Social Control)

٤ - نظـام التـدرج الاجتماعـي : (Social stratification)

في المجتمعات التقليدية التي تقوم فيها مشروعات التنمية تكون للمنزلة الاجتماعية للفرد صلة وثيقة بما تتعرض له التنمية من عقبات ، اذ تفرض المنزلة الاجتماعية ادوارا اجتماعية معينة يجب على الفرد ان يؤديها ، وفي الوقت ذاته تحتم عليه الابتعاد كلية عن اداء ادوار اخرى حيث ان ممارسة هذه الادوار تؤدي الى ضعف منزلته الاجتماعية .

وفي المجتمعات التقليدية تتدخل المنزلة الاجتماعية للشخص في رفضه او قبوله لاداء عمل من الاعمال والالتحاق به ، ففي بعض قرى منطقة انيس - التي اسرنا اليها فيما سبق - تقيم جماعات من البدو التي كانت تقيم اصلا في الصحراء الغربية والتي هجرت منها الى تلك القرى للاستقرار والاقامة فيها تبعا لخطة توطين البدو ، وقد رفض افراد هذه الجماعات الاقبال على ممارسة الزراعة في اراضيهم الزراعية التي وزعت عليهم وملكت لهم ، ويرجع هذا الرفض الى انهم يعتبرون الرعي من اشرف الاعمال التي يقبل الرجل على ممارستها ، ولا تدخل الزراعة في قائمة هذه الاعمال ، بل انهم يحتقرون العمل الزراعي ، وعلى ذلك فالرجل يدرك تماما ان اقباله على ممارسة الزراعة كفيل بأن يضعف من منزلته الاجتماعية على الرغم من اختلاف الظروف العامة في القرية الجديدة التي تقيم فيها هذه الجماعات البدوية .

استنادا الى ماسبق يمكن ان نستخلص النتيجتين التاليتين اللتين يجب وضعهما في الاعتبار ، سواء اكان على مستوى التخطيط او التنفيذ ، عند تنمية مجتمع من المجتمعات المحلية :-

أ - اهمية المعرفة الشاملة الدقيقة لانماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الافراد والجماعات والنظم الاجتماعية في تفاعلها وترابطها وتساندها الوظيفي ، ولا تتحقق هذه المعرفة الا باجراء دراسة كلية شاملة للمجتمع المحلي ، ويعني ذلك ان هذه الدراسة ضرورة تتطلبها عملية التخطيط قبل رسم الخطط والبدء في تنفيذ التجديدات والتغييرات في النظم القائمة بالفعل ، فمثل هذه الدراسة تعطي الرؤية الواضحة لكل المجالات التي يعمل فيها المتخصصون ، سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ .

وليست هذه الدراسة ضرورية فقط للكشف عن القوى المعوقة للتنمية بحيث يمكن وضع الخطط المناسبة لاضعاف والغاء فاعليتها ، بل تكشف ايضا عن القوى الاخرى التي تساعد على تنفيذ التنمية والاسراع في تحقيق اهدافها . فعلى سبيل المثال يعتبر الانتماء الى سلف واحد مشترك أحد عوامل تماسك الجماعة القرابية التي ينتمي افرادها الى هذا السلف ، في حين يعتبر في الوقت ذاته احد عوامل عدم تماسك المجتمع المحلي ، حيث يؤدي تعدد مثل هذا الانتماء الى ضعف العلاقات بين الجماعات القرابية التي تؤلف هذا المجتمع ، وبالمثل يعتبر قدم الاقامة احد تلك العوامل التي تؤدي الى التباعد في العلاقات بين الجماعات والافراد ، وعلى الرغم من ذلك فان هناك النظم الاجتماعية التي تعمل في الاتجاه المضاد لفعل هذه العوامل ، مثال ذلك الزواج من خارج الجماعة القرابية ، وعلى ذلك يجب ان يوضح هذا كله في الاعتبار عند تنمية المجتمع المحلي حتى يمكن بالفعل مواجهة عوامل عدم التماسك بما يتفق واضعافه او دوره او انعدامه بقدر الامكان ، وحتى يمكن استغلال عوامل عدم التماسك لتساعد في تنفيذ مشروعات التنمية والاسراع في تحقيق اهدافها .

ب - يجب العمل على كسب القيادات التقليدية المحلية ، وبخاصة في المراحل الاولى للتنمية . فان لهذه القيادات سلطة ونفوذ ، خاصة وانهم في العالب يكونون رؤساء الجماعات القرابية ، بمقتضاها يمكن تكتيل الاهالي للمشاركة الايجابية في تنفيذ مشروعات التنمية او الوقوف موقفا سلبيا او معاديا لها .

رابعا - البيئة الثقافية والتنمية

١ - مفهوم البيئة الثقافية :

لقد استطاع الانسان منذ ظهوره حتى الآن ان يخلق بيئة مغايرة عن البيئة الطبيعية في محاولته الدائمة للسيطرة عليها وخلق الظروف الملائمة لوجوده واستمراره ، وهذه البيئة المصنوعة - التي تعتبر جزءا من البيئة الشاملة - هي البيئة الثقافية او الثقافة . فالثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والاخلاق والقانون والعرف ، وكل المقدرات والعادات الاخرى التي يكتسبها الانسان من حيث هو عضو في مجتمع .

ويمكن التمييز بين نوعين من الثقافة هما : الثقافة اللامادية ، وتشمل مظاهر السلوك التي تتمثل في العادات والتقاليد ، والتي تعبر عن المثل والقيم

والافكار المادية وتشمل كل مايصنعه الانسان فى حياته العامة ، وكل ماينتجه العمل البشرى من اشياء ملموسة وكذلك كل مايحصل عليه الناس عن طريق استخدام فنونهم التكنولوجيه .

والثقافة المادية هى نتاج التكنولوجيا التى تعتبر عاملا وسيطا بين الانسان والبيئة الطبيعية .

٣ - اثر البيئة الثقافيه فى التنمية :

ومالا شك فيه ان للبيئة الثقافية سواء اكانت ثقافية مادية او ثقافة لامادية اثرا فى اعاقة التنمية التى يتعرض لها المجتمع المحلى ، وهذا ماسوف يتبين لنا من الامثلة الاتية التى تتعلق بالمعتقدات والاتجاهات والقيم :-

ا - المعتقدات :

قد يكون للمعتقدات السائدة لدى افراد مجتمع محلى دور رئيسى فى اعاقة التنمية ، والامثلة على ذلك كثيرة ، فافراد (البيجا) - وهى قبيلة فى شرق السودان - قاوموا الحرارات الميكانيكية التى استخدمتها الحكومة فى حرث اراضى طوكر المطرية ، وبلغ من مقاومتهم لها انهم كانوا يعترضون طريقها لاعتقادهم انها تفسد الارض ، وتسبب تقليل رطوبتها بما تحدثه من قلب لقشرة الارض .

ومايزال الناس فى البلاد الاسلامية يبحثون موضوع الفائدة التى تكون على راس المال من حيث اعتبارها ربا فتكون حراما ام هى زيادة خير تدفع الى الادخار وتصور من الادخار وتعمل على الكسب والانتاج ، وعلى ذلك فاتجاه الناس نحو الفائده حيوى فى ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فلو تخيلنا ان احدا قام بالغاء حرمة الفائده ، لاصبح من العسير تصور حياة مالية واقتصادية فى المجتمع الجديد ، ولتعطلت كل المناشط الصناعية والعرافق التجارية فى صورتها القائمة فى العالم المعاصر .

ب - الاتجاهات والقيم :

قد يكون للاتجاهات والقيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع نفس الدور فى اعاقة التنمية . ويتبين لنا هذا مما يلى :-

١ - فى مجتمع الوادى الجديد - الذى اشرنا اليه فى الصفحات السابقة فى اكثر من موضع - فشلت محاولات تنظيم الاسرة ، التى تعتبر من اهم برامج تنمية المجتمعات المستحدثة وتهدف الى رفع مستوى معيشة الاسرة .

٢ - لقد اشرنا فيما سبق الى تدخل المرتبة الاجتماعية فى اقبال الرجل على ممارسة عمل معين ورفضه ممارسة غيره من الاعمال ، وفى الواقع يتعلق هذا الرفض والقبول بالقيم السائدة فى المجتمع .

ويتمثل ذلك بطريقة غير مباشرة فى موقف النوبيين ازاء العمل الزراعى لدى الغير فى مقابل الاجر النقدى ، فهم يرفضون فى قراهم مثل هذا العمل على الرغم من الظروف الاقتصادية القاسية التى يعيشونها ، اذ ان اقبال الرجل على ممارسة هذا العمل كفيل بان يؤدى الى انخفاض مرتبته الاجتماعية ، لانه يعنى فى نظرهم السخرة والتبعية للملاك الذين يعملون فى اراضيهم .

لذلك يشير لفظ (تجير) النزاع الذى يصل الى حد العنف عندما يوجه الى احد الاشخاص ، فقد ارتبط هذا العمل بفئة معينة من فئات المجتمع النوبى وهى تحتل احدى المراتب الدنيا من التدرج الاجتماعى .

ونتيجة لوجود عدد كبير من الرجال القادرين على العمل خارج القرى النوبية فى المدن للعمل فيها ، لجا النوبيون المقيمون فى القرى الى الزراعة بالمشاركة لاستخدام اراضيهم الزراعية على اساس ان يقسم المحصول بين المالك والشريك الذى يقوم بزراعتها تبعا لما هو متعارف عليه فى مثل هذه الحالة ، وبذلك يتجنب النوبيون العمل فى مقابل الاجر النقدى .

لذلك طالب النوبيون باصرار بضرورة اعادة توزيع الاراضى على اساس روابط القرابة بحيث تتكتل اراضى الاقارب العاصبين فى المكان ، فان التجاور المكانى يؤدى الى امكانية زراعة الاراضى والعناية بها والاشراف الدائم على المزروعات على اساس الزراعة بالمشاركة ، فاذا كانت الاراضى الزراعية فى

حاجة الى الايدى العاملة الزراعية التى لاتسيطر فى المجتمع النوبى ، واذا كان النوبيون يرفضون العمل فى مقابل الاجر ، فان تجاور اراضى الاقارب يحقق امكانية استخدام المقيمين فى القرى لاراضيهم واراضى اقاربهم غير القادرين على العمل من المقيمين فى القرى وغيرهم الذين يعملون فى المدن وفى الاعمال الاخرى داخل القرى .

يمكننا اذن ان نؤكد على ضرورة اعتماد التخطيط التنمية على دراسة لثقافة المجتمع المحلى الذى سوف تتم فيه ، فمثل هذه الدراسة - كما هو واضح من الامثلة السابقة - سوف تؤدى الى ان تتفادى عملية التخطيط كثيرا من العقبات ، وأن تحقق بنجاح اهدافها ، اذ ان تنمية المجتمعات المحلية - سواء أكانت على مستوى التخطيط او التنفيذ - يجب ان تضع فى الاعتبار مكونات ثقافة هذه المجتمعات ، وبخاصة الاتجاهات والقيم والمعتقدات والتقاليد ، لانها اقوى المكونات مقاومة للتغيير والتجديد .

ويعنى هذا انه ينبغى العمل على تهيئة البيئة الثقافية لكل التجديدات والتغييرات التى تتضمنها التخطيط . وأن يتم ادخالها فى هذه البيئة من خلال مكوناتها ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا بمعرفة مكونات هذه البيئة وفهمها ؛ فمعرفة تلك المكونات لاتعين فقط فيما يجب ان تتجنبه المشروعات مما قد يتناقض معها فحسب ، وانما تساعد ايضا على اختيار السبل التى عن طريقها يمكن تعديل وتغيير الاتجاهات وانماط السلوك المعوقة للتنمية والتخطيط فى احد جوانبه عملية توجيهية ولا يمكن ان تتم هذه العملية بنجاح الا بالاعتماد على مثل هذه الدراسة .

خاتمة :

من كل ماسبق يتضح ان التخطيط والتنمية هما عمليتا تغيير ثقافى واجتماعى مقصود ، وانما تواجه بردود فعل من جانب البيئة الثقافية والبيئة الاجتماعية تكشف عن التفاعل القائم بين العوامل الثقافية والاجتماعية والقوى الطبيعية ، وان ردود الفعل هذه اما ان تكون معوقة للتنمية او مساعدة تدفعها فى طريقها المرسوم ، وان كنا لم نتطرق اليها فى هذا الباب ، ومن ثم ينبغى ان يعتمد التخطيط لها على دراسة كلية شاملة للمجتمع المحلى الذى سيعرض لها .

واذا كانت تنمية المجتمع المحلى - سواء اكانت على مستوى التخطيط او التنفيذ - يجب أن تراعى ردود الفعل هذه ، وبخاصة تلك التى تعوقها ، فان هناك جانبا على درجة بالغة من الاهمية يجب ان يوضع ايضا فى الاعتبار ، فالتجديدات والتغييرات التى تقصدها مشروعات التنمية تؤدى عادة الى احداث تغييرات هائلة وجذرية فى المجتمع وبنائه الاجتماعى ، الامر الذى يؤدى الى ضرورة ظهور عمليات للتكيف الثقافى والاجتماعى مع الظروف الجديدة التى اوجدتها التنمية ، لكى يتم عن طريق هذه العمليات اعادة تكامل المجتمع ، فالامر اذن لايتوقف على مجرد تنفيذ مشروع لتنمية المجتمع المحلى مع الاخذ بعين الاعتبار لنتائج الدراسة الكلية الشاملة للمجتمع لكى يحقق المشروع بنجاح الاهداف المرغوب فيها ، بل ان الامر اكثر من ذلك ، فالتخطيط للتنمية ينبغى ان يضع المشروعات متضمنة افضل السبل لمواجهة التغييرات الثقافية والاجتماعية التى تنشأ عن تلك التغييرات والتجديدات التى تتضمنها التنمية ، والتى يتنبأ المخططون بحدوثها ، لكى تساعد التنمية المجتمع فى محاولاته لاعادة تكامله . ويعتمد فى ذلك على نتائج دراسات الانثروبولوجيين والاجتماعيين عن التغير الثقافى والاجتماعى والبنائى .

ملحق مصور عن

أثر النواحي البيئية في التشكيل البصري للعمارة والتخطيط

الجزء الثاني

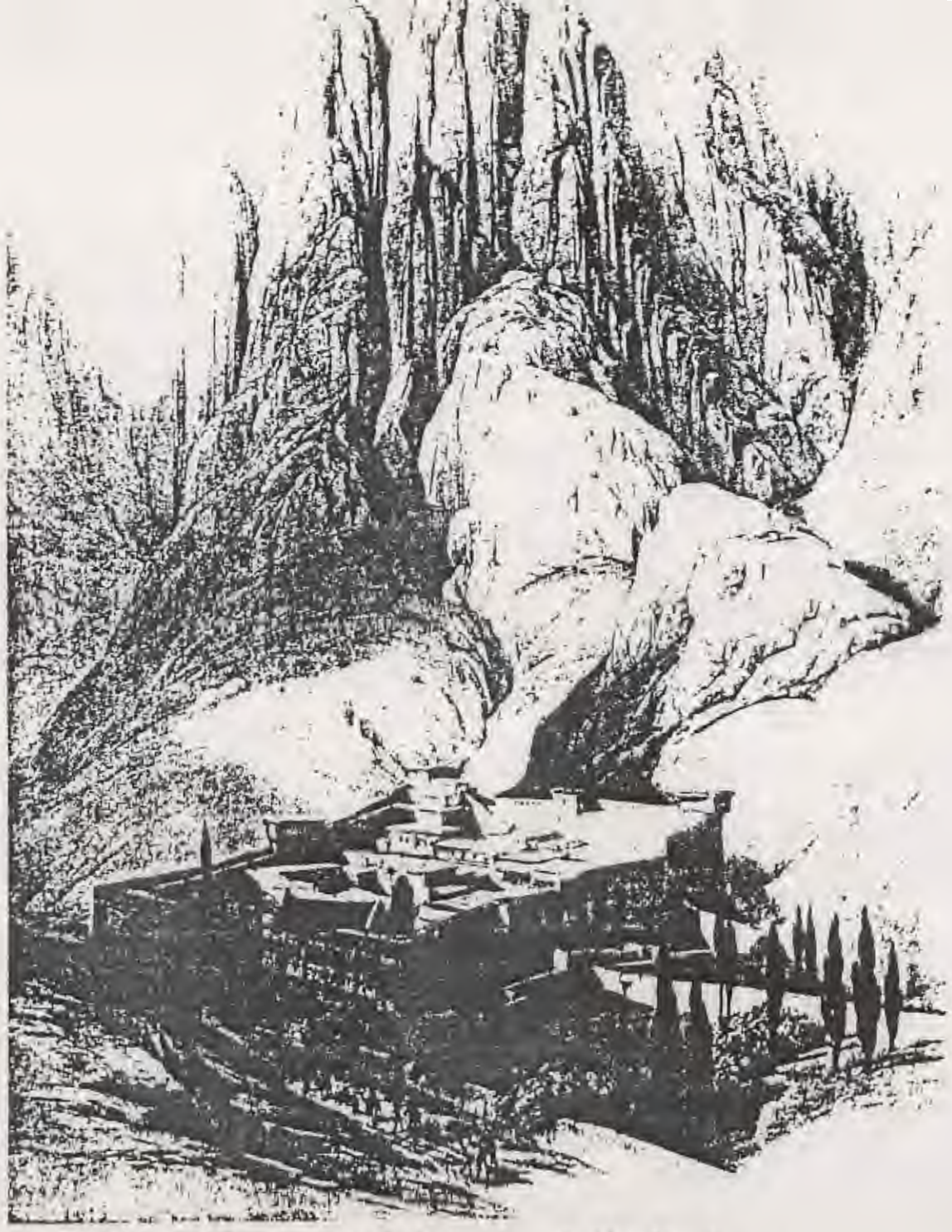

Monastery of St. Catherine with Mt. Horeb

Monastery of St. Catherine, Mt. Sinai (1839)

Lithograph by David Roberts

Ascent to the Summit of Ætna

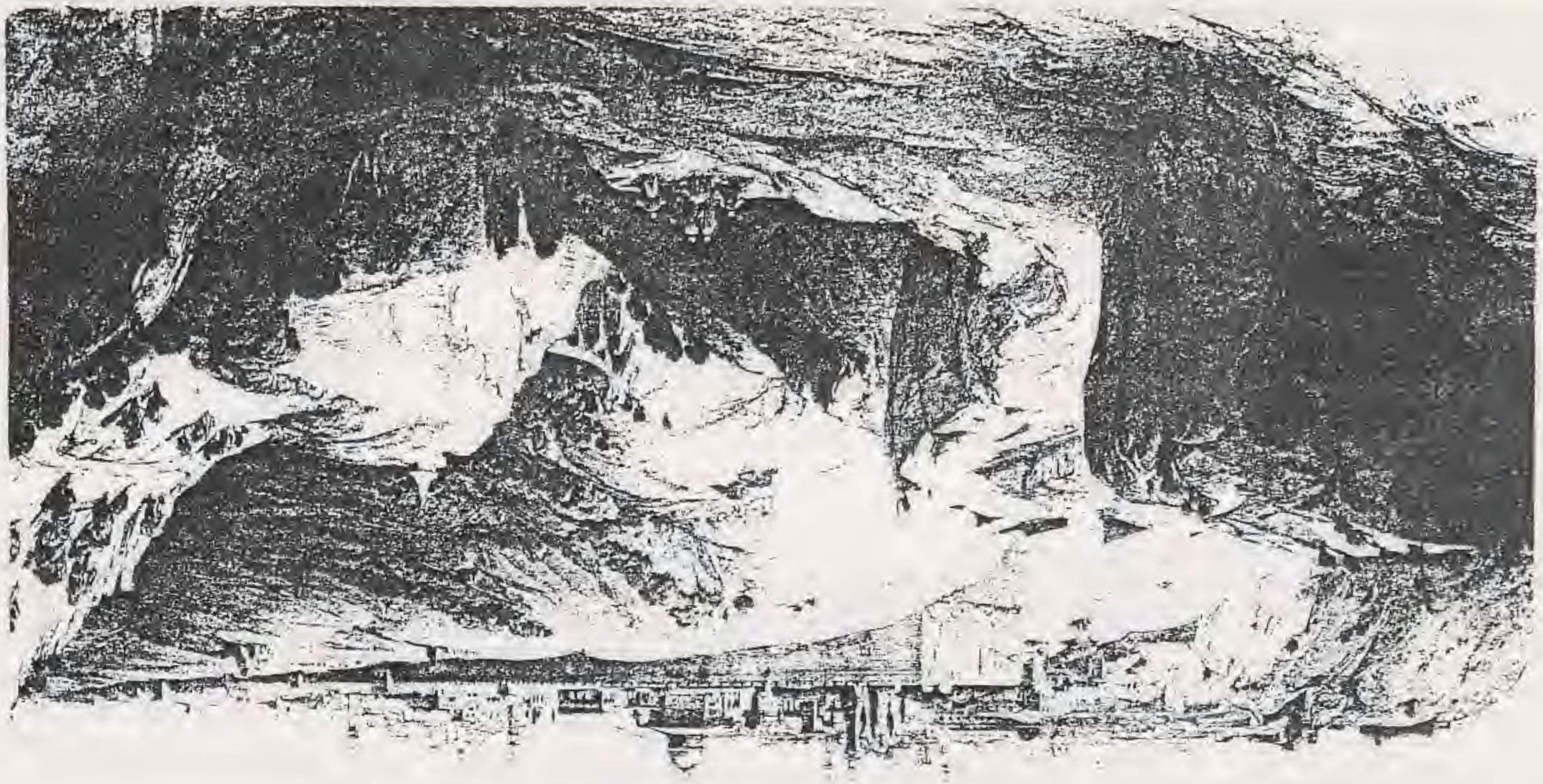

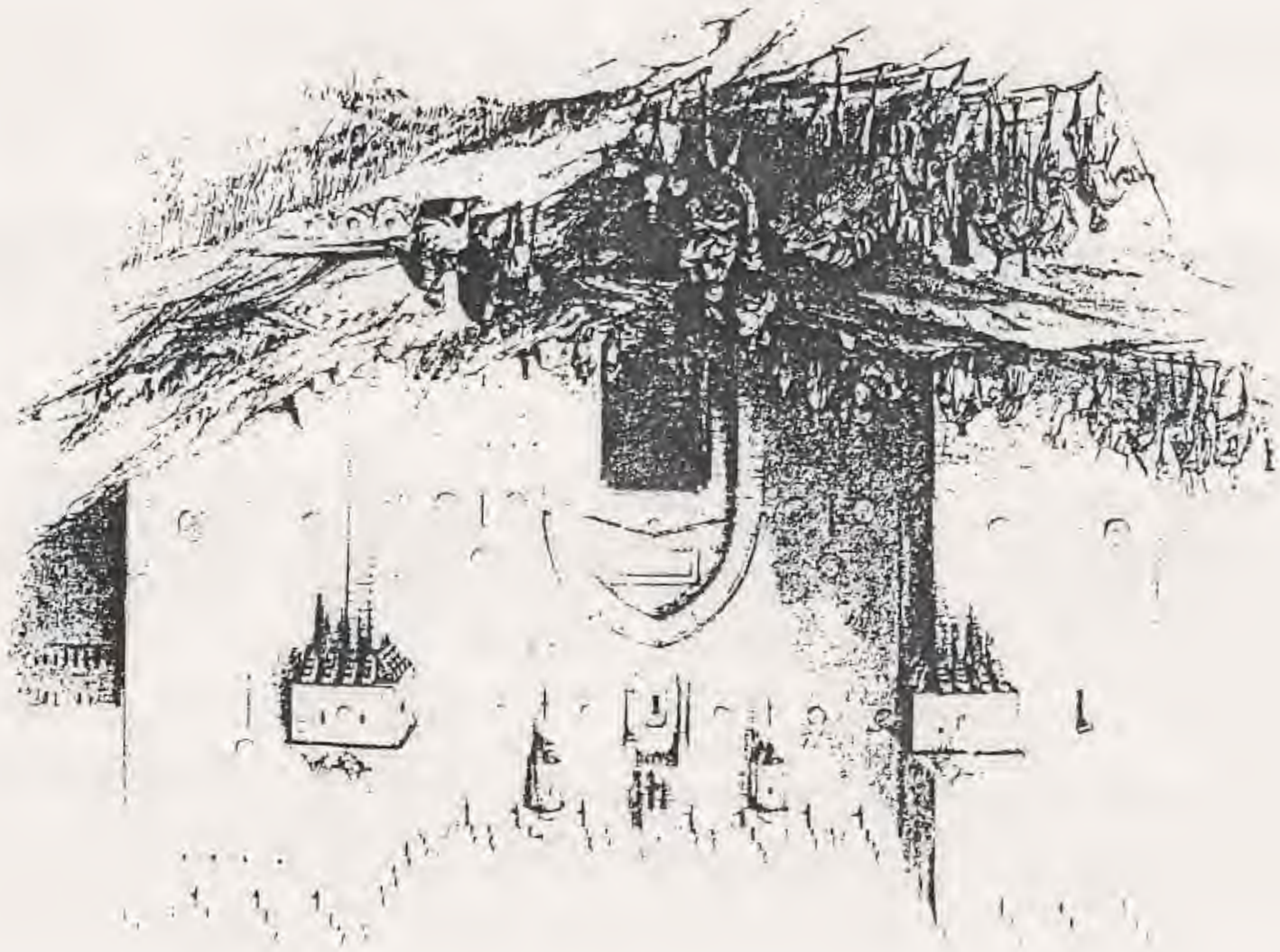

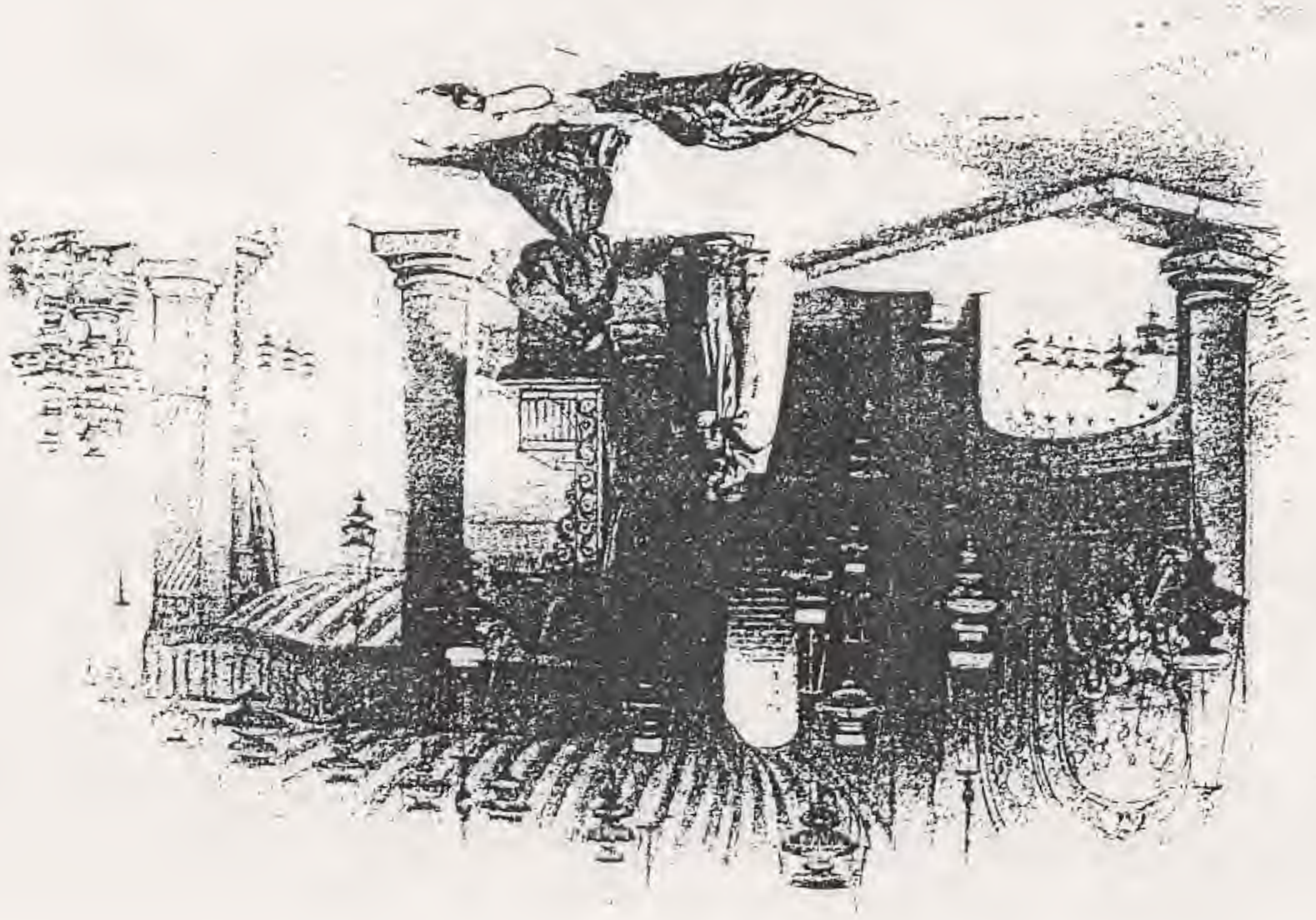

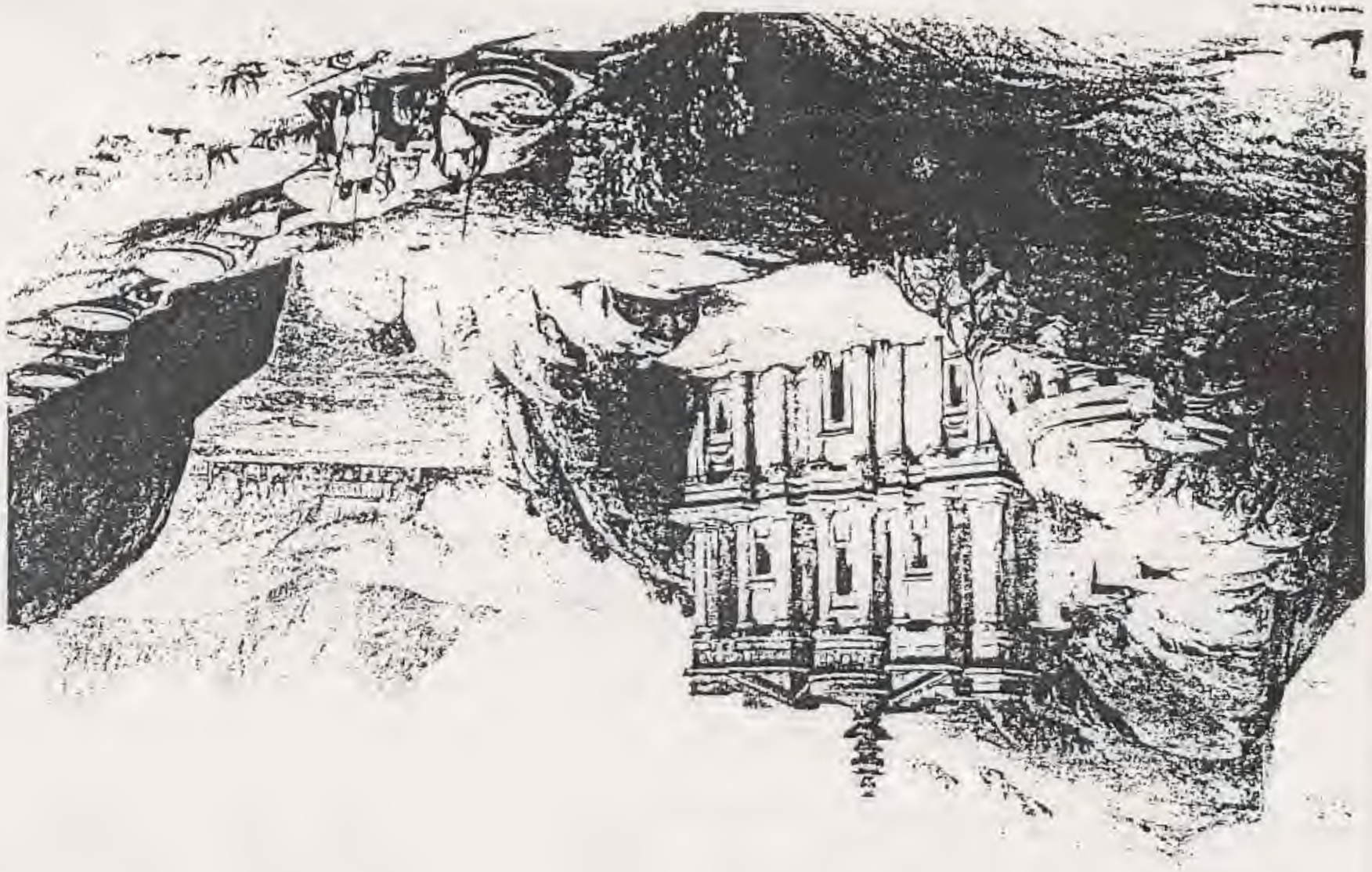

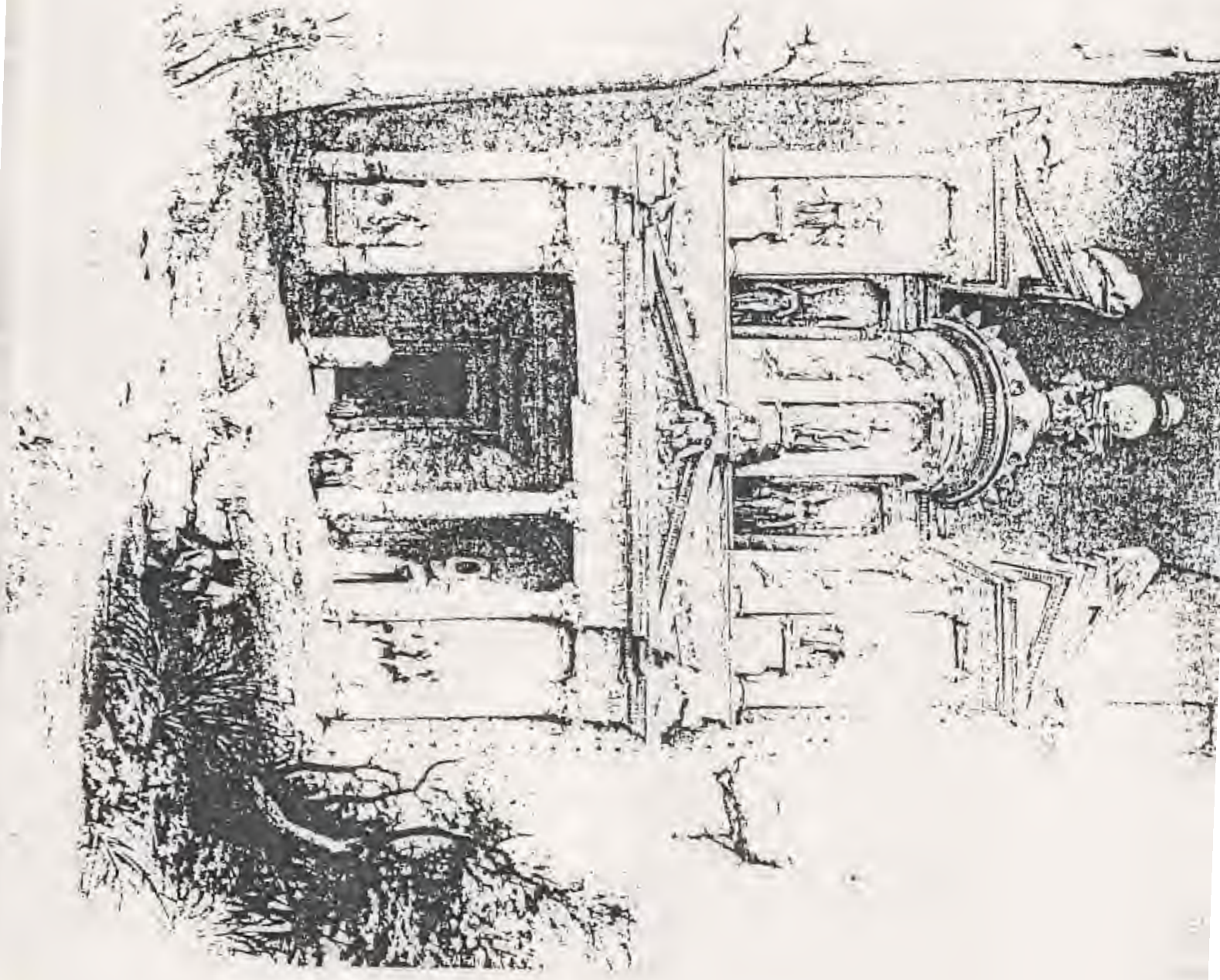

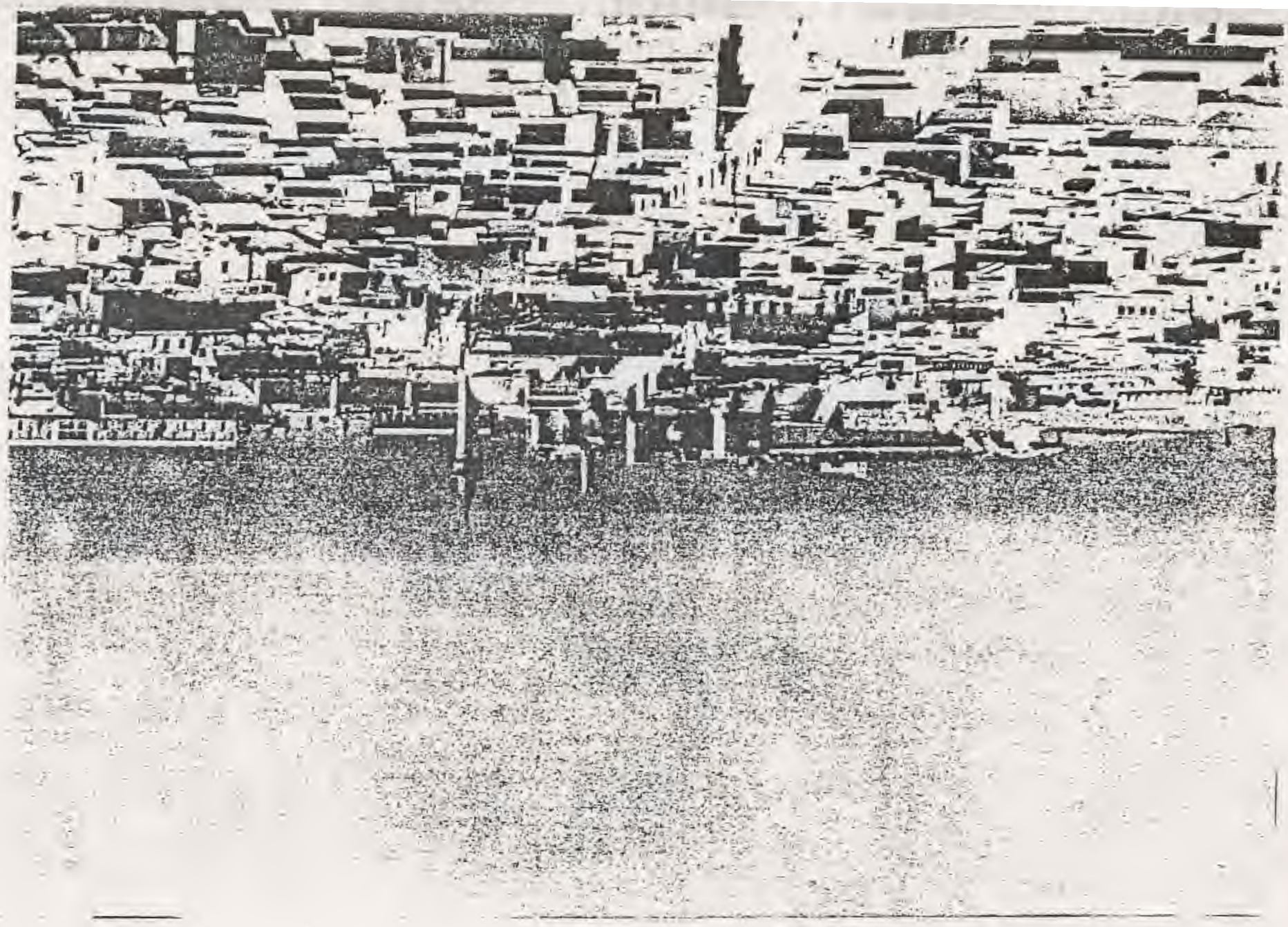

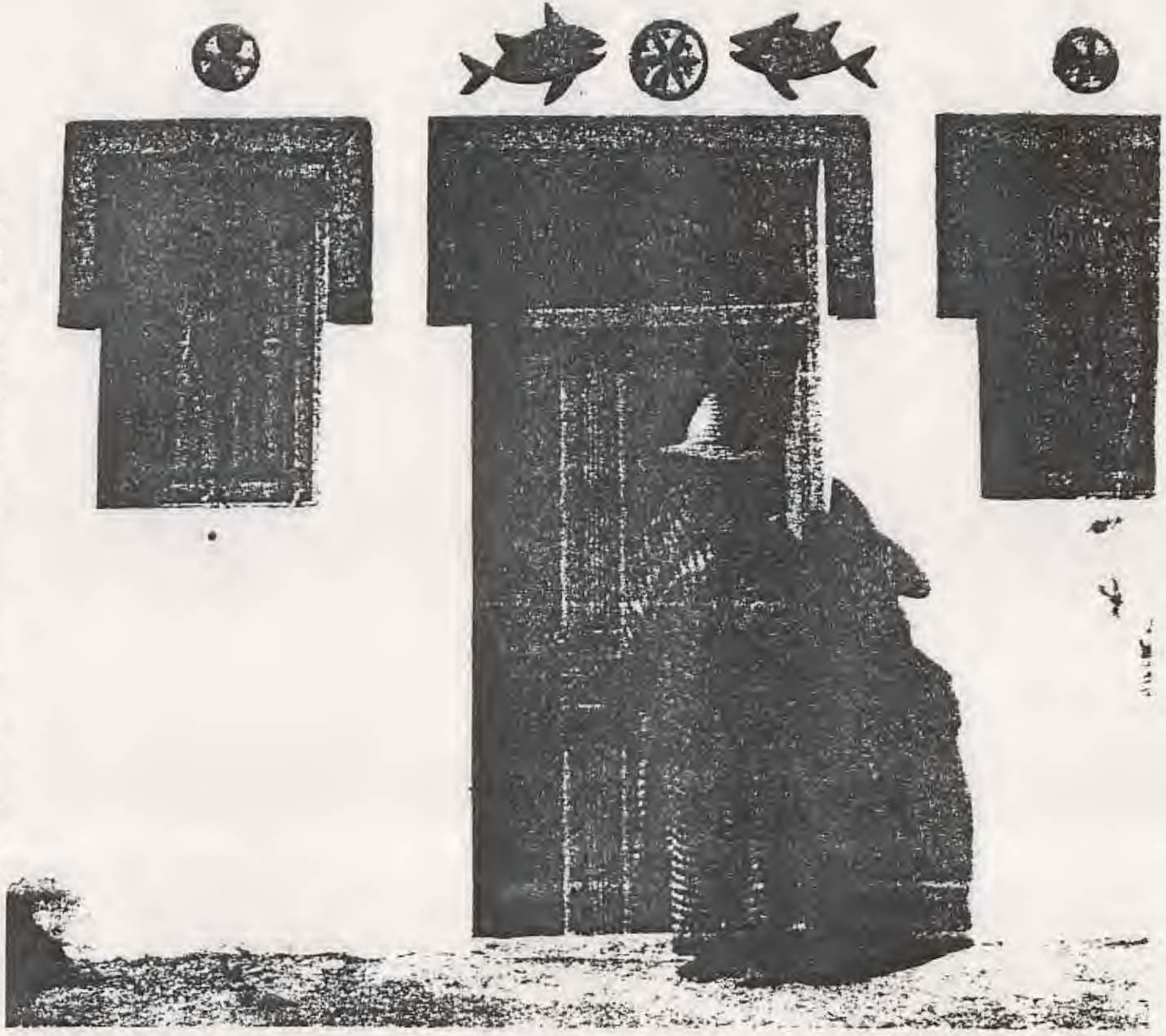

رصد هذه الشمس حقيقة أنه درجات
وبحر يحصر بقاعه عن بعض
ولا أدل على ذلك من جزيرة التي
وهبت الأقدار نوعا من الخيال لم
يبلغ بعضهم في هذه العصورة . خيال
صاحبه جنون مبهر للشباب ل
يصدر ما تعتقد منه يبعث منه من هذوء
وسكينة وتصف و د بالعجز
حيثيم و د بالحكمة ، بينهم لا يجدون
ما من الراحة في عودة
إلى الحضيرة .
هذالك يجلس مرة وكأنه في
حلم غير واعد ابتسمت فرحة
بعيدة غنية في تلك الضيعة الخلابة
بريشة غنية سوية ، تحت
سقف وكأنه يحمر على
رأسه دقات من الورود ، يتأمرها
ويتبعها بعينه في السماء ،
تتمازج الضيعة البياض ، والخير
وبالخصوص تتصاعدها الشمرة
في كل مكان وكأنها قد سوتها أيدي
مهندس عاقلة قدرته قدرة البشر .
قيل عن جزيرة أنها حديقة وقيل
أنها وحة وغير غير ذلك والواقع أنها
كل ذلك فكل الأكيد أن جزيرة بقعة
من الأرض تكمل فيها التوازن
منذ آلاف السنين بين كد الرجال
وعناصر الطبيعة لينولد عن
ذلك سحر خلاب أنتشي أمامه كل من
زار الجزيرة منذ زارها
وليس " وصحه .

اقتصاد الجنوب

مَطماطة

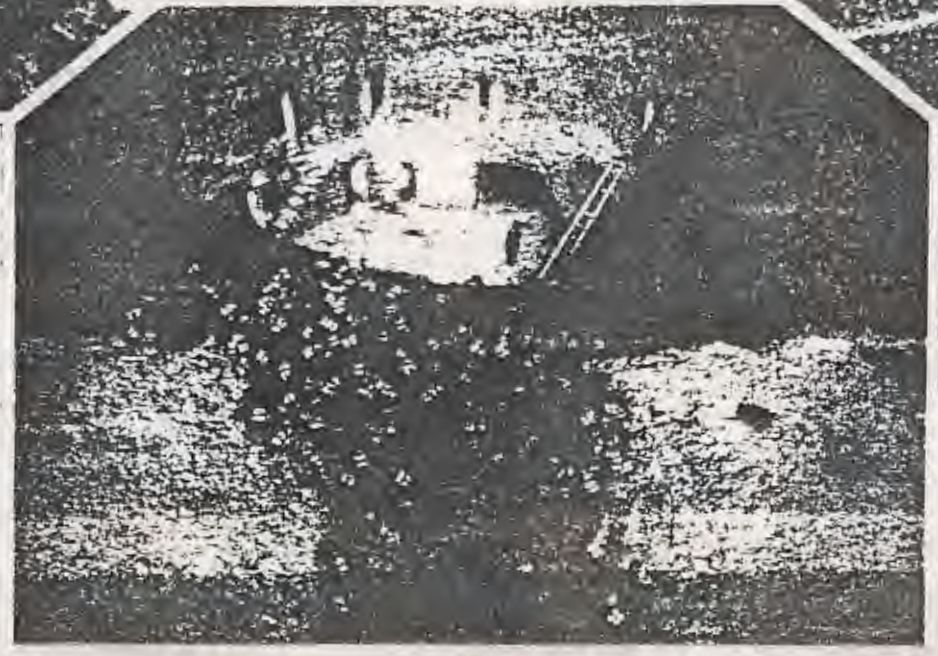

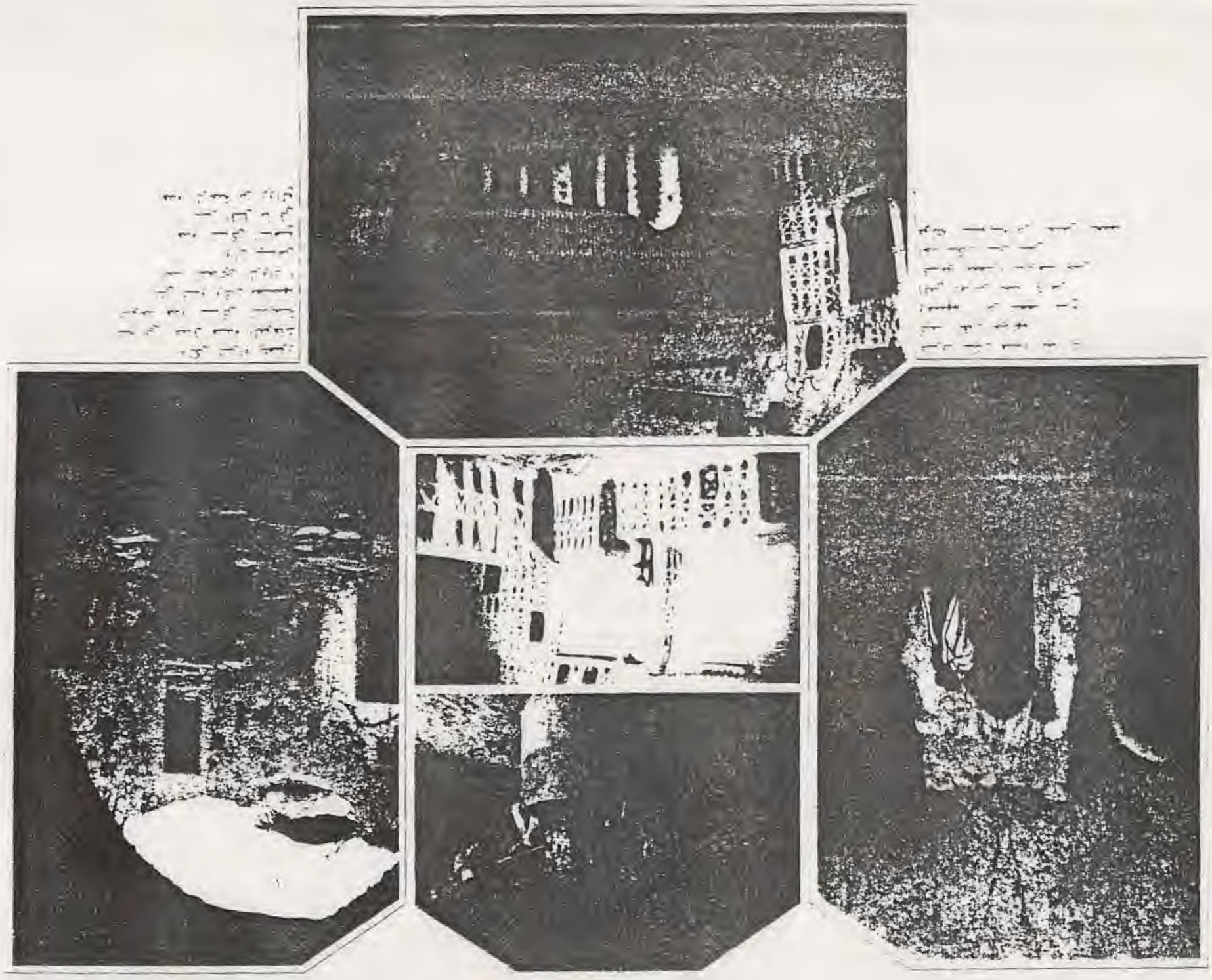

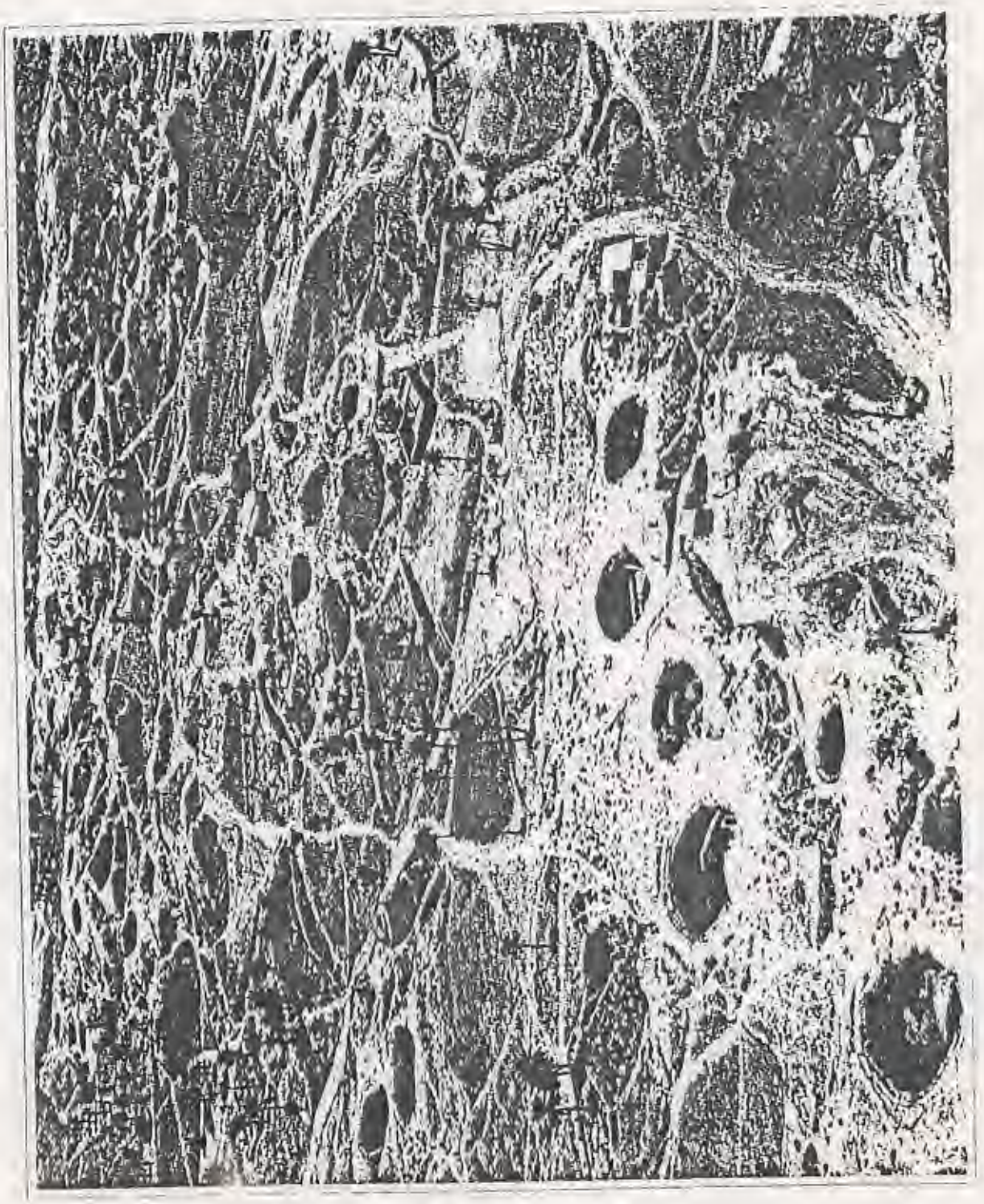

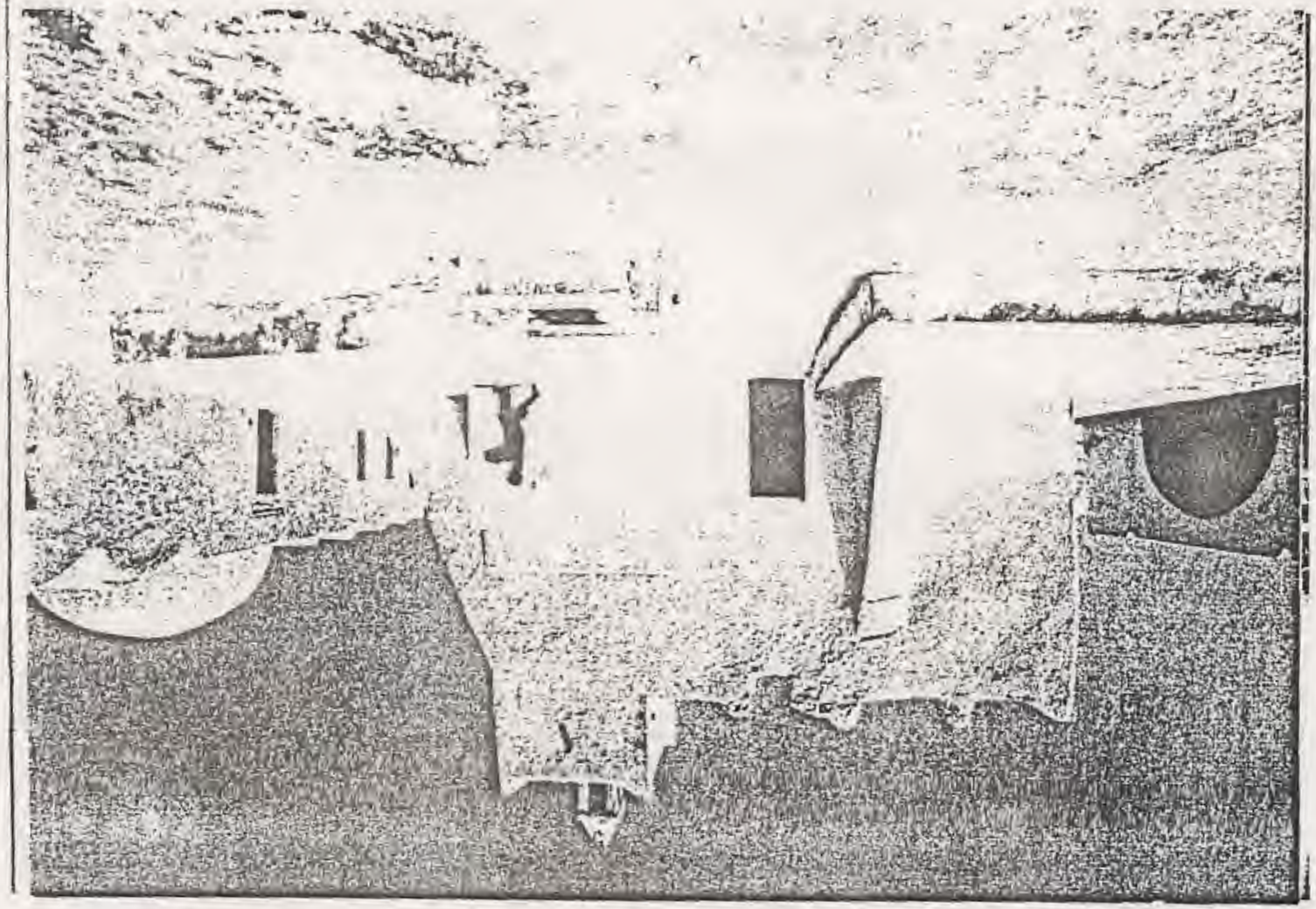

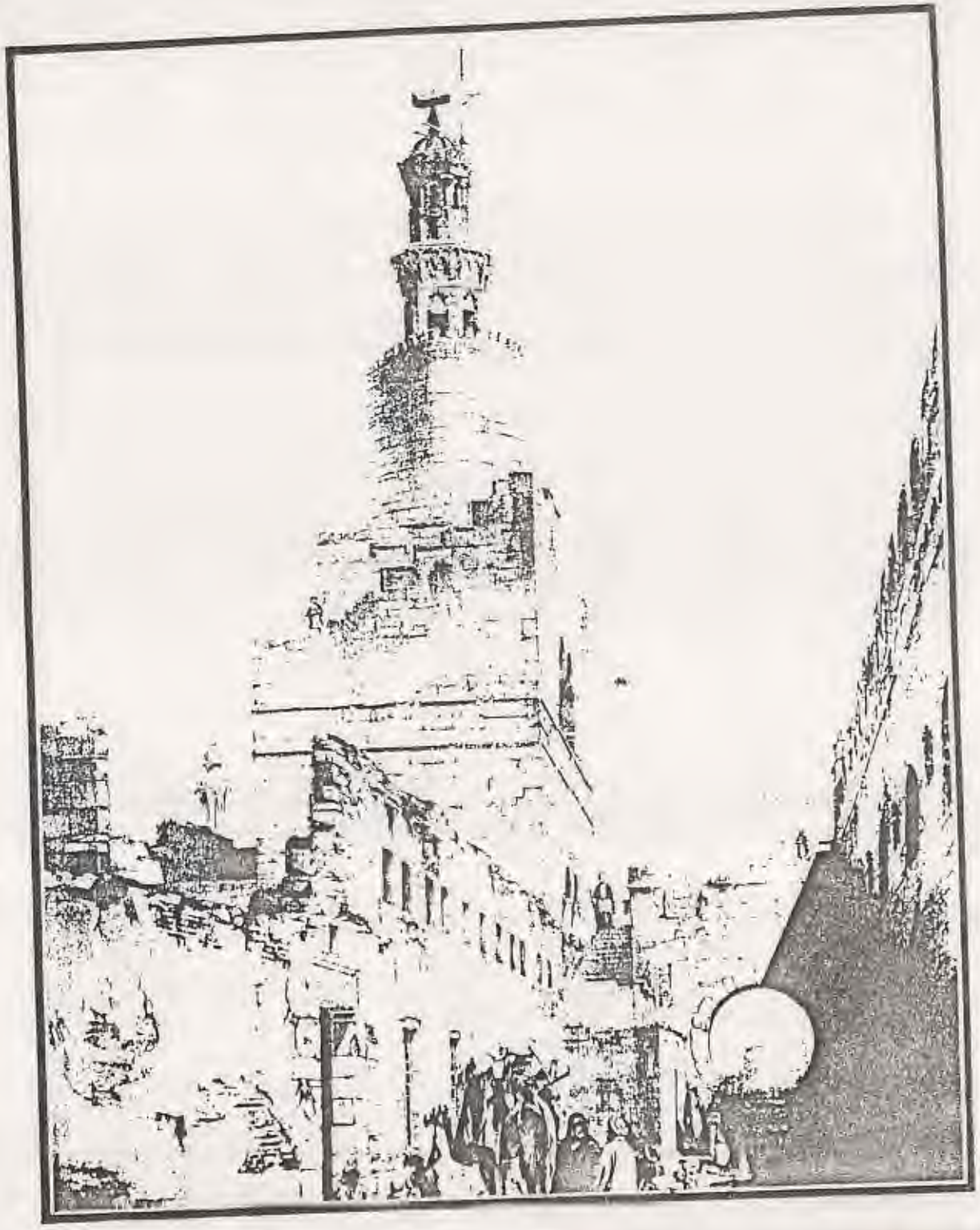

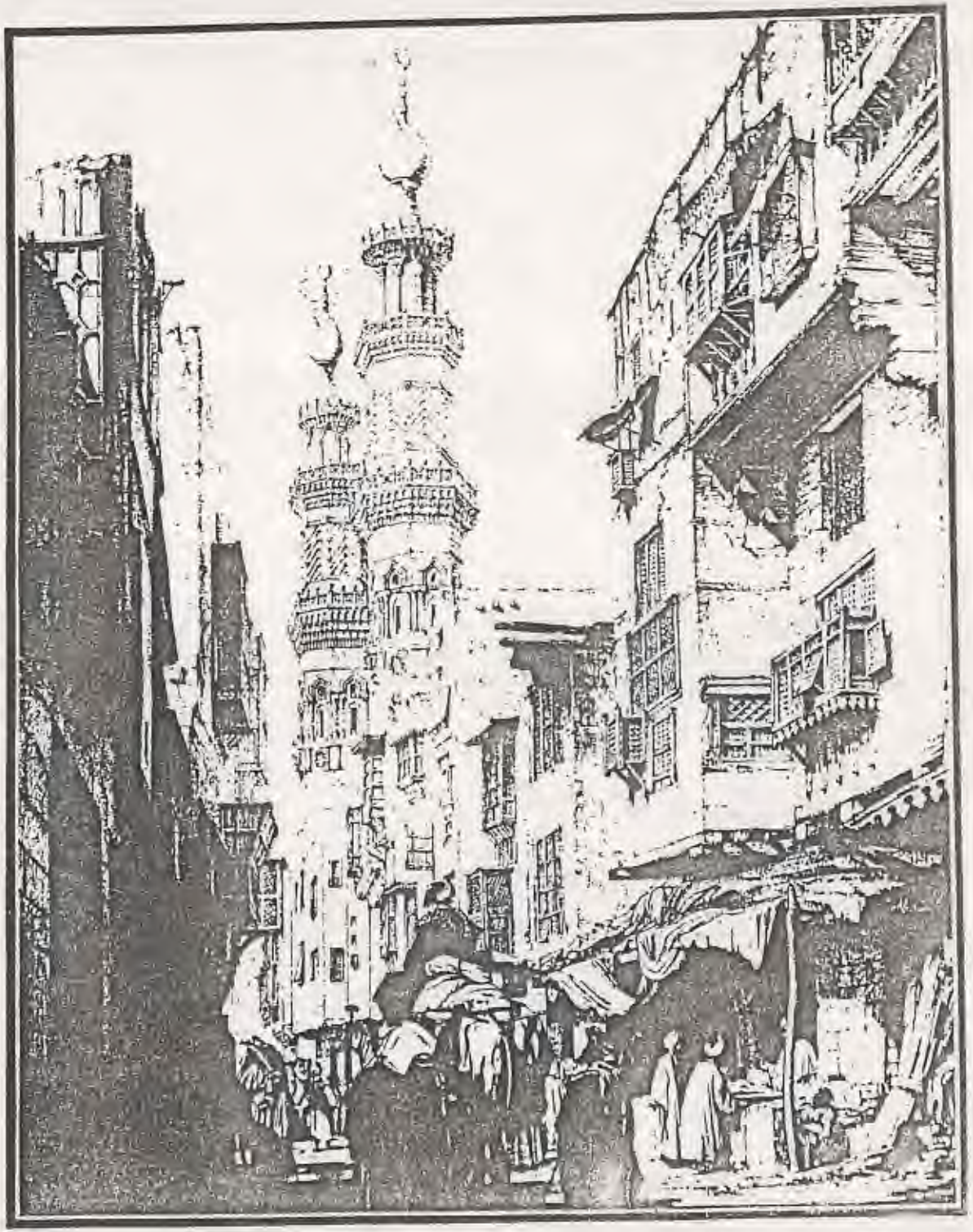

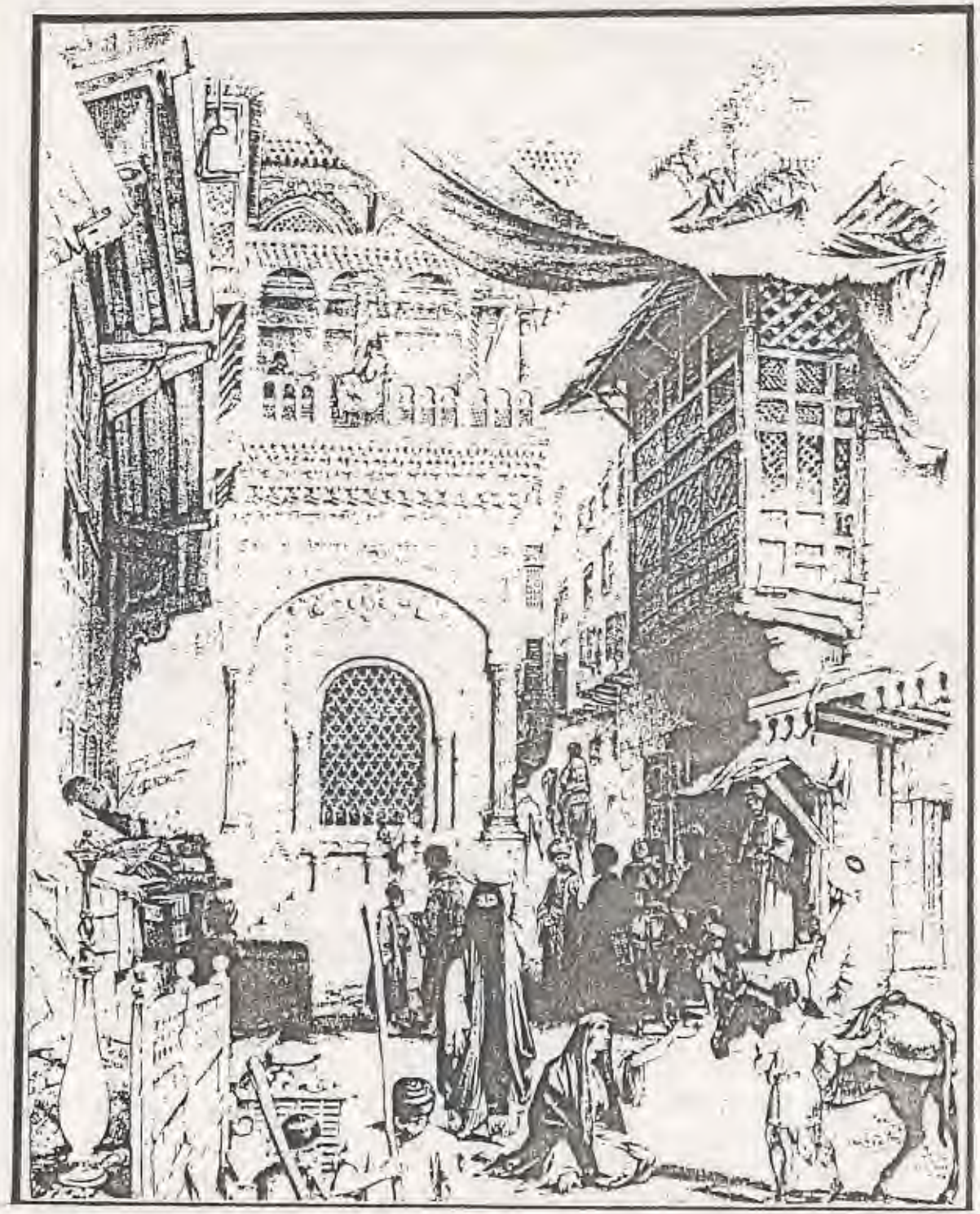

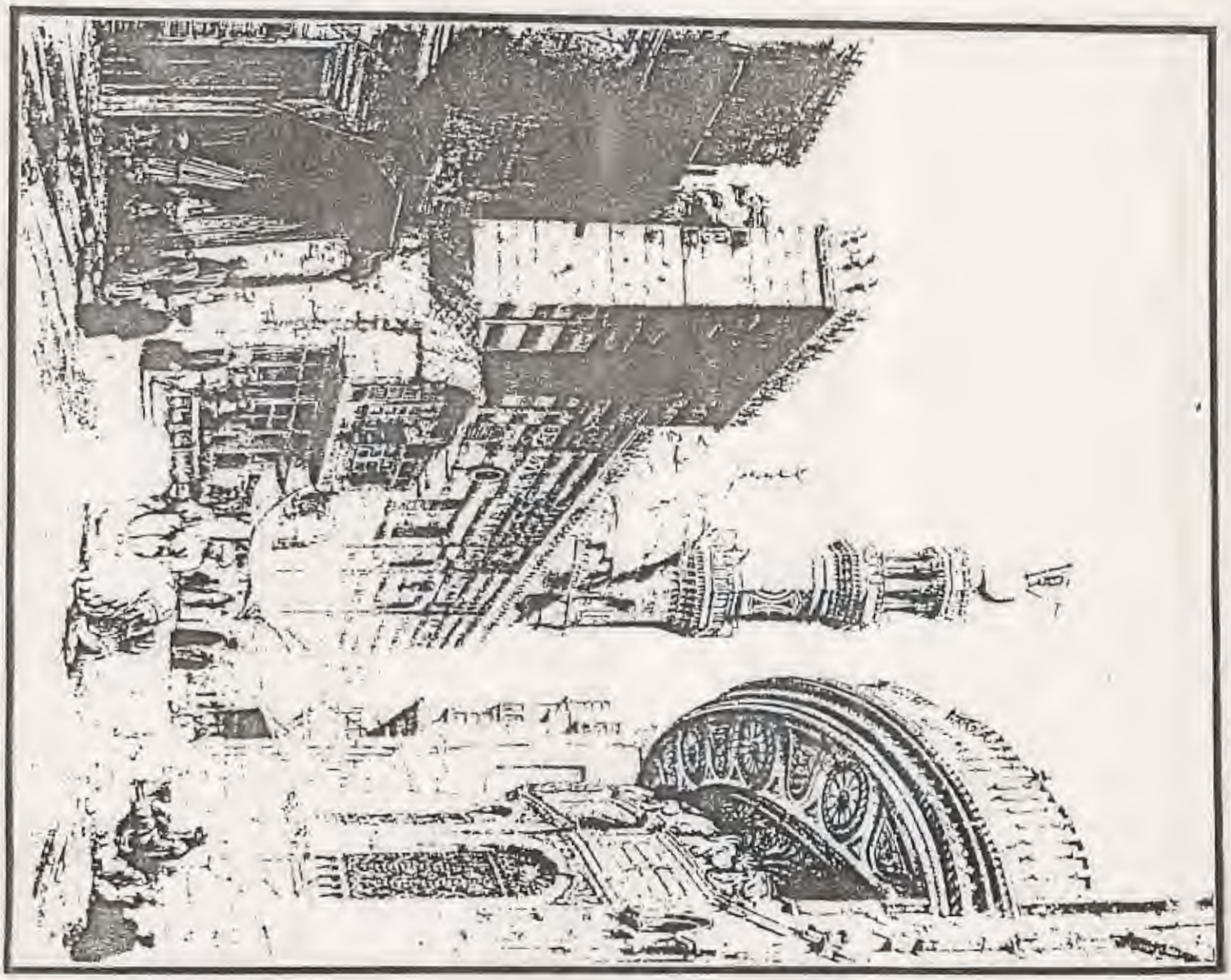

- القرية ومجتمع القرية
- المجتمع البدوي وتوطين البدو

القريـــة ومجتمع القريـــة

الشرق الأوسط اقليم عريق فى الحضارة الزراعية ، التى يقدر الآثاريون أنها ظهرت فيه منذ عشرة آلاف عام ، وذلك عندما كان الانسان لا يـــزال يستعمل الألات الحجرية وكانت فئوسه ومناجله من الحجارة ، وهذا هو العصر الحجرى الحديث ، وقد أدى أكتشاف الزراعة الى أستقرار المجتمعات البشرية فى محلات دائمة ، هى القرى الزراعية ، مجتمع الفلاحين الذين ركزوا اهتمامهم منذ فجر التاريخ فى انتاج الحبوب ، وأهمها القمـــح والشعير ، وقد أضيف اليها حديثا الذرة الشامية والذرة العويجة حيث يمكن الحصول على ماء الرى صيفا ، كما أنه قد ادخلت زراعة الأرز أيضـــا حيث يتوفر الماء ، وهذه الحبوب الحديثة العهد بالشرق الأوسط ذات اهمية كبيرة فى تغذية سكانه ، لأن محصولها يفوق محصول القمح أو الشعير

ومعظم أقطار الشرق الأوسط تعتمد فى حياتها الزراعية على تربية الماشية الى جانب الزراعة ، وهو مايسمى بالاقتصاد الزراعى المختلـــط ، ولذلك لابد مع تهيئة الوسائل لتغذية الماشية التى تربيها القرية ، أما الماعز والغنم فيمكن أن ترعى خارج الارض الزراعية ، كما أنها تستطيع أن ترعى بعد ذلك مايتخلف فى الحقول بعد الحصاد ، وفى الشتاء تحتاج للدريس ، والقرية تعتمد فى وسائل نقلها على الحمير ، وهذه تحتـــاج لعلف مكون من الحبوب والدريس كذلك ، وأكثر الحيوانات تفقة فى تربيتها هى البقر والثيران ، التى تمد الفلاح باللبن ومستخرجاته وتساعده فـــى أعمال الحقل .

ويزرع الفلاحون فى المنحدرات الجبلية أشجار الفاكهة التى تلائم المناخ ، وأهمها التين والكروم والمشمش ، وأشجار الفستق واللوز والجـــوز وثمار هذه الفاكهه جميعا تجفف وتحفظ ، هذا الى جانب أشجار الزيتون الذى يكون زيته عنصرا هاما فى الغذاء ، ولا سيما فى اقليم تقل فيه المواد الحيوانية والبروتينية . وقد أدخل الى هذا الاقليم فى العصر العربى زراعة الموالح ، وهى تكون جزءا هاما من المحاصيل النقدية فى فلسطـــين وسوريـــا .

مورد الماء هو الذى يحدد موقع القرية ، فلابد من كفاية موارد الماء لزراعة الحبوب والبقول الشتوية ، وهى فى العادة القمح والشعـــير ، وقلما تجد الشرفان فى المناطق الجبلية ، ولابد من وجود مورد ماء كاف مستمر للشرب ، وادارة الرحى ان امكن ، ولابد ان يكون ماء المطر كافيـــا لرى قطعة ارض تنتج الخضروات وبعض المحاصيل الغذائية الثانوية الاخرى . . هذا هو الحد الادنى اللازم لمجتمع القرية ، أما اذا كانت القريـــة أغنى وأفضل فانها تشجع الفلاحين على زراعة بعض محاصيل نقدية مثل الزعفران والطباق .

ومورد الماء أيضا هو الذى يحدد مساحة القرية وعدد سكانها ، فحيث تكثر العيون والينابيع الصغيرة تكثر القرى ، ولكن كلا منها لا يحتـــوى الا على عدد سكان قليل ، بينما تضم القرية اذا كانت قائمة على عين ماء مندفقة كبيرة التصرف واذا كانت هذه العين نادرة فى اقليمها .

فقرى فلسطين التى تقع على السفوح الغربية لهضبتها عديدة متجاورة صغيرة المساحة قليلة فى عدد السكان ، بينما قرى فلسطين الجنوبيـــة قليلة متناثرة كبيرة فى عدد السكان ، لانها الملجأ الوحيد فى اقليم جاف ، بل تحول بعضها الى بلدان صغيرة مثل الخليل وبير السبع . أمـــا حيث تقوم القرى على الانهار والمياه الجارية طول العام ، فانها تتلاصق وتتزاحم ، مثل قرى ريف مصر على نهر النيل وفروع الدلتا . وقرى نهـــر العاصى ونهر الليطانى .

والقرية فى الشرق الاوسط مجتمع قديم عتيق ، يتبع أساليب قديمة فى الانتاج ولا يزال قائما على أسس اجتماعية تقليدية ، فلا يزال المحـــراث الذى ذكره الثيران موجودا ، ولا يزال اساليب الرى البدائية القديمة موجودة ، ولا نظن ان أساليب الزراعة الميكانيكية ستدخل أقطار هذا الاقليم مادام زمام الارض الزراعية صغيرا ، وما دامت ملكياتها متفتتة ، هذا الى أن الزراعة فى هذا الاقليم من النوع الجاف الذى يعتمد على الرى ورفـــع

الماء وتوزيعه من العيون والآبار ، والحقول في هذا الاقليم ليست متسعة متصلة الا في السهول الفيضية حول الانهار الكبرى ، في وادي النيل الادنى والعراق الادنى ، اما فيما عدا ذلك فتقع متناثرة حول الينابيع وعيون الماء ، ومثل هذه البقع المتناثرة لا يصلح معها استعمال الالات الزراعية الميكانيكية .

مجتمع القرية في الشرق الاوسط مجتمع بسيط ، يقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي بقدر الامكان ، ينتج ما يحتاج اليه من قمح وحبوب ومواد غذائية حيوانية بل وينتج ماتحتاج اليه من سلع مصنوعة في القرية ذاتها ، وفي كثير من اقطاره يكون المجتمع وحدة سياسية وادارية الى جانب كونه وحدة اقتصادية اجتماعية .

والارض في الشرق العربي تنقسم الى ثلاثة اقسام رئيسية :

١ - الارض المملوكة للافراد

٢ - الارض المشاع

٣ - الارض الاميرية أو الاملاك الاميرية

وتاريخ الملكية في بعض اراضي الشرق العربي يرجع الى ماقبل الفتح العربي نفسه ، وبعضها يرجع الى الهبات والاقطاعات التي كان يهبها الامراء والحكام لمواليهم وأنصارهم ، وقد توسع الاتراك في منح هذه الاقطاعات التي تعرف بالشفالك في العراق والجانب السوري ، أو أرض الوسية والأبعدية التي اقتطعها محمد علي لرجال دولته في مصر ، وهذا أصل النظام الاقطاعي السائد في أقطار الشرق العربي والذي تخلصت منه مصر أخيرا باصدار قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ ، كما تخلصت منه سوريا والعراق في السنوات الاخيرة .

ويمتلك الاقطاعيون في الشرق الاوسط معظم الاراضي الزراعية ، بل ان قرى بأكملها تقع داخل اقطاع واحد أو شفلك واحد ، بينما الفلاحون لا يملكون الا مساحات ضئيلة من الارض الزراعية ، يعمل قانون الوراثة في الشريعة الاسلامية على تفتيتها حيلا بعد جيل ، وهذا من أسباب ضعف الانتاج الزراعي . كما انه السبب المباشر فيما يخيم على الشرق من فقر مدقع وبؤس شديد .

اما الارض المشاع فهي التي تملكها القرية كلها على المشاع ، لكل اسرة فيها الحق في جزء منها تقوم بزراعتها ، دون أن يكون لها الحق في التصرف فيها بالبيع أو الرهن أو الهبات ، ويقوم رئيس القرية " ويسمى المختار في الجانب السوري) كل عام بالاشتراك مع مشايخ القرية ، بتقسيم الارض المشاع على أسر الفلاحين كل حسب عدد رءوسها ، ولكل اسرة جزء من جميع درجات الارض المشاع بعضها احسن خصبا من البعض الاخر وبعضها يقع في بطن الوادي ، وبعضها في السفح ، وبعضها في الجرود ، وبعضها لا يصلح لزراعة القمح أو المحاصيل النقدية ، وبعضها لا تصلح الا للرعي أو الاحتطاب ، فكان من العدل أن تمنح كل أسرة جزءا من الارض المشاع ، وفي كل نوع من أنواع التربة هذه .

واذا كانت الارض المشاع قد حفظت جزءا كبيرا من الارض من التفتت ، نتيجة للتوريث حيلا بعد جيل ، فانها تشتت مجهود الفلاح في الرحلة المستمرة من قطعة ارضه المملوكة الى قطع ارضه الممنوحة له في المشاع . وعلى الرغم من هذا فهذا نظام اجتماعي اشتراكي سليم لا يحتاج الا لجزء يسير من التعديل لكي لا يتعارض مع مبادئ الاقتصاد السليمة ، وذلك بأن يضاف اليه نظام التعاون في العمل والانتاج وتوزيع المحصول ، وقد هاجم كثير من الأوروبيين هذا النظام بينما استحسنه البعض الاخر . وفي رأينا انه يحقق العدالة الاجتماعية في جزء من املاك القرية في العالم العربي على الاقل .

اما الارض الاميرية فترجع نظريا الى فكرة ان الارض ملك للامير ، والامير هو الذي يوزعها ولذلك فان الارض تؤول للامير (أو الدولة اذا استعملنا الاصطلاح الحديث) في عدة حالات ، منها وفاة المالك وانقطاع ذريته ، فالدولة هي التي ترثها حينئذ اذا ترك دون زراعة ثلاثة أعوام متوالية . والارض الاميرية تؤجرها الدولة للافراد ، ولا يحق لهؤلاء حينئذ ان يتصرفوا فيها بالهبة ، ولكن يحق لورثتهم أن يحلوا محل مورثهم في استئجار الارض من الدولة ، كما لا يحق لمستأجر هذه الارض ان يتصرف فيها بالوقف .

المجتمع البدوى وتوطين البدو

لا يعتبر المجتمع الزراعى فى الريف العربى هو الذى يشكل هذا الريف وحده . بل يشترك معه أيضا المجتمع البدوى الذى أرتبط بتاريخ الحضارة العربية ارتباطا وثيقا ، ونظرا لحرمان المجتمع البدوى من الخدمات الاساسية فانه يصبح اكثر قطاعات الشعب العربى احتياجا الى التنمية والبناء ، حيث أن حياة التنقل التى تتميز بها حياة البدو تحول دون ايصال الخدمات التى يقدمها المجتمع للبدوى فى المجتمع القومى ، ومن اجل هذا فانه لابد من ادماج المجتمع البدوى فى المجتمع القومى ليسهم فى انشطته العامه ويصبح جزءا فعالا فى الكيان القومى ثروة وبشرا ، ومن أجل ذلك كانت البداوة فى المجتمع العربى من المشاكل ذات الاهمية التى يستلزم حلها خلق اطار اجتماعى جديد ، يتم من خلال عمليات توطين وتنمية للمجتمع البدوى .

المقصود بالبداوة

لقد بدأ الانسان حياته بدويا فى عصور ماقبل التاريخ ، حيث كانت هذه الحياة تعتمد على التنقل ، ولاتزال تلك الظاهرة هى السمة الأساسية للبداوة والبداوة ليست التنقل المطلق غير المحدود أو غير المقصود ، ولكنها تنقل يستهدف التحرك الى مواضع مؤقتة يتوقف مدى الاستمرار فيها على كمية الموارد المعيشية المتاحة فى تلك المواضع وعلى مدى توفر الوسائل الفنية المستخدمة فى استغلالها ومدى توفر عنصر الامن الاجتماعى بها .

وجدير بالذكر أن هناك فارقا واضحا بين البداوة والهجرة ، وذلك لان الهجرة تبدأ من نقطة انطلاق وبداية ثابتة ، سواء أكانت الهجرة مؤقتة أو دائمة . وأما نقطة البداية والانطلاق فى البداوة فانها دائرية ، بمعنى أنه يصعب التفرقة بين المستقر والمهجر فى حالة البداوة . ولعل الزراعة المتنقلة والصيد والرعى تتطور بطبيعتها على البداوة ، لانها تقوم على التحرك والتنقل خاضعة فى ذلك للبيئة ، لانها هى التى تسيرها حيث تريد لاحيث يريد الانسان . والبداوة المعاصرة استمرت فى صورة الرعى اكثر منها فى الصور الاخرى ، كما ارتبطت البداوة الرعوية فى الاذهان بالصحراء وخاصة فى المنطقة العربية .

واذا كانت البداوة ليست وقفا على الصحراء ، فانها كذلك ليست وقفا على العرب ، ذلك أن تصور البداوة يرتبط فى الاذهان بالعرب وبالجمل ، ومع ذلك فان البداوة اليوم فى العالم بين غير العرب هى أضعاف أضعافها بين العرب ، واذا كان الجمل هو عنوان البداوة فى منطقتنا فان البقر مثلا عنوان البداوة فى افريقيا ، على انه حتى فى المنطقة العربية - خاصة فى أفريقيا العربية - توجد جماعات بادية لاتنتسب الى العروبة انتسابا دمويا ، وان كانت تنتسب اليها حضاريا ، فهم مسلمون مثل قبائل البربر فى الصحراء الكبرى وصل الصحا فى شرق السودان .

هذا ، وقد ظلت البداوة تمارس نفوذا خلقيا منفصلا على الحياة العربية ، فمازال كثير من النظم الاجتماعية وانماط السلوك والقيم البدوية تتعايش حتى فى العواصم والمدن العربية المعاصرة ، جنبا الى جنب مع التطورات والقيم الغربية ، وتكاد تنفرد بشخصيتها فى المجتمعات العربية القروية .

ذلك أن البداوة العربية اتصلت بحضارة العرب الكبرى ، وارتبطت بمنبت الرسالة الاسلامية ، فأصبحت مستودع الفضائل ومناط الاحلام فهى صفحتهم الخلقية والروحية ، وهى مجدهم السياسى . ولعلنا نلمح ذلك الاعتزاز بهذا التراث الذى انبعث من البداوة العربية ومن قيمها وفضائلها فى آثارنا الادبية والفكرية ، بل فى اتجاهاتنا المعاصرة . فلم يفقد هذا التراث العربى توهجه ولا اصالته بما مر عليه من زمن ، بل ظل مصدرا للقوة المتجددة ، لقيم سها الجيل العربى بعد الجيل العربى .

واذا كان هناك شىء مشترك فى البداوة العربية ، فذلك أنها تقوم حتى اليوم بدور على جانب من الاهمية ، وهذا الدور هو فى جملته الامر استداد لوجه من وجوه الحضارة البدوية ، ذلك هو النظام القرابى ، ومن خلال هذا النظام القرابى احتفظ العربى بوحدته الحضارية ، فالبدوى فى الشام وفى الاردن وفى

السعودية وفي العراق وفي مصر وفي فلسطين وفي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان واليمن ، وفي كل بلد عربي ، يرتبط بقبيلته التي تتشاكس في هذه الوحدات السياسية ويستشعر رابطة حقيقية مع افرادها حيثما كانوا ، ومثل هذه الحقيقة وان كانت تسند بعض المفاهيم السياسية المعاصرة في الوحدة العربية ، الا انها قد تثير مشكلة قومية في نطاق الواقع السياسي ، ذلك يحتم الولاء القومي ويجعل الاولوية للوحدة السياسية القومية التي ينبغي ان تسود العلاقات الاجتماعية في نطاقها ومن اجلها .

اما من الناحية الحضارية ، فهذا الموقف مرتبط بتصور البدوي للابعاد المكانية والزمنية ،فسولاء البدوي لا ينصرف الى المكان ، وانما يتجه الى الزمان ومن هنا جاء تمسكه بالعادات والتقاليد والانساب ، وهذه الصفة لا تقتصر على البداوة بين العرب بل هي ظاهرة قائمة في كل مجتمعات البادية ، وهي ذات صلة بعبادة الاسلاف في الديانات القديمة .

ان قيام الدولة الحديثة ذات الوظائف والمسئوليات الاقتصادية والاجتماعية في القوميات التي تضم مجتمعات بدوية ، كان يحمل في طياته احتمالات التغيير الشامل لتلك المجتمعات ، فالوجود القانوني للدولة ينشئ التزامات متبادلة بين الدول والافراد هي مجموعة الحقوق والواجبات ، كذلك فان وظائفها الاقتصادية والاجتماعية تفرض عليها استثمار الموارد الطبيعية القومية ، وتطوير المرافق العامة كالمواصلات المادية والفكرية وانشاء الخدمات الاساسية وتيسيرها وايصالها المواطنين في ميادين التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية .. الخ .

ومن هنا فان المجتمع البدوي وجد نفسه محاطا - كغيره من المواطنين - بسلطان الدولة من كل جانب ، فهي تتقاضى منه الضرائب وقد كان هو يجمعها من الاخرين وتلزمه بالخدمة للعسكرية وتفرض عليه قيودا في تنقله ، وتفرض عليه اجراءات صحية ،وتجبره على نظام اداري اسسه وتطوراته غير واضحة له ، وتدعوه الى الاشتراك في نظام الدولة منتخبا ومرشحا في الهيئات الدستورية ، ثم هي تقدم له التعليم وتعرض عليه من خلال ذلك معلومات وأفكارا وتصورات جديدة ، وتقدم له ولحيواناته الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية ، وتمد له يد المساعدة فتقدم له الاعانات المالية ، وتسرع الى نجدته في أوقات الشدة والقحط وتوفر له ولحيواناته الماء ،وتهيئ له المراعي وتيسر له تسويق منتجاته ، وتمهد له طريق المواصلات وتفتح له أبواب العمل الذي يناسه . وهو في تلقيه لكل هذه الى جانب ان التقاليد الموروثة عنده تمنعه من التزاوج من خارج القبيلة ، وهو يشعر بأن استقراره في بقعة بعينها يتيح له التزاوج وايجاد علاقة بينه وبين المجتمع، فينفر من هذا الاستقرار ويخاف من النتائج المترتبة عليه ، يضاف الى ذلك ان تغشى الانماط الجديدة من الحياة ، وتناولها وممارستها ، تنشأ له حاجات جديدة تقصر امكانياته عن الوفاء بها وتنشأ له تصورات جديدة وقيم اخرى عن المكانة الاجتماعية ، وحاجات متزايدة بعد أن كانت حاجاته محدودة ووسائله التي يملكها تكفيه ، وبعد أن كان يعيش في عالم مستقل بنفسه يشكل نموذجا قائما بذاته .

ان التغيير الذي حمله المجتمع السياسي القومي الى المجتمع البدوي ، تناول كل جوانب حياته ، واتى عليها من أساسها ، لم تعد الثروة البدوية تحتفظ بمفهومها التقليدي من حيث ان الحيوان قيمة اجتماعية ، بل اصبحت قيمتها أولا واخيرا قيمة اقتصادية ، ثم انها لم تعد ملكا خاصا للبدوي وعزة وغنى لقبيلته بل أصبحت جزءا من الثروة القومية ، ولم تصبح الارض التي يستثمرها بطريقة غير اقتصادية حقا مطلقا له يتصرف فيها كما يشاء ، بل انها ثروة قومية من حق الدولة وواجبها ان تساعده على استغلالها بأفضل الطرق بما يعود على الثروة القومية بأحسن النتائج واكثرها موردا . ولم يعد رعي الحيوان وتربيته هو المورد الاقتصادي المجزي ، بل أن الاعمال الاخرى في المصانع والمؤسسات الحكومية والمنشآت المدنية أصبحت أفضل ، ولم يعد الرجل الشجاع هو النموذج الاخلاقي ،بل لعله أصبح للرجل المتعلم .

ولا شك ان النظام التقليدي المتوارث لحياة البدوي في الصحراء ، واعتزازه بالحرية المطلقة ، جعله يتنقل في ارجائها حيثما شاء بلا قيود وحدود بحثا عن الماء والكلأ ، حيث يجد في ذلك سعادة لا تقدر ،فالقيود والمعروف تكرهه التقليدي للاعمال البدوية والحياة المدنية التي تقيده بقيود تتنافى مع عاداته

وتقاليده ، هذا الامية وانتشار الجهل وانعدام نواحي النشاط المختلفة ضربت حوله ستارا من العزلة ، واضعفت ثقته في المجتمع القومي الذي ينتمي اليه ، وقد لعب الاستعمار دورا خطيرا في فرض هذه العزلة واضعاف الثقة بينه وبين المجتمع .

مجتمع البدو

يعيش البدو على أبواب الهلال الخصيب ويكونون جزءا هاما من سكان العراق وسكان سوريا ،كما انهم يكونون جزءا هاما من سكان ايران ،اذ تتراوح نسبة البدو الى الحضر في هذه الاقطار مابين ١٠ ، ١٥ ٪ من السكان . ولقد كان للبدو في مصر شأن اكبر من شانهم في الوقت الحضار حتى القرن التاسع عشر ومنذ ذلك الحين اتجهت سياسة الحكومة المصرية نحو تثبيت البدو في مواطنهم ، وكان لمحمد علي جهود موفقة في هذا السبيل . اما في شمال افريقيا فللبدو مركزهم الهام في حياة البلاد الاجتماعية والساسية ، يفوق ان لم يساو مركزهم في العراق وايران .

وتختلف العلاقة بين البدو والحضر من مكان الى آخر حسب قيمتهم العددية وحسب تفاوت قوة الحكومة المركزية وسيطرتهم على أزمة الامور . فحيث لا يستطيع ان يصل سلطان الحكومة يقوم البدو بمهمة " حراسة القرية " . ومعنى هذا فرض اتاوة على الفلاحين والتجار ، بل والمدن الصغيرة ، تطير قيامهم بهذه الحراسة صد عدوان قبائل البدو الاخرى وللبدو فوق هذا حق رعي قطعان الابل والضأن في الحقول بعد الانتهاء من الحصاد . هذا الى أنه لاتزال توجد بعض قرى في الشرق الاوسط وشمال افريقيا حديثة عهد بالاستقرار في الارض ، وأهلها يعيشون في نظام اجتماعي شبه بدوي .

وتبدو ظاهرة البداوة من ناحية النظام الاجتماعي في الواحات ، حيث لاتزال العصبية البدوية ظاهرة ، والواحات ابوية في الشرق الاوسط ، أموية في الصحراء الكبرى ، حيث يعيش الناس في اتحادات قبلية تسمى " اغادير " وحيث يرجع الرجل بنسبه الى أمه وجداته وليس الى الاب واجداده . . . وقد اشرنا الى هذا من قبل .

توطين البدو

ان توطين البدو ، والتي تسمى احيانا بعملية تحضير البدو او تثبيتهم أواستقرارهم ، هي عملية تقوم على احداث تغيرات في الظروف الطبيعية المحيطة بحياتهم بحيث تنقلهم من حياة التنقل وعدم الاستقرار الى حياة مستقرة في مكان ثابت ومتمركزة فيه ، بحيث يسهل تنمية الموارد البشرية والاقتصادية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية وايجاد التفاعل المنشود والمقصود بين البدو وبقية طوائف المجتمع الاخرى . وهناك جهود صادقة في انحاء الوطن العربي اتخذت وتتخذ لتوطين البدو ، كما تمت الاستعانة بالجهود الدولية في هذا الاتجاه ايضا ، حيث عاونت منظمات الامم المتحدة في برامج التوطين ، وتقوم خطة التوطين اساسا على استزراع مساحات من الارض وتوزيعها على البدو ، وتوفير المساكن اللازمة والخدمات والمرافق وتقديم العون اللازم لهم لكي يستقروا في مواضع التوطين .

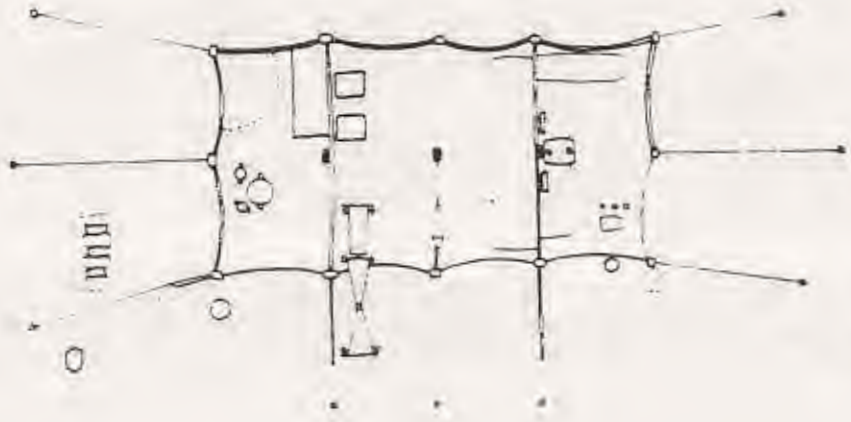

بيت الشعر
هو رمز الحياة في الصحراء ولكنه الآن أخذ في الزوال بصورة لا مفر منهـا وتعرض في الصورة محتويات أحد بيوت الشعر وطريقة نصبه والمواد التي يستعملها البدوي في حياته اليومية

The Badu Tent
The 'house of hair' is the symbol of life in the desert, inevitably now fast disappearing. The Museum presents the contents of the tent, its method of erection and the materials used in the Badu's daily life

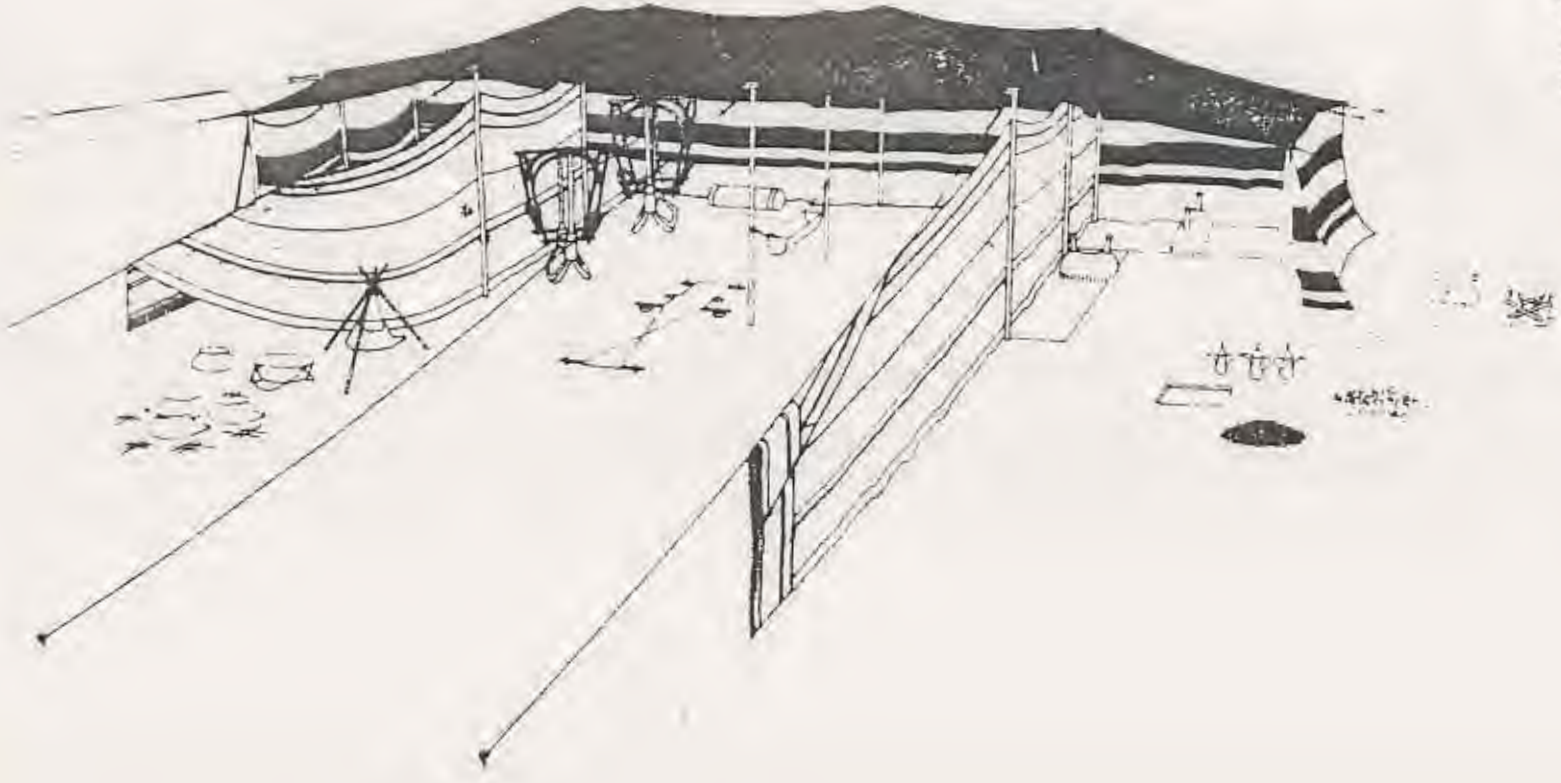

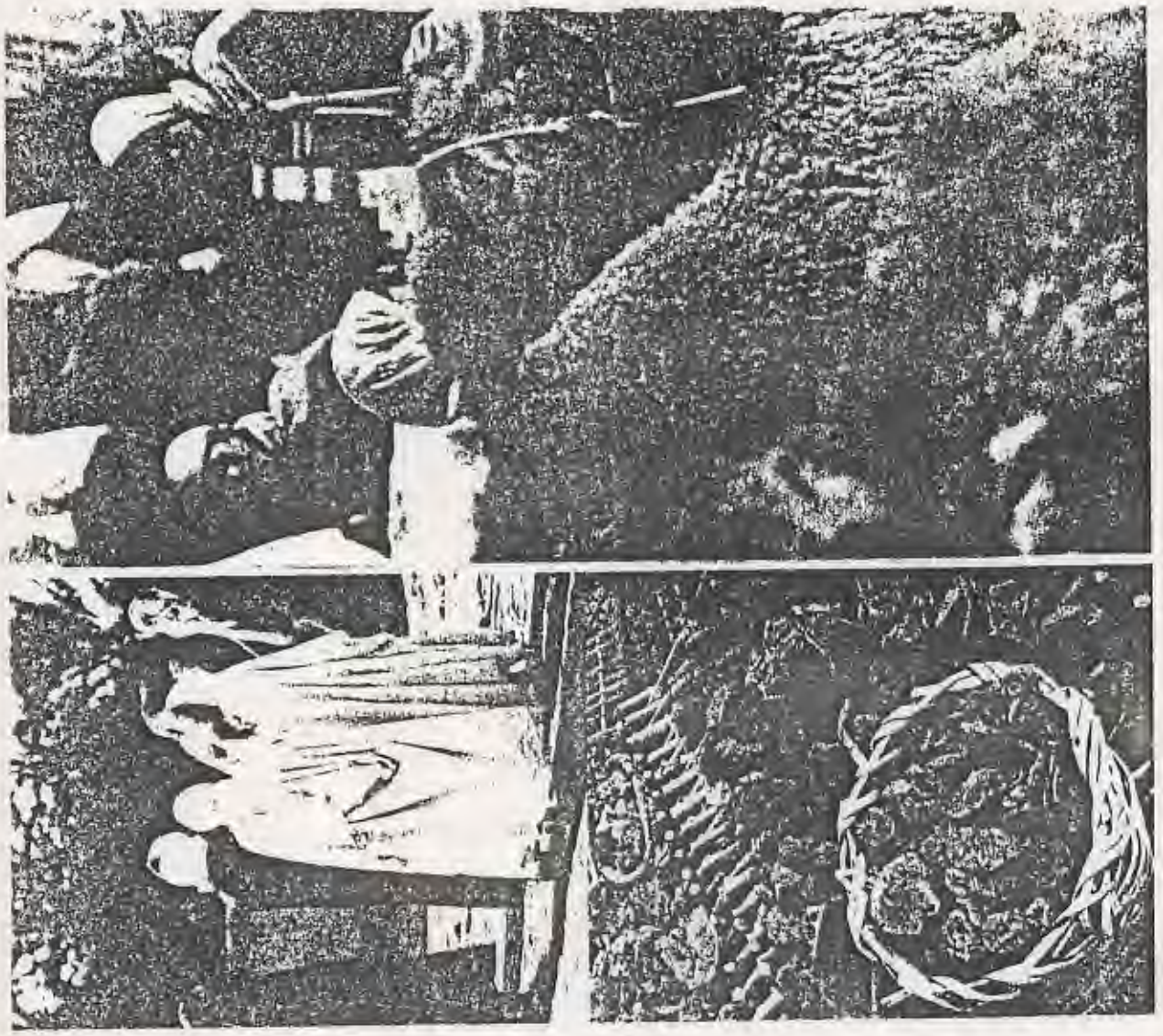

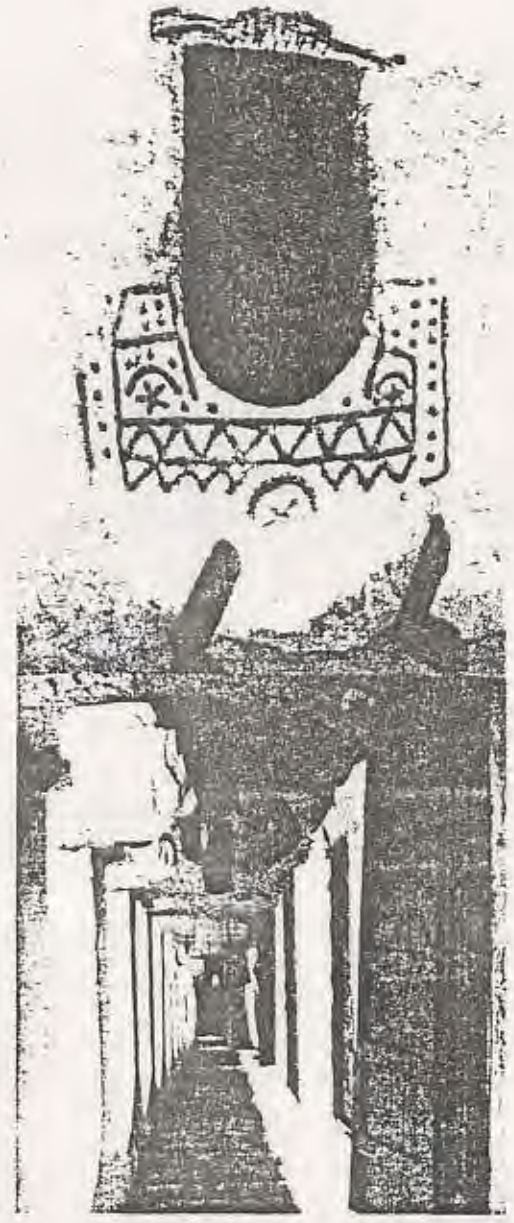

دراسة خاصة لمساكن النوبيين

بقريتى أسطل وأدندان بالنوبة

الجزء الرابع

دراسة خاصة لمساكن النوبيين

بقريتى قسطل وادندان

والرغبين فى العودة الى موطنهم جنوب السد العالى

تمهيـــــد :

قامت الدولة بانشاء قرى لتهجير اهالى النوبة ، وذلك بمنطقة كوم امبو - بمحافظة اسوان ، عند انشاء السد العالى .. لما سيترتب من غمر مياه بحيرة ناصر لمنطقة النوبة القديمة ، بما عليها من مساكن وزروعات . وقد قامت الدولة من جانبها بمجهود ضخم - حسب امكانياتها والمدة الزمنية المتاحة - لانشاء موطنا متكاملا جديد للنوبيين . لم يشمل ذلك الموطن الجديد المساكن فحسب ، بل ومبانى الخدمات العامة والطرق وامداد تلك المجتمعات الجديدة بالمياه العذبة والكهرباء ، بالاضافة الى استصلاح مايقرب من ٣٥ الف فدان لتمليكها للاهالى .

لم تجد المجتمعات النوبية المهاجرة للموطن الجديد - كوم امبو - الراحة المنشودة ولا الاستقرار المامور ، رغم مرور اربعة عشر عاما على هجرتهم . ويرجع هـذا اساسا لأسباب اجتماعية ، بالاضافة الى ماشاب هذا المشروع الضخم من اخطاء ناتجة من ضيق مدة الدراسات ، وكذا التنفيذ بالنسبة لحجم المشروع .

ان النوبيون - وبالرغم من اشتهراهم بالامانة والكرم والاعتزاز بالنفس والكرامة والنظافة - ميالون للعزلة ، وهذه العزلة لاتسرى فقط بينهم وبين غيرهم من غـير النوبيين ، بل نجدها ايضا بين النوبيين انفسهم . ينقسم النوبيون الى ثلاثة عشائر او قبائل رئيسية وهم : الكنوز والعرب والفارديجا ، ولكل عاداتها وتقاليدها التى تميزها وفى نفس الوقت تعزلها عن الاخرى ، الى درجة منع التزاوج فيما مابينهم كما تجد ان كل اسرة - داخل هذه المجتمعات - وحده قائمة بذاتها وشـبه معزولة داخل الجدران العالية الخارجية لمسكنها ، ولايعلم جيرانها عن دخائلها شيئا ، ولايحل نزاعات افرادها ومشكلاتهم سوى رب الاسرة أو كبير العائلـة ، الذى يحترمه كل افراد الاسيرة ويدينون لارائه .

مما تقدم اساسا ، وبالاضافة الى ثبات شكل ومنسوب مياه بحيرة ناصر ، راى بعض النوبيون ان يكونوا البادئين بالعودة مرة اخرى الى موطنهم الاصلى ، متعللين فى ذلك باسباب اقتصادية واجتماعية كثيرة . ومن السباقين لذلك اهالى قرية ادندان أول وثانى وقرية قسطل بالنوبة الجديدة فى منطقة كوم امبو .

لمحة تاريخية للقريتين وساكنيهما :

ينقسم النوبيون - كما سبق الاشارة - الى ثلاثة عشائر او قبائل وكانوا يقطنون جنوب جمهورية مصر العربية فى المنطقة الحنوبية للسد العالى وتمتد جنوبا حـتى شمال السودان . كانو الكنوز يقطنون شمال منطقة النوبة ، والفارديجا جنوبها بينما النوبيون العرب يقطنون المنطقة الوسطى .

ان سكان قريتى قسطل وادندان - بمنطقة كوم امبو - من الفارديجا الذين يقطنون الجزء الجنوبى لمنطقة النوبة القديمة ، وهو اكثر اجزاء النوبة خصوبة وثـراء حيث يكثر النخيل والمراعى الخضراء . كالماضى اصبح الحاضر ، وكما كانوا فى جنوب النوبة القديمة وزعتهم الدولة فى جنوب النوبة الجديدة بكوم امبو ، فقريـتى قسطل وادندان يقعا فى الجنوب ، وتقع قسطل شرق ادندان (انظر شكل ١) .

قامت الدولة - عند التهجير ببناء ٢٩٥ مسكنا فى قسطل ، وتم تهجير ٧٩٩ نسمه اليها فى المدة من ٣/٢٥ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٧ . اما قرية ادندان اول وثانى فقد بنت الدولة ٦٤٠ مسكنا وتم تهجير ١٨٧٦ نسـمة اليها فى الفترة من ٤/٢٥ وحتى ١٩٦٤/٥/٢ . وعلى ذلك تكون الزيارة قد تمت بعد مرور ١٤ عاما منذ تمت عملية التهجير لتلك القرى .

عناصـــر الدراســـة :

لقد بنيت الدراسة الاتية على اربع عناصر وهم :-

- رغبات الاهالى فى العودة واسبابها .
- دراسة عامة للقرية
- دراسة المبانى التى اقامتها الدولة .
- دراسة المبانى المنشئة بالجهود الذاتية لساكنيها .

وعلى تلك العناصر الاربعة تمت الفحوصات واخذت شكلها النهائى .

اولا : رغبات الاهالى فى العودة واسبابها :

ا - اسباب طبيعية :

١ - الجو غير ملائم لهم لعدم حفافه ومشابهته للجو الذى نشئوا فيه .
٢ - طبيعة الارض ليست بخصوبة ارضهم التى تركوها وهذا - حسب قولهم يؤثر بالتالى على الانتاجية الزراعية للفدان .
٣ - عدم امكانية الامتداد العمرانى ، فقسطل محاطة اما بارض زراعية او مصارف ، وعلى ذلك اصبحت الكثافة السكانية كبيرة جدا بالمقارنة لما اعتادوا عليه .

ب - اسباب اقتصادية :

ان الثروة الاساسية للنوبيين تقوم اساسا على الزراعة والرعى ، وهم يرون ان حالتهم المادية فى تدهور مستمر . من ناحية الزراعة يرون هم - كما سبق القول - ان الارض ضعيفة نسبيا ، ومن ناحية الرعى يقولوا ان ثروتهم الحيوانية قد تاثرت لعدم وجود المراعى التى كانت مواشيهم ترتع وتتغذى منها .

جـ - اسباب اجتماعية :

وتعتبر - حسب قولهم - اساسية وملخصها :-

١ - عدم الاستقرار للشعور بعدم الانتماء للموقع الجديد الذى هاجروا اليه ، وكذا تعاطفهم وحنينهم لمسقط راسهم . وقد دللوا على ذلك بعدم غرسهم للنخيل - وهى ثورة رئيسية لهم - مع وجودهم اربعة عشر عاما فى الموطن الجديد .
٢ - كثرة المرض مما جعلهم يكثروا من استعمال الادوية ، وهم يعيدون ذلك لطبيعة جو المنطقة ، فهو - كما سبق الاشارة - لا يناسبهم مثل مسقط راسهم .
٣ - سوء الخلق وعدم احترام الصغار لرب الاسرة ، كذلك كثرة العراك والمنازعات بين الجيران ، مما ادى الى كثرة الشكوى للشرطة وهذا حسب قولهم - جديد عليها . ففى الماضى كان كبير العائلة هو القاضى فى المنازعات - ان وجدت - ولم تكن الخلافات لتظهر امام الاغراب . عند سؤالهم عن سبب ذلك علما بانهم قد هجروا من القديم الى الجديد - كمجتمع كامل ومتكامل ، كما وانه لا يوجد بينهم احدا غريبا عنهم . احد شيوخهم " ان الحما قد انعدم فى هذا المجتمع الجديد وذلك للتزاحم بخلاف عدم شعور المرء فى منزله بالخصوصية " . وقد علل ذلك بان خرير مياه المرحاض يكون مسموع للجار عند استعماله وتساءل " هل يكون هناك حياء بين رجل وجاره ان كان الثانى يسمع - دون سعى منه - لاستعمال حريم الاول لمرحاضهم ، كما ان طاقات الحجرات المفتوحة على حوش الجار تهتك حرمة اى مسكن ، كذلك وجود حوائط مشتركة بين الجيران يجعل كل فرد على دراية بكل مايحدث فى منازل جيرانه .
٤ - عدم توفر الامن على الماشية والاغنام اثناء رعيهم فى الحقول ، جعلهم يسكنوهم معهم فى المسكن . هذا - بخلاف كونه شيئا معيبا عندهم يؤثر على حالتهم الصحية والنفسية . وكانت الماشية فى موطنهم الاصلى دائما ترعى خارج المنزل ، ولا خوف عليها من السرقة ليلا ونهارا .

واخيرا افصح ممثلوا الاهالى انهم برغم كل الاضرار التى لحقت بهم الا انهم ايضا استفادوا - فى كوم امبو - خاصة فى الناحية التعليمية والثقافية وكذلك الخدمة الصحية لهم ، وانهم مع رغبتهم فى العودة الى موطنهم الاصلى سوف ياخذوا معهم كل ما استفادوه . اكدوا كذلك ان غالبيتهم العظمى ترغب العودة ، وان كل من وعى وترعرع فى موطنهم الاصلى سباق للعودة .

ثانيا : دراسة عامة للقرية :

بالمرور السريع فى شوارع القرية نلاحظ ان السكان يبنون عامة بالحالوص (انظر شكل ٣) وهو مشابه للطوب فى الشرقية . سمك الحوائط حوالى ٤سم وكل خطة ارتفاعها حوالى ٣٠ سم ، وبعد حفافها - بعد يوم او اثنين حسب حرارة الجو توضع الخطة التالية . . . وهكذا . ضرب الطوب الاخضر

الاشـــــــــكال

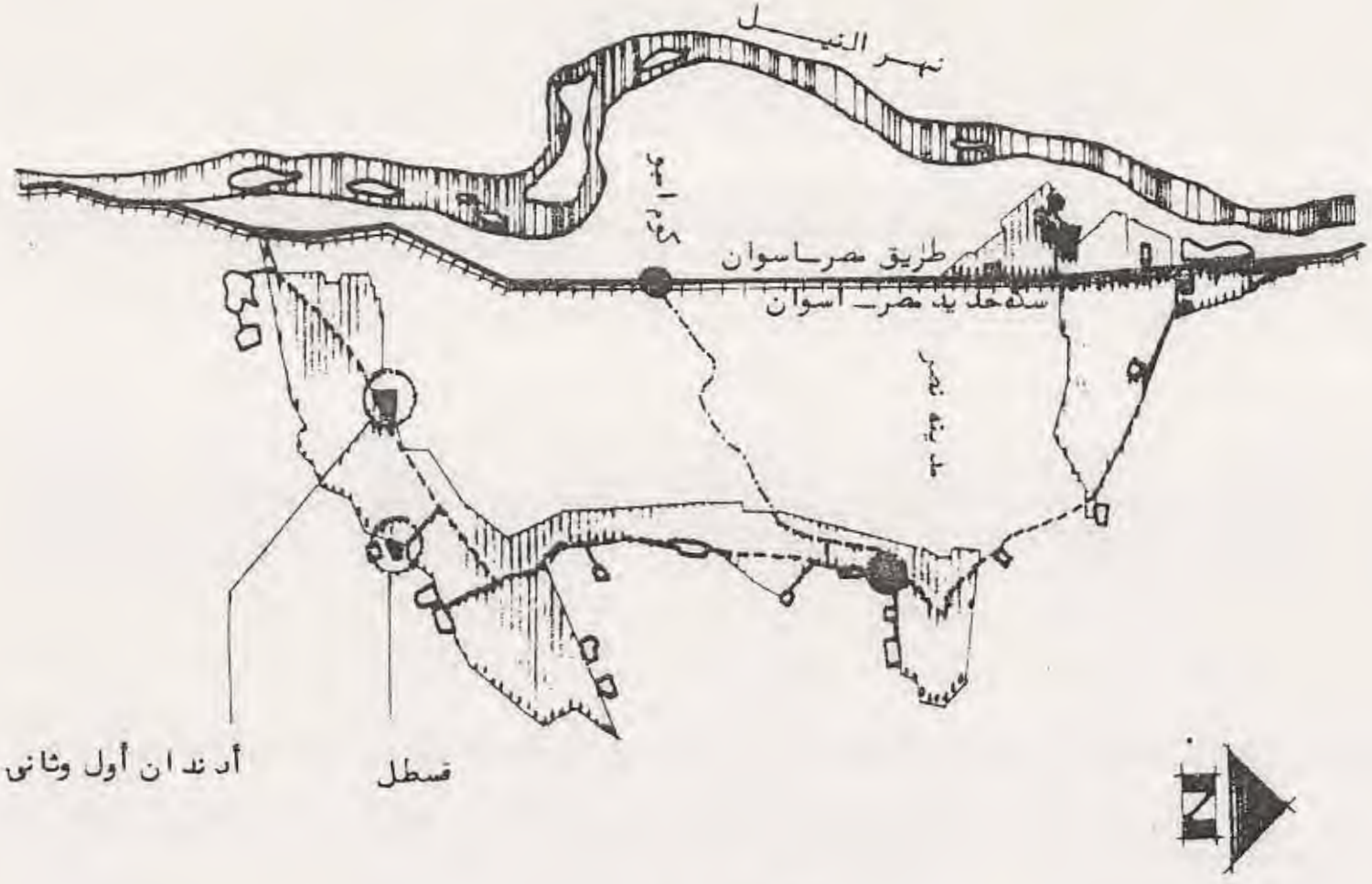

(الشكل ١)

خريطه كوم امبو (النوبه الجديده)

(الشكل ٢)

قرية قسطل

(الشكل ٣)

حطه بناء بيطريقة الجالوص

(الشكل ٥)

مسكن بالطوب الاخضر

(الشكل ٤)

ضرب الطوب الاخضر

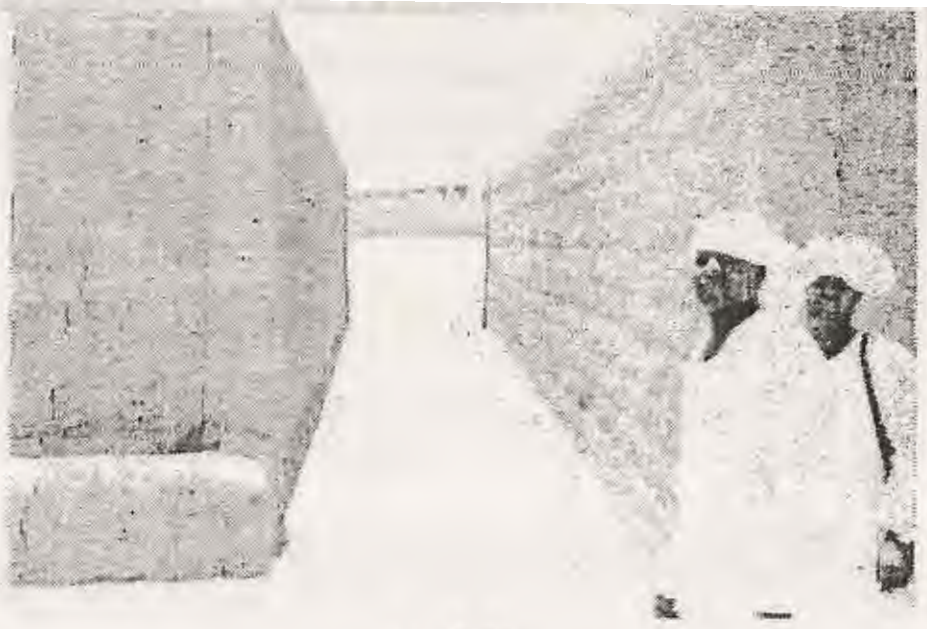

(الشكل ٦)
طريق ضيق بين منزلين

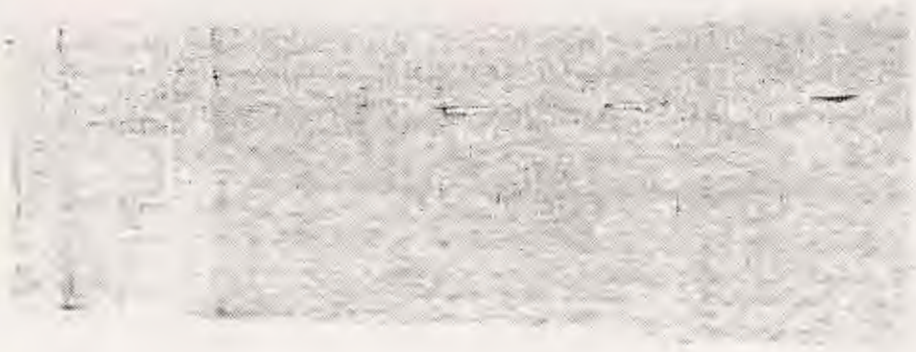

(الشكل ٧)
واجهة مسدودة وبها أعتاب الفتحات

(الشكل ٨)
عتب نافذة مسدودة

(الشكل ٩)
مصطبة مبنية بطول الواجهة

(الشكل ١٠)

واجهة مسكن نوبى تقليدى

(الشكل ١١)

باب مدخل رئيسى

(الشكل ١٢)

واجهـــة مدهونة بالجـــير

(الشكل ١٣)

المبانى التى بنتها الدولة ، يلاحظ بياض الواجهات وبناء المصاطب

(الشكل ١٤)

طاقات المساكن وقد سدت

(الشكل ١٦)

واجهة المسكن كما سلم للساكن

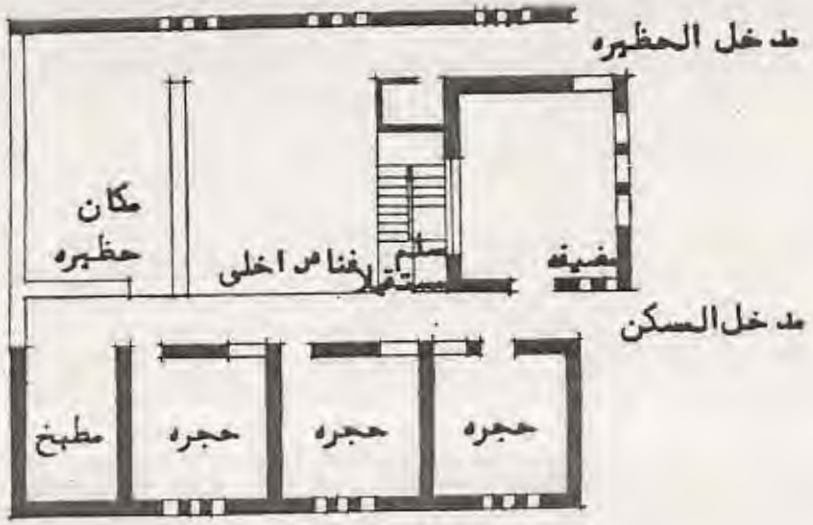

(الشكل ١٥)

المسقط الافقى الاصلى لنموذج مسكن متوسط من اسكان النوبة الجديدة

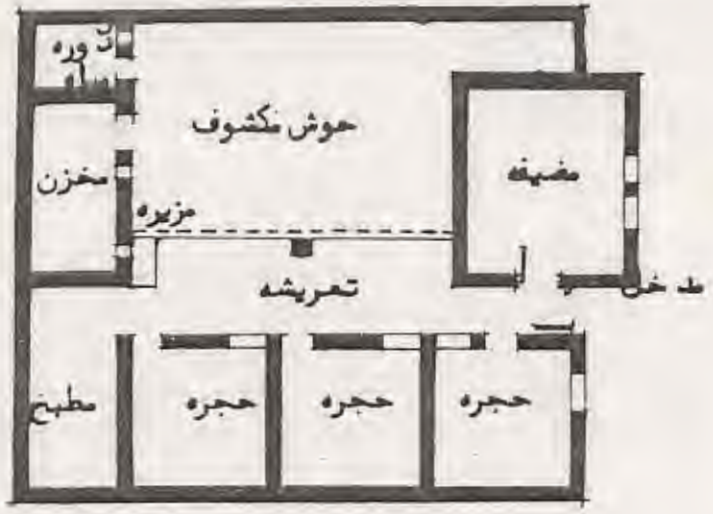

(الشكل ١٧)

المسقط الافقى لنموذج المسكن المتوسط بعد تعديل الساكن له

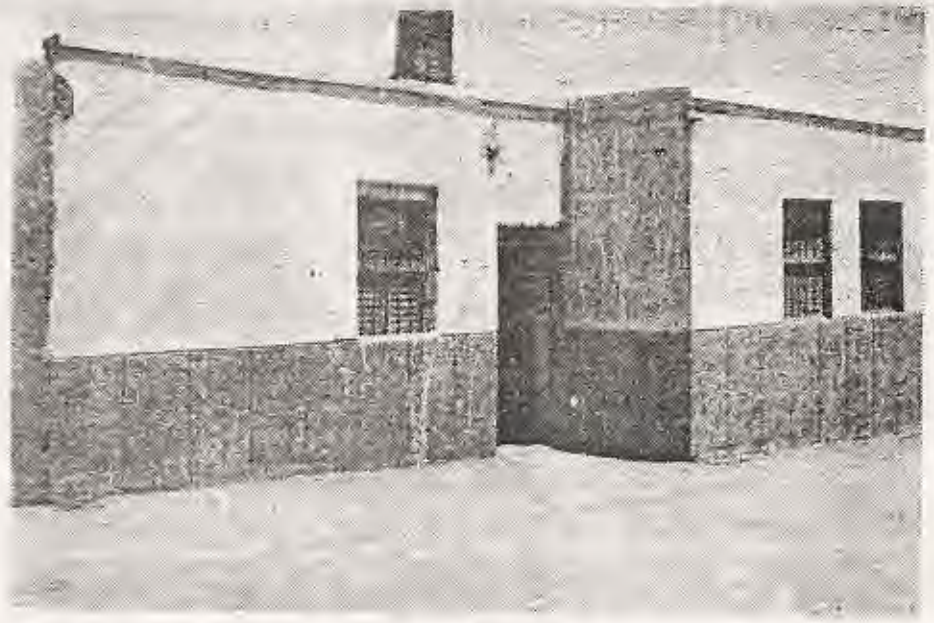

(الشكل ١٨)

واجهة المسكن بعد تعديل الساكن لها

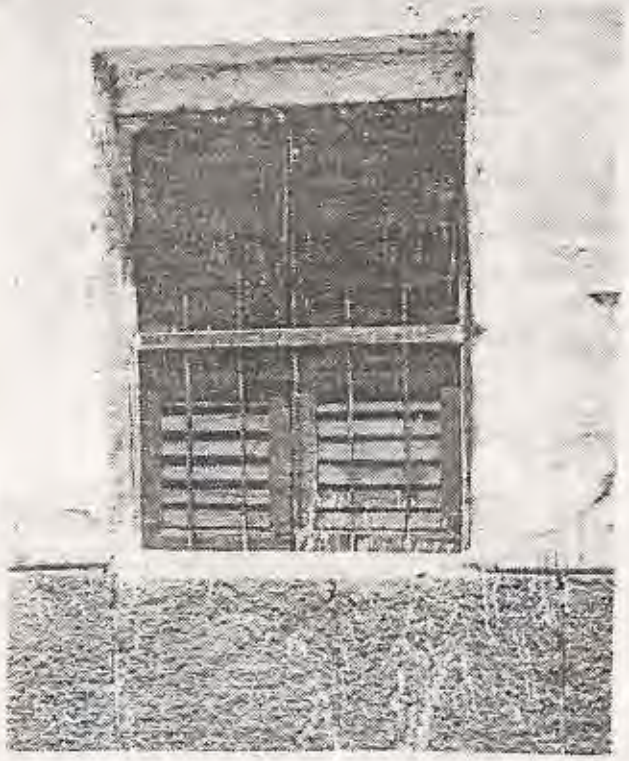

(الشكل ١٩)

النوافذ النوبية التقليدية

للضـــايف

(الشكل ٢٠)

التعريشة المضافة لمسكن بمنحه الدولة

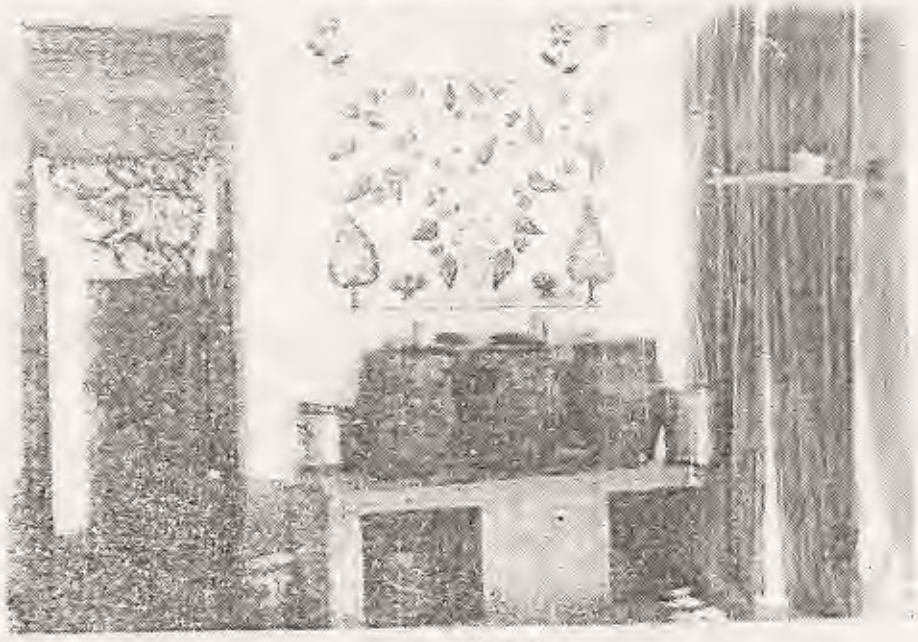

(الشكل ٢١)

المزيـــرة

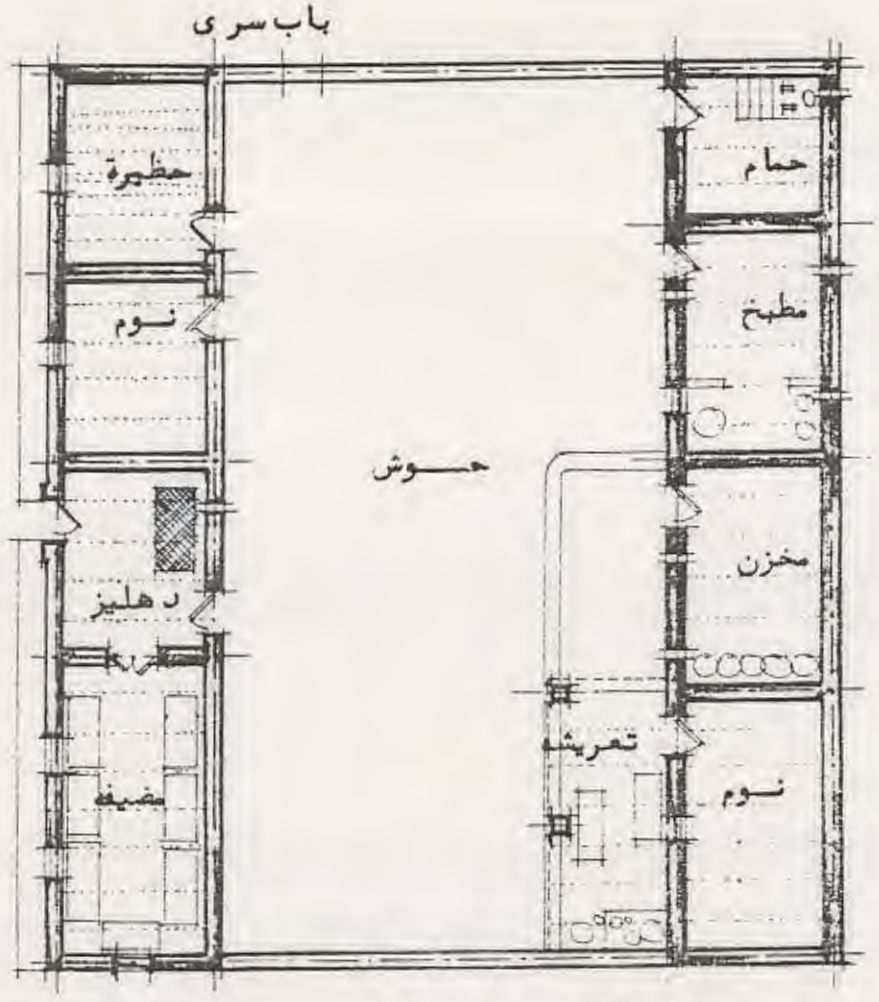

(الشكل ٢٣)

مسقط افقى لمسكن حسن داوود

مقياس الرسم ١ : ٢٠٠

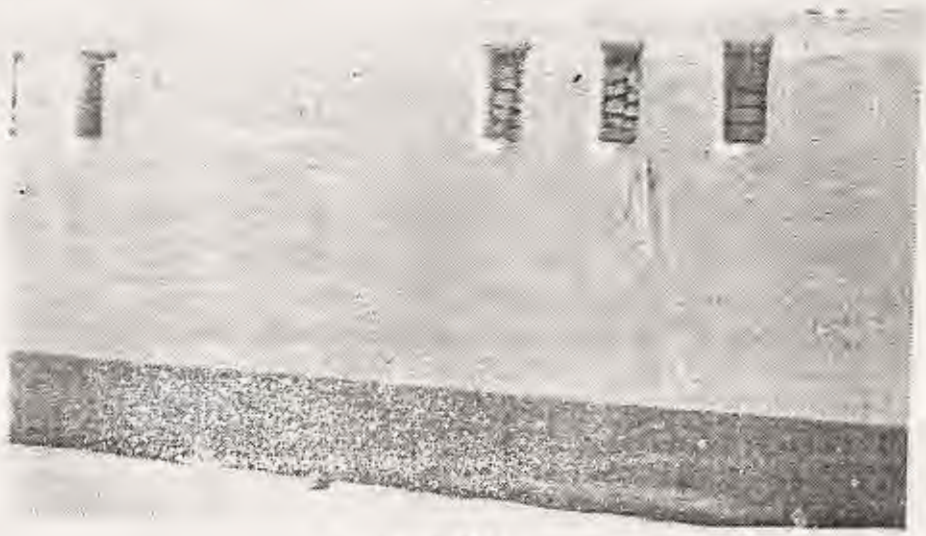

(الشكل ٢٢)

سد طاقات الجار المغلة عن الحوش

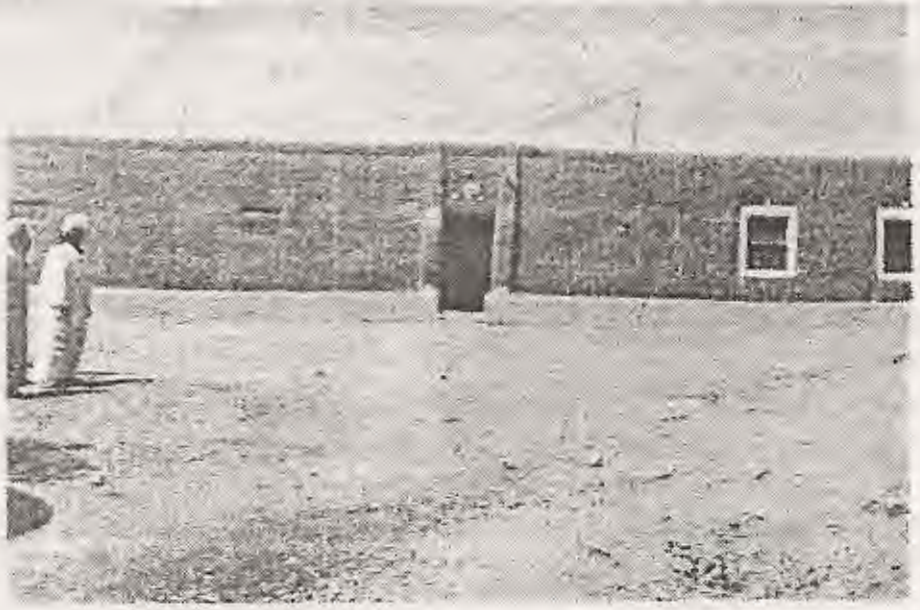

(الشكل ٢٤)

واجهة مسكن حسن داوود

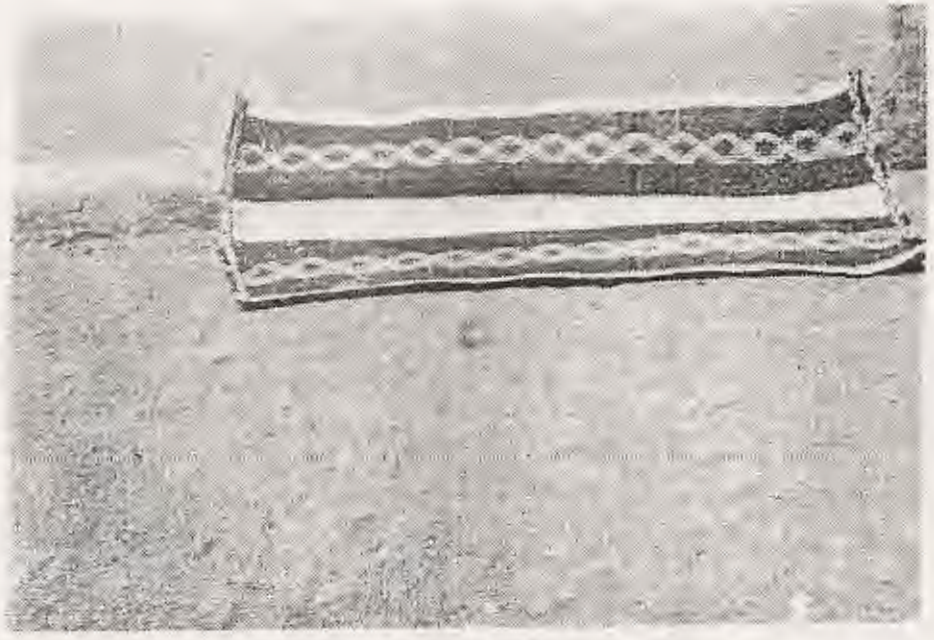

(الشكل ٢٥)

البرش

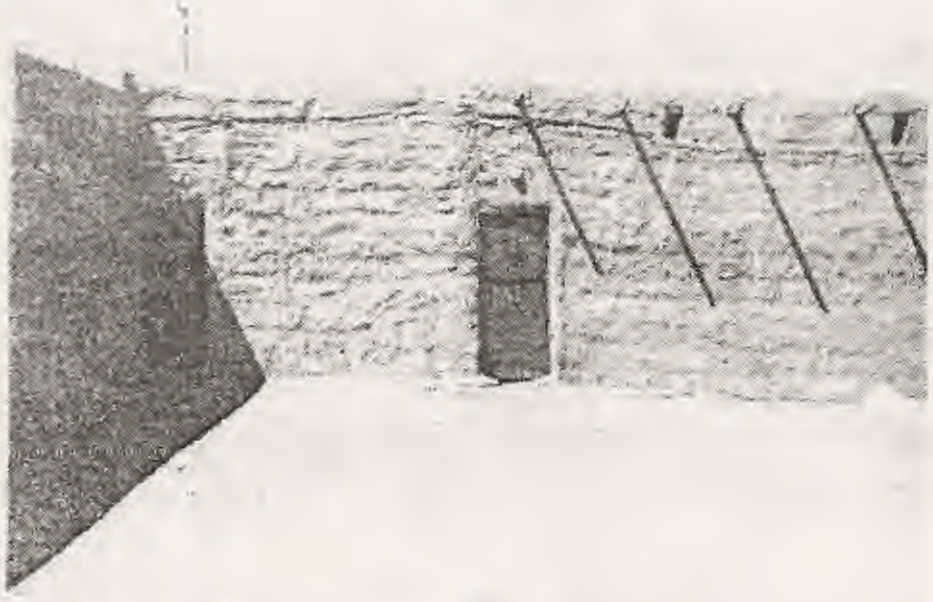

(الشكل ٢٦)

واجهة حمام ومطبخ مسكن حسن داوود

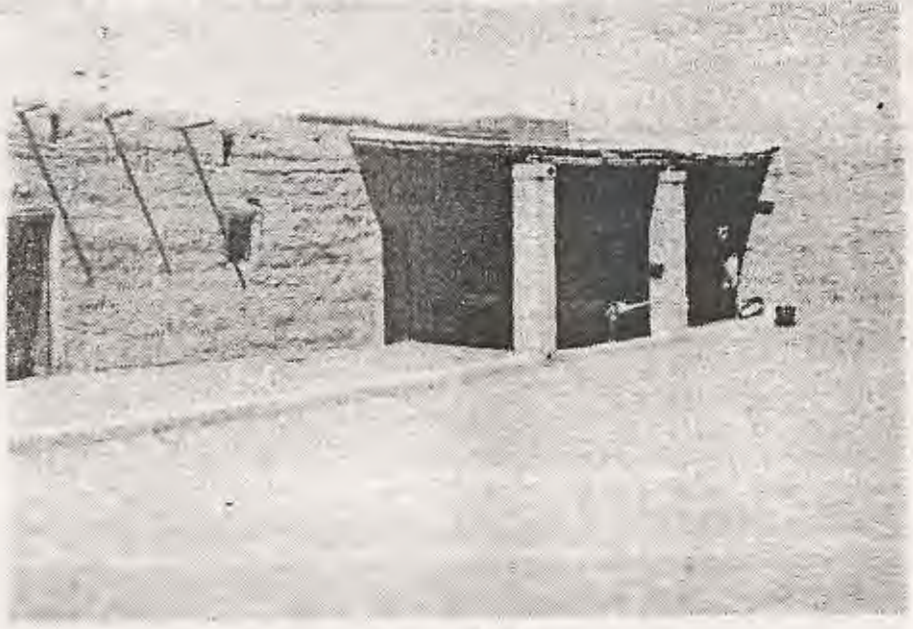

(الشكل ٢٧)

واجهة حجرة النوم ومخزن مسكن حسن داوود

(الشكل ٢٨)

تعريشة مسكن حسن داوود

(الشكل ٢٩)

مزيرة مسكن حسن داوود

(الشكل ٣٠)

سرير نوبي تقليدي

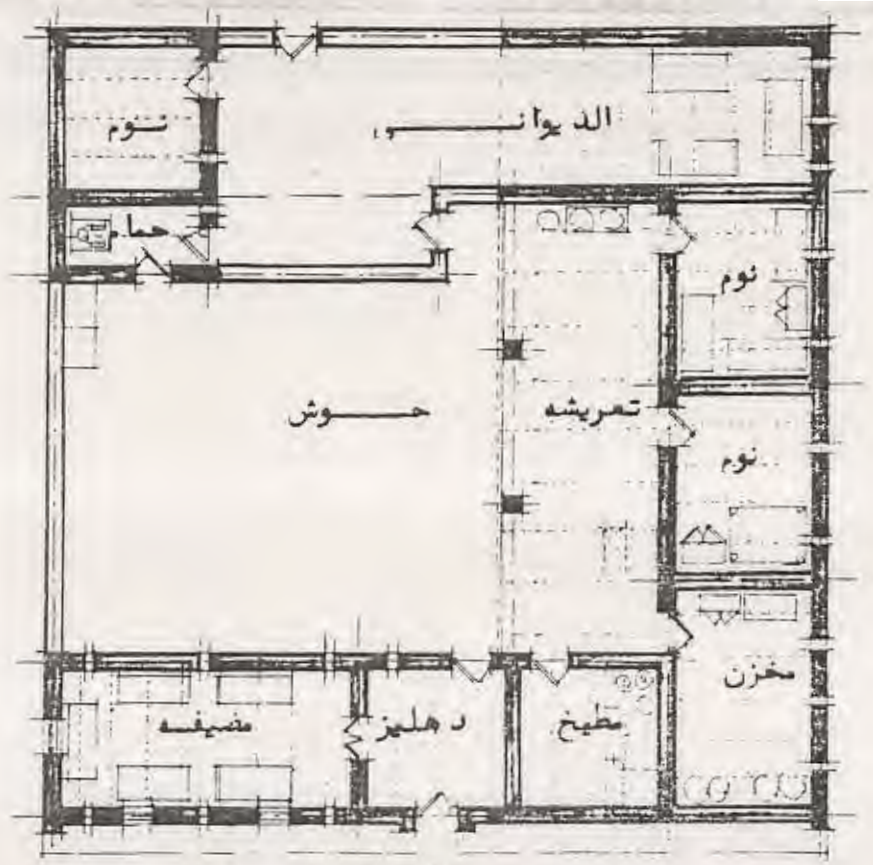

مقياس الرسم ١ : ٢٠٠

(الشكل ٣٢)
مسقط افقى لمسكن الحاج رمضان هـــــارون

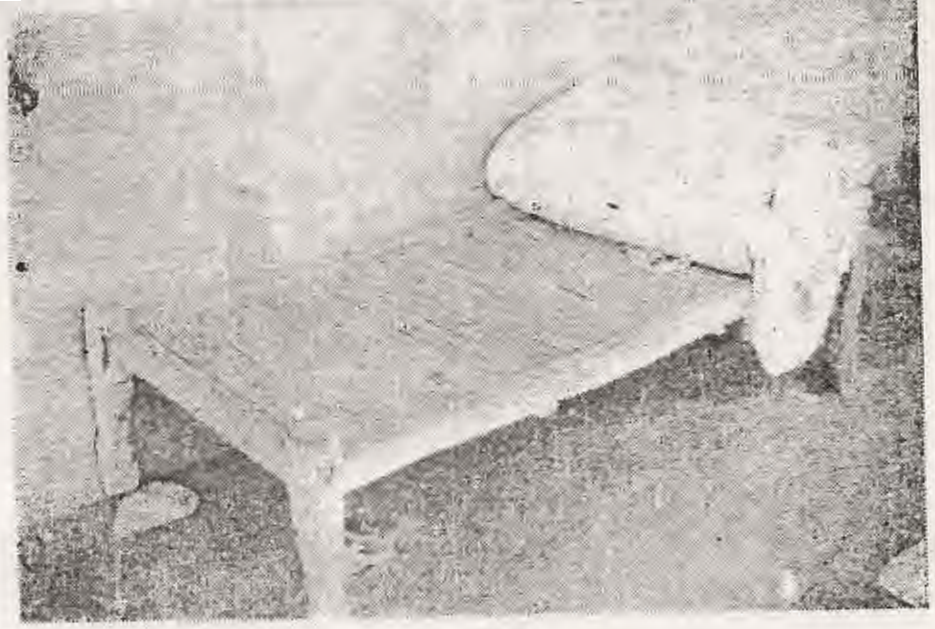

(الشكل ٣١)

مكونات السرير النوبي

(الشكل ٣٣)

حظيرة الحاج رمضان هارون

(الشكل ٣٤)

حديقة الحاج رمضان هارون

(الشكل ٣٥)

واجهة مسكن الحاج رمضان هارون

(الشكل ٣٦)
المدخل الرئيسى لمسكن
الحاج رمضان هارون

(الشكل ٣٧)
التعريشة وتجمع أهل المسكن تحتها

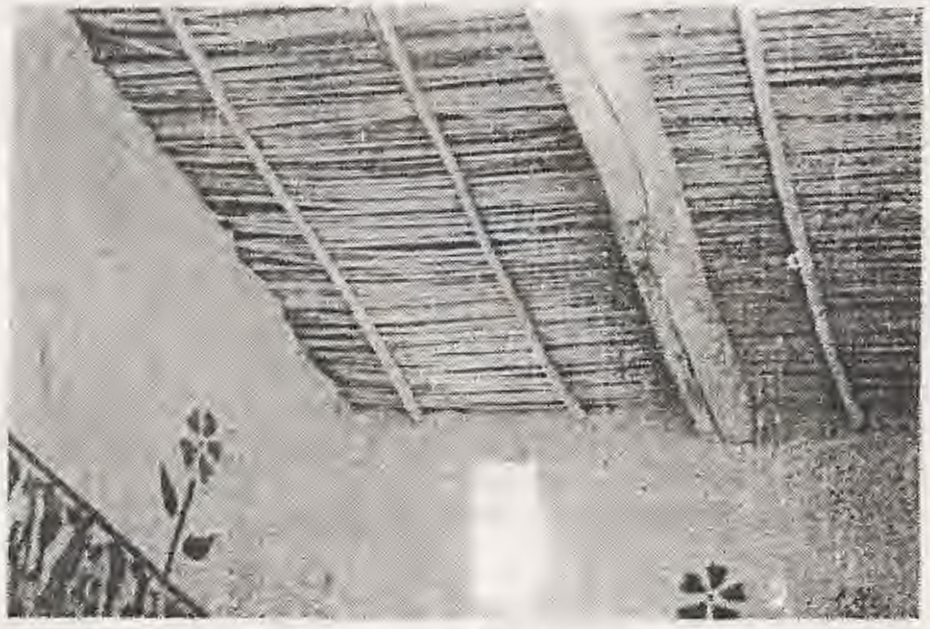

(الشكل ٣٨)
نظـــام إنشـــاء الاسقف

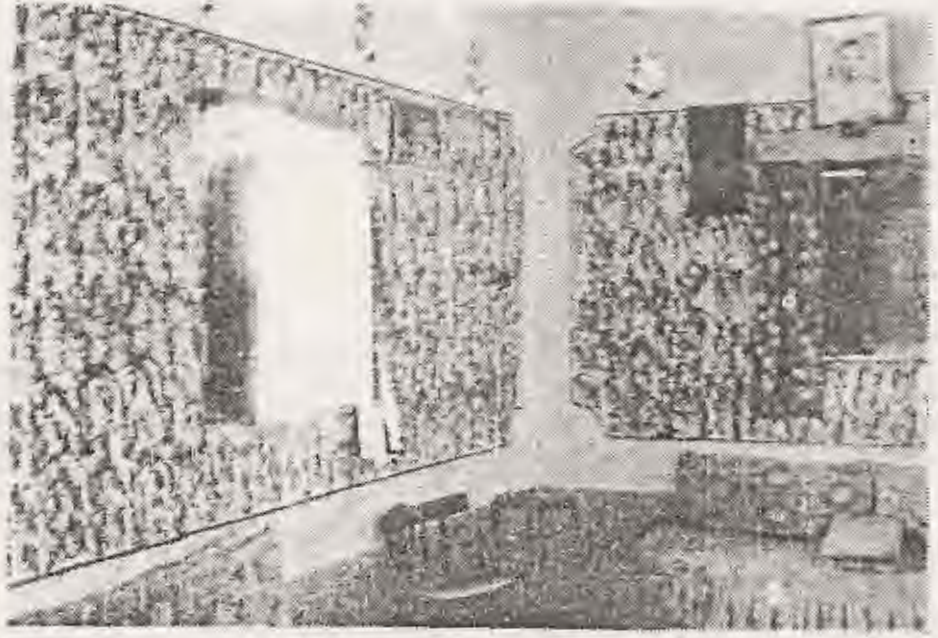

مضيفة الحاج رمضـــان هارون

(الشكل ٣٩)

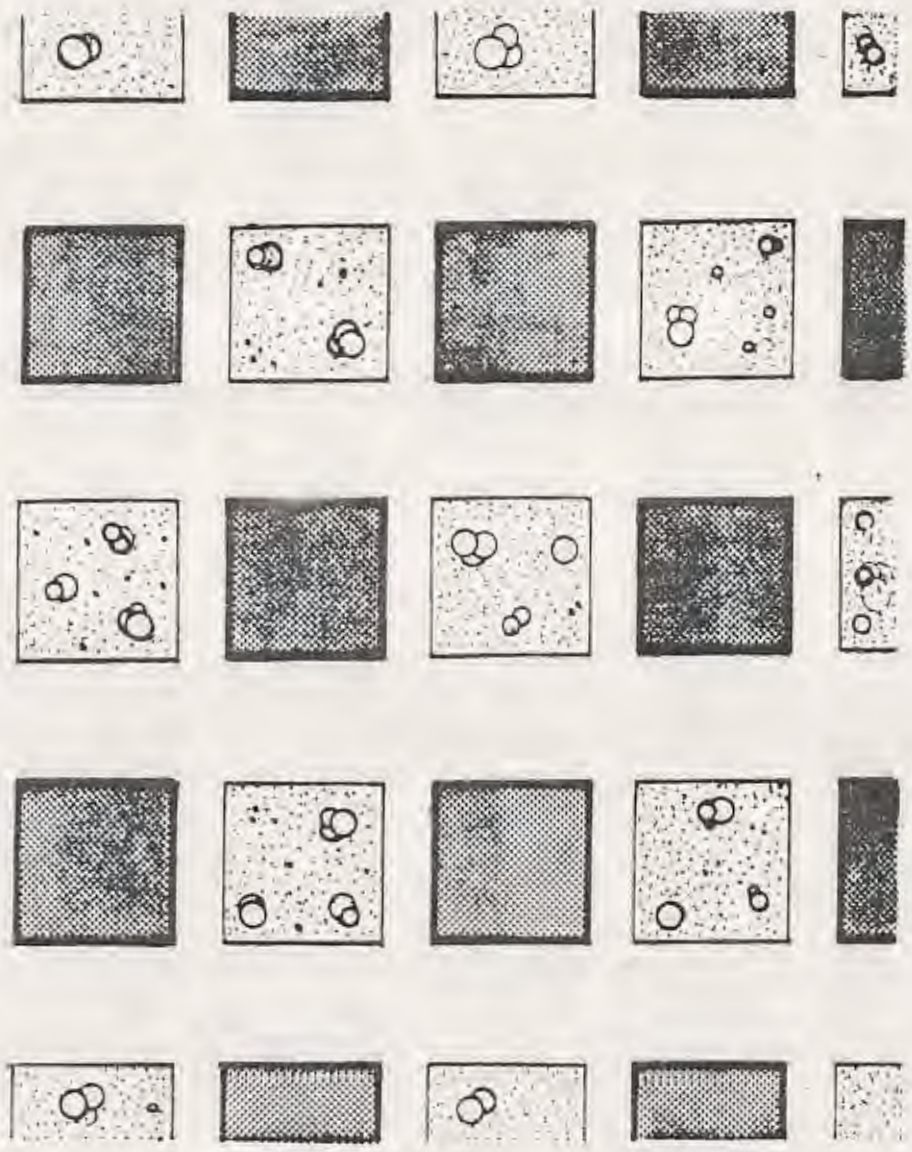

(الشكل ٤)

تخطيط مقترح لاراضى المساكـــــن